

النَّهْرُ الْمَوْزُونُ

فِي تَحْقِيقِ مَعْنَى الْوُزُونِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ۖ﴾ (٧١)



الشريفة للطباعة

مراجعة تنسيق صف إخراج



730304834 710273115 772806612

٧٧٢٠٠٦٦١٣ - ٧٧٩٥٥٥١٧١



الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م

كل الحقوق
محفوظة

النَّهْرُ الْمَوْرُودُ

فِي تَحْقِيقِ مَعْنَى الْوُرُودِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ (٧١)

كَتَبَهُ
أَبُو حَمْزَةَ

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ مَرْزُوقِ الصَّنْعَانِيِّ

تَقْدِيمُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْمُحَدِّثِ

يَحْيَى بْنِ عَلِيِّ الْجَوْرِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشيخ العلامة يحيى بن علي الحجوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فقد قرأ علينا أخونا الشيخ **أحمد مرزوق** -بارك الله فيه- جُلَّ بحثه هذا في رسالته المسماة: **النهر المورود في تحقيق معنى الورود**، وقرأت ما أضافه عليها بعد ذلك، وهي رسالة اشتملت على بحث مسألة عقدية مهمة أصاب فيها أخونا الشيخ أحمد الصواب بدليله، ورد فيها ردًا جميلًا على الأقوال المخالفة لها المبنية على ما لا يثبت عن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - فيه شيء، بأن الورود هو دخول النار، ويشمل البر والفاجر، مع ما فيه من معارضة عديد من الآيات، والأحاديث الدالة على نجاة الأنبياء وأتباعهم من النار، فجزى الله الشيخ أحمد خيرا ونفع به.

كتبه:

يحيى بن علي الحجوري

٢٩ / رجب / ١٤٤٥ هـ



مقدمة الشيخ الفاضل: أبي عبد الله زايد الوصابي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - .

أما بعد:

فقد قرأت ما كتبه أخونا الشيخ الفاضل أبو حمزة أحمد بن محمد مرزوق الصنعاني في رسالته والتي أسماها "النهر المورود في تحقيق معنى الورود" فرأيت مبحثاً طيباً مفيداً جمع فيه - حَفِظَهُ اللهُ - أقوال أهل العلم وأدلتها من الكتاب والسنة وأقوال السلف وناقشها مناقشة علمية موفقة مما أرجو أن ينفع الله بهذه الرسالة، ومثل هذه المباحث الطيبة في هذا الباب باب العقيدة يستفيد منها طلاب علم وعلماء.

أسأل الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أن يجزي الشيخ أحمد خيراً وأن ينفع به، وأن يوفقه للاستمرار في إخراج مثل هذه المباحث المباركة النافعة.

كتبه : أبو عبد الله زايد بن حسن بن صالح الوصابي العمري

في دار القرآن والحديث بلاد آيين - زنجبار - باجدار.

يوم الأربعاء ٢٥ من شهر شعبان / ١٤٤٥ هـ.

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ**.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران].

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا

وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء].

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [٧٠] يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ

ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب].

أما بعد:

فيقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا ءَايَاتِهِ﴾ [ص:

٢٩]، وقال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ﴾ [محمد: ٢٤]، فأمر الله -

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - بتدبر كتابه الكريم وجعل هذه الحكمة من الحكم البالغة التي أنزل

الله من أجلها كتابه، فأحكمه وفصله؛ ليتدبر الناس آياته؛ وليتفهموا معانيه، وهذا

أعظم أسباب التدبر لهذا القرآن العظيم - أعني: فهم معاني آياته ومعرفة تفسيرها -

إذ كيف يتدبر المسلم كلاماً لم يفهم معناه وتفسيره والمراد منه.

ولما كان في بعض الآيات القرآنية خلاف بين المفسرين في معانيها، كان هذا مما بسطه أهل العلم، ولم ينكروا وجوده في تفاسير السلف، ولا في تفاسير الخلف، حتى إنك لتجد أنفع كتب التفسير وأعظمها ككتاب أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) يسوق أقوال أهل التأويل في الآية الواحدة، ويذكر من قال بكل قول منها، ثم إنه بعد سوقه للأقوال يرجح بينها ويذكر الصواب منها، مما جعل تفسيره من أحسن التفاسير بل أحسنها وأعظمها ثناء.

حتى **قال الخطيب - رَحِمَهُ اللَّهُ -** في ترجمته لمحمد بن جرير من تاريخ بغداد: وكتابه التفسير لم يصنف أحد مثله. (١)

وقال الذهبي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَلَهُ كِتَابُ التَّفْسِيرِ لَمْ يَصْنَفْ مِثْلَهُ. (٢)

بل **قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ -**: أما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل بن بكير (٣)، والكلبي (٤).

(١) تاريخ بغداد: (٢/ ٥٤٨).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٤ / ٢٧٠).

(٣) ذكر بعضهم أنه تصحيف، والصواب (بشير) نسبة إلى جده.

(٤) مقدمة في أصول التفسير: (٥١).

وهكذا كتفسير ابن كثير وغيره من التفاسير، يعتني أصحابها بذكر الخلاف في معنى الآية إن وجد .

نعم يقال اختلافهم في التفسير أقل بكثير من اختلافهم في الأحكام كما قال ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -: **الْخِلَافُ بَيْنَ السَّلَفِ فِي التَّفْسِيرِ قَلِيلٌ وَخِلَافُهُمْ فِي الْأَحْكَامِ أَكْثَرُ مِنْ خِلَافِهِمْ فِي التَّفْسِيرِ وَغَالِبُ مَا يَصِحُّ عَنْهُمْ مِنَ الْخِلَافِ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِلَافِ تَنَوُّعِ لَا اخْتِلَافٍ تَضَادٍّ (١).** اهـ

فكان من العلوم المهمات، وجميل الفوائد المحررات، وعظيم ما تصرف فيه نفائس الأوقات: هو النظر والتحقيق في معاني كلام الله - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** - بأن يعرف صحيح الأقوال من عَليها، وقويها من ضَعيفها، وراجحها من مرجوحها؛ حتى يكون العبد المسلم أعظم تدبرا وأشد فهما لمراد الله - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** - في كتابه.

ويتضح أهمية هذا الباب من أبواب العلم - أعني: أهمية تصحيح الفهم لكتاب الله وتفسير آيه - بالنظر في الجانب النبوي العظيم الذي كان له أعظم دور في تصحيح الفهم لكتاب الله - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** -، فتجد أن النبي - **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - في أحاديث كثيرة يصبو لبعض الصحابة ما غلطوا في فهمه من كلام الله - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** - فلربما فُهِمَت بعض الآيات على غير مرادها الصحيح.

(١) مقدمة في أصول التفسير: (١١).

وأذكر بعض الأمثلة التي يتضح بها أهمية تصحيح الفهم لكتاب الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، ويظهر بها اهتمام النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - البالغ بهذا الشأن، فمن ذلك:

(١) ما أخرجه البخاري، برقم: (١٩١٦)، ومسلم، برقم: (١٠٩٠) في صحيحيهما، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. عَمَدْتُ إِلَى عِقَالٍ أَسْوَدَ وَإِلَى عِقَالٍ أَبْيَضَ فَجَعَلْتُهُمَا تَحْتَ وِسَادَتِي، فَجَعَلْتُ أَنْظُرَ فِي اللَّيْلِ فَلَا يَسْتَبِينُ لِي، فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ».

فصحح النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - مفهوم هذه الآية عند هذا الصحابي الجليل، بل عند جماعة آخرين من الصحابة الكرام، فقد قال سهل بن سعد - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** -: «أُنْزِلَتْ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ وَلَمْ يَنْزَلْ ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾» [البقرة: ١٨٧] فَكَانَ رِجَالٌ إِذَا أَرَادُوا الصَّوْمَ رَبَطَ أَحَدُهُمْ فِي رِجْلِهِ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ وَالْخَيْطَ الْأَسْوَدَ، وَلَمْ يَزَلْ يَأْكُلُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رُؤْيَاهُمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَعْدُ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾» فَعَلِمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِي اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ (١).

فقد فهم بعضهم - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ** - أن المقصود بالخيط الأبيض والأسود، الخيوط

(١) رواه البخاري، برقم: (١٩١٧)، ومسلم، برقم: (١٠٩١).

التي هي من جنس الحبال فبين لهم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - أن المقصود بالآية بياض النهار وسواد الليل.

(٢) وهكذا لما قال - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : «مَنْ حُوسِبَ عَذَّبَ». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] قَالَتْ: فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرُضُ، وَلَكِنْ: مَنْ نَوَقَشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ» (١).

(٣) وَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمَنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الانعام: ٨٢]. قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَئِنَّا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: «لَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ، ﴿لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ بِشَرِّكَ، أَوْلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ لابنِهِ: ﴿يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]» (٢).

وقد وقع مثل هذا كثير في زمن أصحابه - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بعد موته، فإن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لما جمع أشياخ بدر قال لهم مرة: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَمَرْنَا نَحْمَدُ اللَّهَ وَنَسْتَغْفِرُهُ إِذَا نُصِرْنَا وَفُتِحَ عَلَيْنَا، وَسَكَتَ بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، فَقَالَ: أَكْذَاكَ تَقُولُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: فَمَا نَقُولُ؟ قَالَ: هُوَ أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ -

(١) رواه البخاري، برقم: (١٠٣)، ومسلم، برقم: (٢٨٧٦).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٣٣٦٠)، ومسلم، برقم: (١٢٤).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - أَعْلَمَهُ لَهُ، قَالَ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿١﴾﴾ وَذَلِكَ
عَلَامَةٌ أَجْلِكَ، ﴿فَسَيَحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرُهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴿٢﴾﴾ [النصر: ٣]
فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَقُولُ (١).

قال ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وقد غلط في كثير من فهم القرآن، من لا يحصيه إلا
الله، حتى في زمن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، فَهَمَّ طائفة من قوله: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ
الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴿١﴾﴾ [البقرة: ١٨٧] أن المراد به الخيوط التي هي
من جنس الحبال، وَفَهَمَ بعضهم من قوله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴿٢﴾﴾ [مريم: ٧١] أن
المراد دخولها والتعذيب فيها، وَفَهَمَ بعضهم من قوله: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا
﴿٣﴾﴾ [الانشقاق: ٨] أنه قد يناقش العبد الحساب وينجو، ومثل هذا كثير (٢).

فمن الآيات التي ذكر شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللَّهُ - وغيره أنه قد وقع الغلط في
فهمها: آية سورة مريم: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴿١﴾﴾ [مريم: ٧١].

فقد اختلفت الأقوال في معنى الورد المذكور في هذه الآية اختلافا كثيرا،
وتباينت فيه آراء المفسرين تباينا ظاهرا، وكان بعض هذه الأقوال أقوى من بعض،
وبعضها أبعد عن الصواب من بعض.

فكان من الأهمية بمكان أن يُنظر في الراجح بدليله في تفسير الورد المذكور

(١) رواه البخاري، برقم: (٣٦٢٧).

(٢) الاستغاثة في الرد على البكري: (٣٤٣).

في هذه الآية ومما يُشعر بأهمية تناول الآية بالكتابة فيها والترجيح في تفسيرها إضافة إلى ما تقدم كونها من مسائل المعتقد المتعلقة باليوم الآخر وأحوال القيامة.

وإن أحسن طريق في حكاية الخلاف الوارد في مثل هذه الآيات الكريمة أن تستوعب الأقوال أولاً، ثم يُبين الصحيح بدليله، ويُبطل القول الباطل من ذلك، كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - في مقدمة أصول التفسير (٤٣-٤٤) - : مستندا في ذلك إلى قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهْرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٢٢]

قال - رَحِمَهُ اللهُ - : فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف : أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن ينبه على الصحيح منها، ويبطل الباطل، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته؛ لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم، فأما من حكى خلافا في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص؛ إذ قد يكون الصواب في الذي تركه، أو يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضا، فإن صحح غير الصحيح عامدا فقد تعمد الكذب، أو جاهلا فقد أخطأ، كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته، أو حكى أقوالا متعددة لفظا، ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى فقد ضيع الزمان، وتكثر بما

ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور، والله الموفق للصواب اهـ.

ونحن - بإذن الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** - نجتهد في استيعاب الأقوال الواردة في معنى الآية، ونرجح ما ترجح دليله، ونبطل ما كان باطلا من ذلك مستعيناً بالله - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** - في ذلك كله.

كتبه:

أحمد بن محمد مرزوق الصنعاني

سيئون - حضرموت - اليمن

يوم الثلاثاء ١٦ / رجب / ١٤٤٥ هـ



عملي في هذا الكتاب

أولاً: جعلت تمهيدا في بداية الكتاب نقلت فيه كلام أهل العلم في حكاية الخلاف في تفسير الآية.

ثانياً: قمت بجمع أقوال أهل العلم في معنى الآية من كتب التفسير وما وقفت عليه من كتب الشروح ونحوها جمعا مجردا عن تحري القول الصحيح من غيره، وبدون نظر في أدلة القائلين بهذا القول أو ما اعتمدوا عليه، حتى اجتمع لي في المسألة قرابة اثني عشر قولاً قد يندرج بعضها في بعض، وقد يضعف دليل بعضها، ويبعد استدلال البعض.

ثالثاً: سردت هذه الأقوال في الفصل الأول مع ذكر من قال بها مما وقفت عليه، وتركت القولين الأولين مجردين عن الدليل أو المناقشة حتى يكون العود إليهما بتفصيل في فصول مستقلة - **إِنْ شَاءَ اللَّهُ** -؛ وذلك لكونهما أقوى الأقوال وأكثرها قائلًا، بينما أذكر ما سواهما من الأقوال وأنبه على دليله وما يحتاج إلى تنبيه فيه عَقِبَ ذكره.

رابعاً: ذكرت تنبيهين ألحقتهما بالفصل الأول؛ لأهميتها وضرورة تصورهما قبل الشروع في المقصود.

خامساً: ذكرت كل ما وجدته من دليل لأصحاب القول الأول من آية أو حديث أو أثر فكانت قرابة ثمانية عشر حجة ما بين آية أو حديث أو أثر، ومثله ذكرت في القول الثاني.

سادسا: عقدت فصلا في الجواب على ما استدل به أصحاب القول الأول ودحض حججهم.

سابعا: قمت بتخريج الآثار المروية عن الصحابة في معنى الورد وأشهرها أثر ابن عباس وابن مسعود، وجابر وابن رواحة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -.

ثامنا: خرجت كل الآثار المروية المتعلقة بالآية من أقول التابعين وغيرهم مما رويت بالأسانيد مما قد وقفت عليه.

تاسعا: ألحقت في آخر الكتاب مبحثا مختصرا ذكرت فيه شبهتين للمعتزلة زعموا دلالة الآية عليهما ثم نقلت جواب أهل العلم على هاتين الشبهتين.



سبب كتابتي لهذه الرسالة

كان سبب النظر في هذه المسألة والكتابة فيها هو ما جرى بين إخواننا طلبة العلم في دار الحديث السلفية - دار شيخنا يحيى بن علي الحجوري - **حَفِظَهُ اللهُ** - من مذاكرة ومدارسة لهذه المسألة، وكان ذلك في درس بعض إخواننا - **حَفِظَهُمُ اللهُ** - فقد قرر المدرس في درسه آنذاك أن الورود بمعنى الدخول، وأن الدخول عام لجميع الخلق مؤمنهم وكافرهم، كما يقول أصحاب القول الأول - كما يأتي بيانه **إِنْ شَاءَ اللهُ** -، فناقشه بعض الطلبة منكرين لهذا القول وحصل الخلاف بينهم في هذا، فَرَفَعَ السُّؤال والخلاف فيه إلى شيخنا - **حَفِظَهُ اللهُ** -^(١) في درسه العام فأجاب شيخنا - **حَفِظَهُ اللهُ** - على ذلك وقرأ من تفسير ابن كثير ورجح القول بأن معنى الآية المرور على الصراط، ثم إنه - **حَفِظَهُ اللهُ** - تناول المسألة في خطبة الجمعة، وكانت بعنوان: (من أهم أسباب النجاة من العذاب)^(٢) تناول فيها شيخنا - **حَفِظَهُ اللهُ** - ذكر أدلة بُعد المؤمنين من عذاب الله وما يتعلق بذلك، فأحببت أن أنظر في المسألة وأحقق القول في ذلك فائدة لي ولإخواني، ثم إني بعد كتابتي لهذه الرسالة عرضتها على شيخنا يحيى - **حَفِظَهُ اللهُ** -، فاختصرتها وقرأتها على إخواني طلبة

(١) وهذا والله الحمد ما اعتاده طلاب العلم من رفع ما أشكل عليهم إلى علمائهم تحقيقاً لقول الله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]

(٢) وكانت هذه الخطبة في دار الحديث بحضرموت، سيئون، شحوح، مسجد إبراهيم، بتاريخ: ٢١/ محرم/ ١٤٤٤ هـ.

العلم في دار الحديث بين يدي شيخنا - **حفظه الله** -، فشجعني على طباعتها - **حفظه الله وبارك فيه** - فتممت فيها بعض ما أراه مناسباً، ثم إنه أعانني فيها بمراجعتها والتعديل فيها بعض إخواني الأحبة من طلبة العلم أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء. والله الموفق.

ومن باب قول النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - « لا يَشْكُرُ الله من لا يَشْكُرُ النَّاسَ ».

فإني أشكر لأبي وأمي حفظهما الله فهما من أمرني الله بشكرهما بعد شكره فقال: ﴿ **أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَايَكَ إِلَى الْمَصِيرِ** ﴾ [لقمان: ١٤]

وأشكر لشيخني المحدث العلامة أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري حفظه الله على سعيه في تعليمنا وتفقيها وتشجيعنا على الخير والصبر علينا، فله بعد الله عز وجل الفضل والمنة في ذلك.

وأشكر لشيخني الفاضل أبي إبراهيم محمد مانع عافاه الله فهو من دفع بنا إلى طلب العلم ورغبنا فيه أول الأمر.

وأشكر للأخوين الكريمين أبي عمر محمد ردمان وأبي الليث سمير النجار فجزاهما الله عني خير الجزاء فهما السبب في إخراج هذا الكتاب والسعي في طباعته.

وأشكر سائر مشايخي وزملائي ممن راجع لي الكتاب أو نبهني على شيء فيه.

نصيحة لي وللباحث

النصيحة الأولى: الحذر من الهوى في البحث والتحقيق:

قال المعلمي - رَحِمَهُ اللهُ - التنكيل (١١ / ٣١٩):

وبالجملة، فمسالك الهوى أكثر من أن تُحصى. وقد جَرَّبْتُ نفسي أنني ربما أنظر في القضية زاعماً أنه لا هوى لي، فيلوح لي فيها معنى، فأقرره تقريراً يُعجبني. ثم يلوح لي ما يَخْدِش في ذاك المعنى، فأجدي أترمً بذلك الخادش، وتنازعني نفسي إلى تكلف الجواب عنه، وغصّ النظر عن مناقشة ذاك الجواب. وإنما هذا لأنني لمّا قررتُ ذاك المعنى أولاً تقريراً أعجبني صرتُ أهوى صحته. هذا مع أنه لم يعلم بذلك أحد من الناس، فكيف إذا كنتُ قد أذعته في الناس، ثم لاح لي الخدش؟ فكيف لو لم يُلح لي الخدش، ولكن رجلاً آخر اعترض عليّ به؟ فكيف لو كان المعارض ممن أكرهه؟!

هذا ولم يكلف العالمُ بأن لا يكون له هوى، فإنّ هذا خارج عن الوسع. وإنما الواجب على العالم أن يفتش نفسه عن هواها حتى يعرفه، ثم يحترز منه، ويُمعِنَ النظر في الحق من حيث هو حق؛ فإن بان له أنه مخالف لهواه أثر الحق على هواه. وهذا - والله اعلم - معنى الحديث الذي ذكره النووي في "الأربعين" وذكر أن سنده صحيح، وهو: "لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئتُ به".

النصيحة الثانية: الاهتمام بالتصنيف

قال ابن الجوزي - رَحِمَهُ اللهُ - في صيد الخاطر (ص ٢٤١):

فصل: التصنيف المفيد ومراحل عمر العالم

رأيت من الرأي القويم أن نفع التصانيف أكثر من نفع التعليم بالمشافهة؛ لأنني أشافه في عمري عددًا من المتعلمين، وأشافه بتصنيفي خلقًا لا تحصى ما خلقوا بعد، ودليل هذا أن انتفاع الناس بتصانيف المتقدمين أكثر من انتفاعهم بما يستفيدونه من مشايخهم.

فينبغي للعالم أن يتوفر على التصانيف إن وفق للتصنيف المفيد؛ فإنه ليس كل من صنف صنف، وليس المقصود جمع شيء كيف كان، وإنما هي أسرار يطلع الله عز وجل عليها من شاء من عباده، ويوفقه لكشفها، فيجمع ما فرق، أو يرتب ما شئت، أو يشرح ما أهمل، هذا هو التصنيف المفيد.

فائدة:

قال ابن حزم - رَحِمَهُ اللهُ -: ... وإنما ذكرنا التأليف المستحقة للذكر والتي تدخل

تحت الأقسام السبعة التي لا يؤلف عاقل إلا في أحدها وهي:

[١] إما شيء لم يسبق إليه يخترعه.

[٢] أو شيء ناقص يتمه.

[٣] أو شيء مستغلق يشرحه.

[٤] أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه.

[٥] أو شيء متفرق يجمعه.

[٦] أو شيء مختلط يرتبه.

[٧] أو شيء أخطأ فيه مؤلفه يصلحه^(١).

ولعل ما كتبه يندرج تحت قسم من هذه الأقسام، وهو أقرب إلى القسم الخامس، نسأل الله التوفيق والسداد.

وهنا نعتذر بما ذكره حاجي خليفة - رَحِمَهُ اللهُ - في كشف الظنون (١٨):

قال - رَحِمَهُ اللهُ - وقد كتب أستاذ البلغاء القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني معذراً عن كلام استدركه عليه: أنه قد وقع لي شيء وما أدري أوقع لك أم لا، وها أنا أخبرك به، وذلك أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر. انتهى.



(١) رسائل ابن حزم: (٢/١٨٦).

تمهيد

حكاية الخلاف في تفسير الورد

وسأذكر في هذا الموضوع - **إِنْ شَاءَ اللَّهُ** - بعض ما وقفت عليه من كلام أهل العلم المثبتين للخلاف بين المفسرين في معنى الورد المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١] حتى يُعلم بأن الخلاف بين العلماء في هذه المسألة شهير معلوم قديما وحديثا، فلا يتحجر على شيء من ذلك دون غيره، بحجة وجود إجماع في المسألة، فقد يجمد بعض طلبة العلم ممن يقول بالقول الأول - الذي يأتي ذكره **إِنْ شَاءَ اللَّهُ** - يجمد على ذلك القول وربما قال: هذا قول أكثر العلماء فكيف يقال بغيره!..

وهذا قد يكون صادرا عن قلة إمامنا بالمسألة وأقوال أهل العلم فيها، فكان من المستحسن أن نبدأ بتمهيد نذكر فيه شهرة الخلاف وحكايته عن كثير من العلماء فيكون هذا التمهيد كالترويض للنفس في قبول القول الراجح المستند إلى الدليل والمؤيد بالحجج، والقائم على البراهين والبيانات، وعدم التحجر على رأي مرجوح منها؛ بحجة أنها مسألة عقدية يؤخذ فيها بقول الأكثر بخلاف المسائل الفقهية.

نعم نقول: هي من مسائل المعتقد المتعلقة باليوم الآخر والإيمان بما فيه، غير أن بعض مسائل المعتقد قد يقع فيها شيء من الخلاف، وربما كان الخلاف فيها

قديمًا، إلا أنه يطلب فيها الدليل وينظر في مستند كل قول منها، فيؤخذ بالصواب ويترك ما عداه.

ألا وإن من جميل ما ترى في طلبة العلم أنهم مع تنازعهم في بعض المسائل الخلافية كهذه المسألة وغيرها ونقاشهم فيها مع بعضهم البعض إلا أنك تجد التحاب والتآلف لا زال قائما بينهم على أحسن وجه، وهم في ذلك متبعون للسلف الصالح -رضوان الله عليهم- متأدبون بأدبهم.

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ-: وَتَنَازَعُوا -يعني: السلف- فِي مَسَائِلَ عِلْمِيَّةٍ اِعْتِقَادِيَّةٍ كَسَمَاعِ الْمَيِّتِ صَوْتِ الْحَيِّ، وَتَعْذِيبِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ، وَرُؤْيَا مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- رَبَّهُ قَبْلَ الْمَوْتِ مَعَ بَقَاءِ الْجَمَاعَةِ وَالْأَلْفَةِ (١).
وقال الشيخ العثيمين -رَحِمَهُ اللهُ-: طالب العلم لا بد له من التأدب بآداب ذكر منها: ... رحابة الصدر في مسائل الخلاف:

يجب على طلبة العلم أن يكونوا إخوة، حتى وإن اختلفوا في بعض المسائل الفرعية، وعلى كل واحد أن يدعو الآخر بالهدوء والمناقشة التي يُراد بها وجه الله والوصول إلى العلم، وبهذا تحصل الألفة، ويزول هذا العنت والشدة التي تكون في بعض الناس، حتى قد يصل بهم الأمر إلى النزاع والخصام، وهذا لا شك يفرح أعداء المسلمين، والنزاع بين الأمة من أشد ما يكون فيه الضرر، قال الله تعالى:

(١) مجموع الفتاوى: (١٩/١٢٣).

﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا أَنْفُسَكُمْ فَيُضْلَوا تَذَهَبَ رِيحُكُمْ وَأَصْبَرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾

﴿٤٦﴾ [الأنفال: ٤٦].

وكان الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - يختلفون في مثل هذه المسائل، ولكنهم على قلب واحد، على محبة وائتلاف، بل إني أقول بصراحة: إن الرجل إذا خالفك بمقتضى الدليل عنده فإنه موافق لك في الحقيقة؛ لأن كلا منكما طالب للحقيقة وبالتالي فالهدف واحد وهو الوصول إلى الحق عن دليل، فهو إذن لم يخالفك ما دمت تقر أنه إنما خالفك بمقتضى الدليل عنده، فأين الخلاف؟ وبهذه الطريقة تبقى الأمة واحدة وإن اختلفت في بعض المسائل لقيام الدليل عندها، أما مَنْ عاند وكابر بعد ظهور الحق فلا شك أنه يجب أن يعامل بما يستحقه بعد العناد والمخالفة، ولكل مقام مقال (١). اهـ

وحان الآن الشروع في ذكر أقوال أهل العلم في حكاية الخلاف في معنى الورد:

قال ابن رجب - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وقد اختلف الصحابة ومن بعدهم في تفسير الورد:

فقال طائفة: الورد هو المروء على الصراط، وهذا قول ابن مسعود، وجابر، والحسن، وقتادة، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، والكلبي، وغيرهم.

وقالت طائفة: الورد هو الدخول، وهذا هو المعروف عن ابن عباس، وروي عنه من غير وجه، وكان يستدل لذلك بقول الله تعالى في فرعون: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ

أَلْقِيْمَةً فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴿٩٨﴾ [هود: ٩٨] (١).

وقال ابن عبد البر - رَحِمَهُ اللهُ -: وقد اختلف العلماء في الورود؛ فقال منهم قائلون: الورود: الدُّخُول... (٢).

وقال ابن جرير الطبري - رَحِمَهُ اللهُ في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ ﴿٧١﴾ [مريم: ٧١] -:

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَعْنَى الْوُرُودِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ:

وقال البيهقي - رَحِمَهُ اللهُ -: اختلف أهل التفسير في معنى هذا الورد، فذهب عبد الله بن عباس في أصح الروايتين عنه إلى أن المراد به الدخول، واستشهدوا بقوله - ﷺ -: ﴿أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ﴾ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَتْ هَتُّوْلَاءَ إِلَهَةٍ مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٩٩﴾ [الأنبياء: ٩٨-٩٩]، وبقوله: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ ﴿٩٨﴾ [هود: ٩٨]، والمراد به في هذا الموضع الدخول، كذلك قوله ﴿إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] والمراد به الدخول... (٣) ١.هـ

وقال القاضي عياض - رَحِمَهُ اللهُ -: اختلف الناس في معنى قوله تعالى في هذه

(١) التخويف من النار: (٢٤٦).

(٢) التمهيد: (٣١٦/٤).

(٣) شعب الإيمان: (١/٣٣٥).

الآية، وأظهر التأويلات فيه قول من قال: أنه الموافقة قبل الدُّخُول، وقد يكون معه دُخُول وقد لا يكون، ويدل عليه حديث عائشة أنه ليس بدُخُول، والمراد به الجَوَاز على الصِّراط والله أعلم ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (١٠١) [الأنبياء: ١٠١] (١). اهـ

وقال الراغب - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وقوله تعالى: ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] فقد قيل منه: وَرَدْتُ ماءً كذا: إذا حضرته، وإن لم تشرع فيه، وقيل: بل يقتضي ذلك الشُّروع، ولكن من كان من أولياء الله والصالحين لا يؤثر فيهم، بل يكون حاله فيها كحال إبراهيم - عَلَيْهِ السَّلَام - حيث قال: ﴿قُلْنَا يَنْدَرُكُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٦٩) [الأنبياء: ٦٩] (٢). اهـ

وقال ابن أبي العز - رَحِمَهُ اللَّهُ -: واختلف المفسِّرون في المراد بالوُرُودِ المذكور في قوله تعالى: ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] ما هو؟ (٣). اهـ

وقال العراقي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: اختلف العلماء في المراد بالوُرُودِ المذكور في الآية على أقوال:

أحدها: أنه المُرُورَ عَلَى الصِّراط، وهو جِسْرٌ مَنْصُوبٌ عَلَى جَهَنَّمَ، حكى ابنُ مَسْعُودٍ، وَكَعْبُ الْأَخْبَارِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيَدُلُّ لَهُ... وذكر تمة أربعة

(١) مشارق الأنوار: (٢/ ٢٣٨).

(٢) مفردات القرآن: (٨٦٥).

(٣) شرح الطحاوية: (٤١٦).

أقوال (١). ا.هـ

وقال ابن عاشور الأشعري - رَحِمَهُ اللهُ -: وَهَذِهِ الْآيَةُ مَثَارُ إِشْكَالٍ وَمَحْطٌ قِيلَ وَقَالَ، وَاتَّفَقَ جَمِيعُ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمُتَّقِينَ لَا تَنَالُهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ، وَاخْتَلَفُوا فِي مَحَلِّ الْآيَةِ (٢).

وقال الزجاج - رَحِمَهُ اللهُ -: هَذِهِ آيَةٌ كَثُرَ اخْتِلَافُ الْمُفَسِّرِينَ فِيهَا. فَقَالَ جَمَاعَةٌ: إِنْ الْخَلْقُ جَمِيعًا يَرِدُونَ النَّارَ فَيَنْجُو الْمُتَّقِي، وَيُتْرَكُ الظَّالِمُ، وَكُلُّهُمْ يَدْخُلُهَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ عَلِمْنَا الْوُرُودَ وَلَمْ نَعْلَمْ الصُّدُورَ، وَدَلِيلٌ مِنْ قَالَ هَذَا قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ (٧٢) [مريم: ٧٢].

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنْ الْخَلْقُ يَرِدُونَهَا فَتَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِ بَرْدًا وَسَلَامًا.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ: إِنَّ وَرُودَهَا لَيْسَ دُخُولَهَا (٣).

وقال الشوكاني - رَحِمَهُ اللهُ -: وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا الْوُرُودِ.

فَقِيلَ: الْوُرُودُ الدُّخُولُ، وَيَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بَرْدًا وَسَلَامًا كَمَا كَانَتْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ.

(١) طرح الشريب: (٣/ ٢٥١).

(٢) التحرير والتنوير (١٦ / ١٥١).

(٣) كما في تهذيب اللغة لأبي منصور الهروي: (١٤ / ١١٦).

وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: الْوُرُودُ هُوَ الْمُرُورُ عَلَى الصِّرَاطِ.

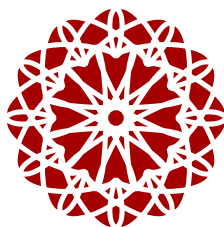
وَقِيلَ: لَيْسَ الْوُرُودُ الدُّخُولُ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا تَقُولُ: وَرَدْتُ الْبَصْرَةَ وَلَمْ أَدْخُلْهَا^(١).

فهذه جملة من أقول أهل العلم تذكر الخلاف الحاصل بين المفسرين والعلماء في معنى الورد في الآية الكريمة والله الموفق.



الفصل الأول

في ذكر أقوال أهل العلم في معنى
الورود وهي اثنا عشر قولاً.



الفصل الأول:

في ذكر أقوال أهل العلم في معنى الورود وهي اثنا عشر قولاً.

نذكر في هذا الفصل - **إِنْ شَاءَ اللَّهُ** - أقوال العلماء والمفسرين واختلافهم في معنى الورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١].

فنقول مستعينين بالله: اختلف أهل العلم في معنى الورود المذكور في هذه الآية على اثني عشر قولاً:

القول الأول: أن الورود بمعنى الدخول:

فكل الناس مؤمنهم وكافرهم وبرهم وفاجرهم يدخلون النار، ولكن الله يصرف أذاها عن عباده المتقين عند ذلك الدخول.

وهذا القول مروى عن ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن مسعود - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ** -، وقد اختلف في ذلك عنهم، وعزي إلى علي - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** -^(١)، وهو محكي عن عبد الله بن رواحة - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** -، والحسن البصري - واختلف عليه -، وابن جريج، وخالد بن معدان، وكعب الأحبار - واختلف عليهما -، ومال إليه ابن عبد البر، وهو قول القرطبيين^(٢)، وقول الثعلبي والبغوي، والواحدي

(١) عزاه النسفي في تفسيره إلى علي - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** -، ولم أجده مسنداً.

(٢) وهما أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، صاحب: المفهم شرح صحيح مسلم (ت: ٦٥٦هـ)، وأبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، صاحب: أحكام القرآن (ت: ٦٧١هـ).

والسمعاني، والألوسي، ورجحه الشنقيطي والألباني - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -، وعزي هذا القول إلى أكثر العلماء، بل عزي هذا القول إلى أهل السنة.

القول الثاني: أن الورود معناه: المرور على الصراط.

وهذا القول هو قول ابن مسعود وجابر بن عبد الله وأبي هريرة، وهو مروي عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وهو قول قتادة وعكرمة، والحسن وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وخالد بن معدان، وهو مروي عن كعب الأحبار، وهو ترجيح أبي زكريا النووي في شرحه لصحيح مسلم، والقاضي عياض في المشارق، وابن حزم في الفصل، وابن جرير الطبري، وابن كثير في تفسيريهما، وهو مصير قول ابن حجر في الفتح، وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، واستظهره ابن أبي العز في شرح الطحاوية، وصححه ابن الوزير الصنعاني في العواصم، والعراقي في طرح الشريب، وهو ظاهر استدلال العثيمين في شرح لمعة الاعتقاد، وعليه فتوى اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ ابن باز - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -، وهو ترجيح شيخنا يحيى بن علي الحجوري - حَفِظَهُ اللَّهُ - وهو الصحيح الذي تؤيده الأدلة كما سيأتي بيانه - **إِنْ شَاءَ اللَّهُ**.

القول الثالث: أن الورود هو الدُّخُولُ، وَلَكِنَّهُ عَنِ الْكُفَّارِ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ.

وهو مروي عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وعكرمة (١).

(١) وذهب إليه ابن عاشور صاحب التحرير والتنوير، فقد قال: فَلَيْسَ الْخِطَابُ فِي قَوْلِهِ:

أما أثر ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فرواه البيهقي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في البعث (٤٢٢)، وابن جرير الطبري - رَحِمَهُ اللَّهُ - في تفسيره (٥٩٦ / ١٥):

كلاهما من طريق شعبة بن الحجاج.

قال ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: ثنا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ رَجُلٍ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ، يَقْرَأُهَا ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧٨] يَعْنِي الْكُفَّارَ، قَالَ: لَا يَرُدُّهَا مُؤْمِنٌ.

وهذا إسناد ضعيف، فيه راو مبهم.

قال البيهقي: هذا مُنْقَطِعٌ، والرواية الأولى عن ابن عباس أكثر وأشهر. (١)

وأما أثر عكرمة فقد رواه ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ - فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ،

﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧٨] لِيَجْمِيعَ النَّاسُ - مُؤْمِنُهُمْ وَكَافِرُهُمْ - عَلَى مَعْنَى ابْتِدَاءِ كَلَامٍ، بَحِيثٌ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرُدُّونَ النَّارَ مَعَ الْكَافِرِينَ ثُمَّ يَنْجُونَ مِنْ عَذَابِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا مَعْنَى ثَقِيلٌ يَنْبُو عَنْهُ السِّيَاقُ، إِذْ لَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سِيَاقِ الْآيَاتِ السَّابِقَةِ، وَلِأَنَّ فَضْلَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِالْجَنَّةِ، وَتَشْرِيفُهُمْ بِالْمَنَازِلِ الرَّفِيعَةِ يُنَافِي أَنْ يَسُوقَهُمْ مَعَ الْمُشْرِكِينَ مَسَاقًا وَاحِدًا، كَيْفَ وَقَدْ صَدَرَ الْكَلَامُ بِقَوْلِهِ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ ٨٥ ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرْدًا﴾ ٨٦ [مريم: ٨٥-٨٦]، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي اخْتِلَافِ حَشْرِ الْفَرِيقَيْنِ، فَمَوْقِعُ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧٨] هُنَا كَمَوْقِعِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ٤٣ [الحجر: ٤٣] عَقَبَ ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ ٤٢ [الحجر: ٤٢]، فَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ جَهَنَّمَ مَوْعِدُ عِبَادِ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ مَعَ تَقَدُّمِ ذِكْرِهَا لِأَنَّهُ يَنْبُو عَنْهُ مَقَامُ الشَّاءِ.

(١) شعب الإيمان: (٣٣٥ / ١)، يعني بالرواية الأولى عن ابن عباس: القول بالدخول العام.

قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا عَمْرُو^(١) بْنُ الْوَلِيدِ الشَّنِّي، قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ، يَقُولُ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] يَعْنِي الْكُفَّارَ.^(٢)

وهذا إسناد حسن.

محمد بن بشار: ثقة.

وعبد الرحمن: هو ابن مهدي إمام ثقة.

وعمر بن الوليد: وثقه أحمد، وأبو زرعة، وابن معين.

وقال أبو حاتم - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ما أرى بحديثه بأساً، وعامة حديثه عن عكرمة فقط، ما أقل ما يجاوز به إلى ابن عباس.^(٣)

قال العراقي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْخِطَابُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] رَاجِعٌ إِلَى الْكُفَّارِ فَقَطْ، وَيَكُونُ فِيهِ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْحُضُورِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤)، وَهَذَا الْحَدِيثُ يُرَدُّهُ^(٥) وَبَقِيَّةُ الْآيَةِ صَرِيحٌ

(١) كذا في التفسير وصوابه: عمر.

(٢) قال ابن كثير - رَحِمَهُ اللَّهُ - في تفسيره (٩/ ٢٨١): بعد ذكره لأثر ابن عباس وَهَكَذَا رَوَى عَمْرُو بْنُ الْوَلِيدِ الشَّنِّي، أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرِمَةَ يَقْرُؤُهَا كَذَلِكَ: وَإِنْ مِنْهُمْ إِلَّا وَارِدُهَا، قَالَ: وَهُمْ الظَّلَمَةُ، كَذَلِكَ كُنَّا نَقْرُؤُهَا. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ جَرِيرٍ.

(٣) انظر: مصباح الأريب ولسان الميزان: (١٥٦/٦).

(٤) تقدم أنها ضعيفة.

(٥) يعني: حديث أبي هريرة: «لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ»، وسيأتي عند الجواب عن احتجاجهم بحديث أبي هريرة.

فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثَا﴾ [مریم: ٧٢] (١).

القول الرابع: وُرُودُ الْمُؤْمِنِ الْمُرُورُ، وَوُرُودُ الْكَافِرِ الدُّخُولُ.

وهو قول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

أخرجه ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾: وَرُودُ الْمُسْلِمِينَ الْمُرُورُ عَلَى الْجِسْرِ بَيْنَ ظَهْرَيْهَا، وَوُرُودُ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يَدْخُلُوهَا (٢).

هذا إسناد صحيح، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وإن كان ضعيفا في نفسه إلا أن هذا من قوله، وأقواله في التفسير مشتهرة.

وهذا القول مرده إلى القول الثاني، وإنما أفردته بالذكر لإفراد ابن جرير الطبري - رَحِمَهُ اللَّهُ - له وجعله قولا مستقلا، وإلا فقد أدخله في القول الثاني جماعة من العلماء.

القول الخامس: وُرُودُ الْمُؤْمِنِ مَا يُصِيبُهُ فِي الدُّنْيَا مِنْ حُمَى وَمَرَضٍ.

وهو قول مجاهد بن جبر - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وقول مجاهد بن جبر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أن الورود ما يصيب المؤمن من الحمى في

(١) طرح الشريب: (٣/ ٢٥١).

(٢) التفسير: (١٥/ ٥٩٦).

الدنيا^(١) قد روي عنه في ذلك ألفاظ منها:

- ما رواه ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ - فقال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ يَمَانٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: الْحُمَّى حَطُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] ^(٢).

- وقال البيهقي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَمَادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَمَانٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ مُجَاهِدٍ: فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قَالَ: مَنْ حُمَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ وَرَدَهَا ^(٣).

- وقال ابن أبي الدنيا - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: الْحُمَّى حَطُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾

(١) وجاء عن مجاهد قول آخر، وهو أنه يقول بالدخول: قال البيهقي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ الْأَعْوَرُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: يَعْنِي: دَخَلَهَا. وسيأتي بيانه في الفصل الثالث - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

(٢) التفسير: (٥٩٧ / ١٥).

(٣) شعب الإيمان: (١ / ٣٣٩)، برقم: (٣٧٤).

كَانَ عَلَى رَيْكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ﴿٧١﴾ وَالْوُرُودُ فِي الدُّنْيَا هُوَ الْوُرُودُ فِي الْآخِرَةِ ^(١).

ورواه ابن عبد البر في التمهيد: (٣٢٢ / ٤) من طريق يحيى بن يمان أيضا.
فإسناد ابن جرير والبيهقي، وابن عبد البر وابن أبي الدنيا مخرجها واحد، وهو
يحيى بن يمان، وقد اختلفت عباراتهم فيه:

قال يحيى بن معين - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ليس بثبت، لم يكن يبالي أي شيء حدث، كَانَ
يتوهم الحديث.

وقال - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أرجو أن يكون صدوقا ليس به بأس.

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: كان صدوقا كثير الحديث، وإنما أنكر عَلَيْهِ
أصحابنا كثرة الغلط، وليس بحجة إذا خولف.

وقال محمد بن سعد في الطبقات نحوه.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْآجَرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: سمعت أبا داود، وذكر يحيى بن يمان،
فقال: يخطئ في الأحاديث ويقلبها.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ليس بالقوي. ويحيى بن يمان لا يحتج بحديثه لسوء
حفظه، وكثرة خطئه.

وقال ابن عدي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: عامة ما يرويه غير محفوظ، وهو في نفسه لا يعتمد
الكذب إلا أنه يخطئ ويشتبه عليه.

(١) المرض والكفارات: (٣٢) رقم: (٢٠).

وحاصله أنه إلى الضعف أقرب فهو ضعيف يعتبر به.

وبناء على هذه الآثار المروية عن مجاهد ابن جبر - رَحِمَهُ اللَّهُ - قال كثير من أهل العلم: فسر مجاهد الورود في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] بالحمى في الدنيا تصيب المؤمن.

وممن عزى إلى مجاهد هذا التفسير جماعة: منهم ابن جرير الطبري، والقرطبي، وابن عبد البر، والشنقيطي، وذكره ابن كثير في تفسيره، وجعلوه قولاً في المسألة.

قَالَ أَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَمِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ: مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - عَادَ مَرِيضًا وَمَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ وَعَكٍ كَانَ بِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : «أَبْشِرْ فَإِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: هِيَ نَارِي أَسْلَطَهَا عَلَى عَبْدِي الْمُؤْمِنِ؛ لَتَكُونَ حَظَّهُ مِنَ النَّارِ فِي الْآخِرَةِ» (١)(٢).

وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ،

(١) صححه العلامة الألباني، انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: حديث رقم: (٥٥٧).

(٢) التمهيد: (٦/ ٣٥٩).

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ بْنُ نُوحٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانٍ - مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ -، عَنِ الْحُصَيْنِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ أَبِي أَمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «الْحُمَّى كَبِيرٌ مِنْ جَهَنَّمَ فَمَا أَصَابَ الْمُؤْمِنَ مِنْهَا كَانَ حَظُّهُ مِنَ النَّارِ» (١).

قال ابن الوزير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: قد صح بل تواتر أن الحمى من فيح جهنم، ولقد روى البخاري هذا المعنى عن سبعة من أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - في موضع واحد على عزة شرطه...، فإذا ثبت أن الحمى من النار، أمكن بالتأويل النظري أن تكون حظ كل مؤمن من النار، كيف وقد جاء من حديث أبي هريرة وفي حديث أبي أمامة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، كلاهما عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : «أَنَّ الْحُمَّى حَظٌّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ النَّارِ...»، وأحاديث الثواب في الآلام تشهد بذلك، وإلى هذا الحديث ذهب مجاهد بن جبر التابعي الجليل المفسر، رواه عنه ابن عبد البر - في التمهيد - في تأويل الورود، وقول مجاهد بذلك في عصر التابعين الأول يُقَوِّي صحة الحديث، وهو أقوى في تأويل تحلة القسم المستثنى من المس (٢). اهـ المراد

بينما ذهب ابن القيم - رَحِمَهُ اللَّهُ - إلى أن قول مجاهد هذا ليس تفسيراً منه للورود المذكور في الآية.

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (١٨٢٢).

(٢) العواصم والقواصم: (٤٢٠ / ٨).

فقال ابن القيم - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وهذا لم يرد به مجاهد تفسير الورد الذي في القرآن؛ فإن السياق يأبى حمله على الحمى قطعاً، وإنما مراده أن الله سبحانه أخبر عباده كلهم بورود النار، فالحمى للمؤمن تكفر خطاياهم فيسهل عليه الورد يوم القيامة فينجو منها سريعاً، والله أعلم^(١).

قال العلامة الشنقيطي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَأَجَابُوا عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ بِحَدِيثِ «الْحُمَّى مِنَ فَيْحِ جَهَنَّمَ»، بِالْقَوْلِ بِمُوجِبِهِ، قَالُوا: الْحَدِيثُ حَقٌّ صَحِيحٌ وَلَكِنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ لِمَحَلِّ النَّزاعِ؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْكَلَامَ فِي النَّارِ فِي الْآخِرَةِ وَلَيْسَ فِي حَرَارَةِ مِنْهَا فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ [مریم: ٦٨] إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مریم: ٧١]، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ فِي الْآخِرَةِ لَا فِي الدُّنْيَا كَمَا تَرَى^(٢).

وقال الألوسي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وعن مجاهد أن ورود المؤمن النار: هو مس الحمى جسده في الدنيا، لما صح من قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - «الْحُمَّى مِنَ فَيْحِ جَهَنَّمَ» ولا يخفى خفاء الاستدلال به على المطلوب، واستدل بعضهم على ذلك بما أخرجه ابن جرير، عن أبي هريرة، قال: خرج رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يعود رجلاً من أصحابه وعكاً وأنا معه، فقال - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: هِيَ نَارِي أَسْلَطْتُهَا عَلَى عَبْدِي الْمُؤْمِنِ،

(١) عدة الصابرين: (ص ١٦١).

(٢) أضواء البيان: (٣/ ٤٨٠).

لِتَكُونَ حَظُّهُ مِنَ النَّارِ، فِي الْآخِرَةِ» وفيه خفاء أيضا، والحق أنه لا دلالة فيه على عدم ورود المؤمن المحموم في الدنيا النار في الآخرة، وقصارى ما يدل عليه أنه يحفظ من ألم النار يوم القيامة^(١).

قلت: وقد روي عن مجاهد بن جبر في الورد سوى هذا القول كما قد ذكرته قبل، ويأتي الحديث عنه في الفصل الثالث **إِنْ شَاءَ اللَّهُ**.

فائدة:

حديث: «الْحُمَّى حَظٌّ كُلُّ مُؤْمِنٍ مِنَ النَّارِ» جاء مرفوعا عن جماعة من الصحابة منهم عثمان وأنس^(٢)، وابن مسعود وعائشة، إلا أن حديث عائشة الصحيح وقفه كما ذكره أخونا شبيب في كتابه: (الإصابة فيما روي مرفوعا والصحيح وقفه على الصحابة).

وأصح منه ما روي في الصحيحين: «الْحُمَّى مِنْ فَيْحٍ جَهَنَّمَ فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ» فقد جاء عن جماعة من الصحابة كما تقدم في كلام ابن الوزير والله أعلم.

القول السادس: يَرِدُهَا الْجَمِيعُ، ثُمَّ يَصْدُرُ عَنْهَا الْمُؤْمِنُونَ بِأَعْمَالِهِمْ.

روي عن عبد الله بن مسعود وابن عباس - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** -، والحسن البصري وأبو ميسرة.

(١) روح المعاني: (٨/ ٤٣٨).

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (١٨٢١).

أما أثر ابن مسعود فرواه ابن جرير الطبري - رَحِمَهُ اللَّهُ - فقال: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: ثَنِى السُّدِّيُّ، عَنْ مَرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قَالَ: يَرِدُونَهَا ثُمَّ يَصْدُرُونَ عَنْهَا بِأَعْمَالِهِمْ. حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: ثنا شُعْبَةُ، عَنْ السُّدِّيِّ، عَنْ مَرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، بِنَحْوِهِ.

ظاهر إسناده الحسن وفيه علة، ويأتي الكلام على طرق وألفاظ أثر ابن مسعود - رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ - في الفصل الرابع - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

وأما أثر ابن عباس - رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ - فرواه ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ - فقال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ، قَالَ: ثنا أَسْبَاطُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو رَاشِدٍ، وَهُوَ نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ، فَقَالَ لَهُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ قَالَ: أَمَّا أَنَا وَأَنْتُ يَا أَبَا رَاشِدٍ فَسَنَرِدُهَا، فَانْظُرْ هَلْ نَصْدُرُ عَنْهَا أَمْ لَا.

إسناده حسن، ويأتي الكلام على طرق وألفاظ أثر ابن عباس - رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُمَا - في الفصل السادس - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

وأما أثر الحسن البصري فرواه ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ - فقال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثنا الْحُسَيْنُ، قَالَ: ثَنِى حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِأَخِيهِ: هَلْ أَتَاكَ بِأَنَّكَ وَارِدُ النَّارِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ أَتَاكَ أَنَّكَ صَادِرٌ عَنْهَا؟ قَالَ:

لَا، قَالَ: فَفَيْمَ الضَّحِكُ؟ قَالَ: فَمَا رُئِيَ ضَاحِكًا حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ.

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: القاسم: شيخ الطبري: هو ابن الحسين.

قال الشيخ أحمد شاکر - في تحقيقه للتفسير -: لم أجد له ترجمة^(١).

العلة الثانية: الحسين: وهو ابن داود المصيصي يلقب بسنيد، ضعفه غير واحد، منهم أبو حاتم، وأبو داود، والنسائي.

العلة الثالثة: رواية سنيد عن الحجاج غير صالحة.

قال الخلال: نرى أن أحاديث الناس عن حجاج صحاح صالحة إلا ما روى سنيد من هذه الأحاديث^(٢).

(١) قال صاحب كتاب شيوخ الطبري: لم أعرفه، ولم يتعرض الشيخ التركي - في تحقيقه لتفسير الطبري: (١/ ١٢٢) - لترجمته بشيء. وقد صحح اسم أبيه في: (١/ ١٤٧ و ٢٠٤) من الحسين إلى الحسن، وقال: ذكره الشيخ شاکر في تحقيقه لتفسير الطبري: (٧/ ٥٠٧/ ٨٣٩٨)، وقال: شيخ الطبري: لم أجد له ترجمة، ولكن في تاريخ بغداد: (١٢/ ٤٣٢/ ٤٣٣) ترجمة القاسم بن الحسن بن يزيد الهمداني الصائغ، المتوفى (سنة: ٢٧٢)، فهذا يصلح أن يكون هو المراد، ولكن لا أطمئن إلى ذلك، ولا أستطيع الجزم به، بل لا أستطيع ترجيحه. انتهى

قلت - الفالوجي -: وقد أعياني البحث عن ترجمته جدا، وبحثت عنه كثيرا وكثيرا؛ ولأكثر من خمس سنوات، وسألت عنه وعن غيره من شيوخ الطبري كثيرا من أهل العلم، ولم أظفر بجواب.

(٢) انظر: تهذيب الكمال، ترجمة سنيد.

وكان ذلك راجع إلى كون حجاج بن محمد شيخ سنيد قد اختلط آخر عمره فروى عنه سنيد بعد الاختلاط، ثم وجدت بعد ذلك أن سنيد قد روى عن الحجاج بعد اختلاطه، بل قالوا: كان سنيد يلقي حجاجاً فيتلقي^(١)، فله الحمد والمنة.

إسناد آخر لأثر الحسن البصري:

أخرجه **ابن المبارك - رَحِمَهُ اللَّهُ -** في الزهد برقم: (٣١١) - **فَقَالَ**: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِأَخِيهِ: يَا أَخِي، هَلْ أَتَاكَ أَنَّكَ وَارِدُ النَّارِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ أَتَاكَ أَنَّكَ خَارِجٌ مِنْهَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَفِيمَا الضَّحِكُ؟ قَالَ: فَمَا رُئِيَ ضَاحِكًا حَتَّى مَاتَ.

وإسناده ضعيف، فيه راو مبهم - كما ترى -.

وأما أثر أبي ميسرة فرواه عبد الله بن المبارك في الزهد برقم: (٣١٢)، ومن

طريقه النسائي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في الكبرى: (١٠ / ٤٠١)، برقم: (١١٨٣٧).

قال ابن المبارك - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ مِغُولٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، أَنَّهُ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ: يَا لَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي، فَقَالَتْ امْرَأَتُهُ: يَا أَبَا مَيْسَرَةَ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ، هَذَاكَ لِلْإِسْلَامِ، فَقَالَ: أَجَلْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ قَدْ بَيَّنَّ لَنَا أَنَّا وَارِدُو النَّارِ، وَلَمْ يُبَيِّنَّا أَنَّا صَادِرُونَ عَنْهَا.

(١) انظر: معجم المدلسين.

وهذا إسناد رجاله ثقات، وفيه عننة أبي إسحاق وهو مشهور بالتدليس، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: (٢٨٣/١٩) برقم: (٣٦٠٥٠)، والبيهقي في البعث: (٤٢٤)، كلاهما عن أبي إسحاق به.

وأبو ميسرة: عمرو بن شرحبيل الهمداني الكوفي ثقة عابد.

وقد جعل ابن جرير هذا القول قولاً مستقلاً، والظاهر أنه يرجع إلى ما قبله.

القول السابع: أن الورود معناه: الإشراف والاطلاع والقرب.

وهو قول عبيد بن عمير^(١).

لحديث عدي بن حاتم قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَكْلُمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ، فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلِهِ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ» متفق عليه.

وهو لا ينافي القول بالمرور.

القول الثامن: الورود النظر إليها في القبر.

ذكره القرطبي ولم يعزه لأحد^(٢).

وقال ابن عبد البر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وقال قوم: الورود للمؤمنين أن يروا النار، ثم

(١) عزاه السيوطي في الدر المنثور إلى عبد بن حميد.

(٢) الجامع لأحكام القرآن.

يُنَجَّى مِنْهَا الْفَائِزُ، وَيَصْلَاهَا مَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ دُخُولُهَا مِنْهُمْ، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - أَوْ بغيرها مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَاحْتِجَّ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - فِي مَخَاطَبَةِ أَصْحَابِهِ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ؛ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، يُقَالُ لَهُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (١) (٢).

القول التاسع: أن الورود هو الوقوف على النار.

روي عن ابن مسعود، وذكره الشنقيطي، ولا معارضه بينه وبين القول الثاني.

القول العاشر: أن الورود في قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَارِدُهَا﴾ أي: القيامة.

قال أبو جعفر ابن النحاس - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وأبين ما في هذه الأقوال قول من قال:

﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ إنها القيامة، وقوله تعالى: ﴿فَوَرَّيْكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ [مريم]:

[٦٨] يدل على ذكر القيامة، فكفى عنها بهذا، وكذلك ذكر جهنم يدل على القيامة؛

لأنها فيها، والله جل وعز يقول: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس]:

[٦٩] يبعد أن يكون مع هذا دخول النار (٣).

(١) أخرجه البخاري، برقم: (١٣٧٩)، ومسلم، برقم: (٢٨٦٦) عن ابن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -.

(٢) التمهيد: (٤ / ٣٢٤).

(٣) معاني القرآن للنحاس: (٤ / ٣٥١)، وفي إعراب القرآن أيضا يقول: قال أبو جعفر: ومن

وقال السمعاني - رَحِمَهُ اللهُ -: وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾: الْقِيَامَةُ (١). وَقَدْ اسْتَحْسِنُوا هَذَا الْقَوْلَ لِتَقْدَمَ ذِكْرُ الْقِيَامَةِ (٢).

القول الحادي عشر: أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ منسوخة:

وَالنَّاسِخُ لَهُ قِيلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (١٠)، [الأنبياء: ١٠]، وَقِيلَ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [مريم: ٧٢].

قال القاضي أبو محمد: وهذا ضعيف، وليس هذا موضع نسخ.

قال القاضي محمد بن العربي: ليست هذه الآية من النسخ في شيء، وإنما هي من مشكل آيات الوعيد، وذلك لأننا لو قلنا إن الخلق كلهم يدخلون النار ثم يخرجون منها المتقون لم يكن ذلك بموجب نسخها؛ لأن النسخ لا يكون إلا في التكليف لا في العذاب، ولو قلنا: إن المتقين مستثنون من الواردين لم يكن ذلك أيضاً نسخاً، وإنما يكون تخصيصاً للعموم المقتضي بظاهره لورد الكل على

أَحْسَنَ مَا قِيلَ فِيهِ - أَعْنِي فِي الْآيَةِ - أَنَّ الْمَعْنَى: وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ قَالَ فِي الْمُؤْمِنِينَ: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ [الأنبياء: ١٠٢]، وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١١) [المائدة: ٦٩] و[الأنعام: ٤٨]، وَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَضْمَرَ لِلْقِيَامَةِ ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ [مريم: ٦٨] فَالْحَشْرُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقِيَامَةِ.

(١) لَمْ أَجِدْهُ مَسْنُوداً عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(٢) تَفْسِيرُ السَّمْعَانِيِّ: (٣/٣٠٨).

النار (١).

قال ابن الجوزي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: زَعَمَ ذَلِكَ الْجَاهِلُ أَنَّهَا نُسِخَتْ بِقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ نَجَّى الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [مريم: ٧٤] وَهَذَا مِنْ أَفْحَشِ الْأَقْدَامِ عَلَى الْكَلَامِ فِي كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِالْجَهْلِ. وَهَلْ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ تَنَافٍ؟ فَإِنَّ الْأُولَى: تُثَبِّتُ أَنَّ الْكُلَّ يَرُدُّونَهَا، وَالثَّانِيَةُ: تُثَبِّتُ أَنَّهُ يَنْجُو مِنْهُمْ مَنْ اتَّقَى، ثُمَّ هُمَا خَبْرَانِ وَالْأَخْبَارُ لَا تُنْسَخُ (٢).
ولم يذكر هذا القول كثير من العلماء لضعفه والله أعلم. (٣)

القول الثاني عشر: أن الورود هو الجثو حولها (٤).

قال البيهقي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الْأَصْبَهَانِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ بْنُ الْأَعْرَابِيِّ، حَدَّثَنَا سَعْدَانُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : «كَأَنِّي أَرَاكُمْ بِالْكَوْمِ جَائِينَ دُونَ جَهَنَّمَ».

(١) الناسخ والمنسوخ لأبي بكر ابن العربي: (٢/ ٢٨٩).

(٢) ناسخ القرآن ومنسوخه لابن الجوزي: (٢/ ٥٠٨).

(٣) انظر تفسير ابن عطية: (٦/ ٧٣٥).

(٤) ذكره الزمخشري المعتزلي في الكشاف فقال: وقوله ﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ (٧٢) [مريم: ٧٤] دليل على أن المراد بالورود الجثو حوالها، وأن المؤمنين يفارقون الكفرة إلى الجنة بعد تجايبهم، وتبقى الكفرة في مكانهم جاثين.
وتابعه البيضاوي في تفسيره، فتفسيره مختصر من الكشاف.

قال البيهقي: هذا مُرْسَلٌ^(١).

وأخرجه ابن المبارك: (١٠٥)، وعبد الرزاق في تفسيره عند سورة الجاثية، برقم: (٢٨٣٧)، وسعيد بن منصور في سننه، برقم: (١٩٧١)، وسعدان بن نصر في جزئه، برقم: (١٠٠)، والفسوي: (٢٠٦/٢)، وأبو نعيم في الحلية: (٢٢٩/٧)، كلهم عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عبد الله بن باباه مرسلًا، فعبداً الله هذا تابعي.

قال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ -: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَابَاهُ: من الثالثة - أي: من الطبقة الوسطى من التابعين -.

وقال: وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْبَعْثِ مِنْ مُرْسَلٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَابَاهُ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ رَفَعَهُ: «كَأَنِّي أَرَاكُمْ بِالْكَوْمِ جُثًى مِنْ دُونِ جَهَنَّمَ»، وَقَوْلُهُ «جُثًى» - بِضَمِّ الْجِيمِ بَعْدَهَا مُثَلَّثَةٌ مَقْصُورٌ -: جَمْعُ جَاثٍ^(٢)^(٣).

وَالْكَوْمُ - بَفَتْحِ الْكَافِ وَالْوَاوِ السَّاكِنَةِ -: الْمَكَانُ الْعَالِي الَّذِي تَكُونُ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -.

فائدة:

أخرج هذا الحديث ابن منده - رَحِمَهُ اللهُ - فقال: أخبرنا أحمد بن مهران

(١) في البعث: حديث رقم: (٤٠٧).

(٢) وهو الجالس على ركبته. انظر القاموس.

(٣) فتح الباري: (١١/٤٠٥)، تحت حديث رقم: (٦٥٤١).

الفارسي، دثنا يونس بن إبراهيم العدني، دثنا يزيد بن أبي حكيم العدني، دثنا مسلم بن خالد الزنجي، عن زياد بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «إني أراكم بالكوم جاثين دون جهنم».

قال ابن منده: غريب من حديث زياد بن سعد، لم نكتبه إلا من هذا الوجه (١).

قلت: زياد بن سعد: هو ابن عبد الرحمن الخرساني، وثقة النسائي وعلي بن المديني، والذهبي وابن حجر وغيرهم، وروى له الجماعة، غير أن زياد بن سعد خالف في هذا الحديث سفيان بن عيينة وهو من الحفاظ الأثبات في عمرو بن دينار، وقد قدموا ابن عيينة على سفيان الثوري وحماد بن زيد وشعبة في عمرو بن دينار فضلاً عن غيرهم.

ففي الكواكب النيرات لابن الكيال - رَحِمَهُ اللَّهُ: (١ / ٢٢٠) -: قيل ليحيى بن معين: ابن عيينة أحب إليك في عمرو بن دينار أو الثوري؟ فقال: ابن عيينة أعلم به. فقيل له: فابن عيينة أحب إليك فيه أو حماد بن زيد؟ قال: ابن عيينة أعلم به. فقيل له: فشعبة؟ قال: وأيش روى عنه شعبة؟ إنما روى عنه نحواً من مائة حديث. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٤ / ٢٢٥): قال يحيى: أثبت الناس في عمرو بن دينار: سفيان بن عيينة.

وفي تهذيب التهذيب (٢ / ٥٩): قال ابن مهدي: كان أعلم الناس بحديث أهل

(١) كما في مجالس أمالي ابن منده: حديث رقم (٣٤).

الحجاز.

فتبين أن رواية ابن عيينة عن عمرو بن دينار أرجح؛ لأنه فيه أثبت، وعلى هذا فنقول بشذوذ رواية زياد بن سعد الذي سلك به عن عمرو بن دينار وجعله من مسند ابن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وأن المحفوظ هي رواية سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن باباه مرسلاً، ولم أجد من نبه عليه فالحمد لله. ويمكن أن نزيد قولاً في المسألة وهو:

القول الثالث عشر: التوقف عن تحقيق معنى الورود في الآية.

قال الشوكاني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَقَدْ تَوَقَّفَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَنْ تَحْقِيقِ هَذَا الْوُرُودِ، وَحَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] قَالُوا: فَلَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ ضَمِنَ اللَّهُ أَنْ يُبْعِدَهُ عَنْهَا.

والراجح من هذه الأقوال: هو القول الثاني: وهو أن الورود المذكور في الآية هو المرور على الصراط، فهو القول الذي تؤيده الأدلة، وهو التفسير النبوي الصحيح، كما سيأتي بيانه - **إِنْ شَاءَ اللَّهُ** - وذكر ما استند اليه القائلون به من الأدلة والمرجحات، وإبطال حجج من خالفه وبيان ضعفها .

ونقول: لما كان مرجع كثير من هذه الأقوال الاثني عشر إلى القولين الأولين، حيث أنهما أقوى الأقوال دليلاً، وأعظمها مرجحاً، وأكثرها قائلاً، كان عليهما البحث والنظر **إِنْ شَاءَ اللَّهُ**.

ولهذا لم أذكر في الفصل الأول تحت هذين القولين الأولين أي دليل من آية أو حديث أو أثر؛ حتى يتم استيعاب جميع ذلك في فصول مستقلة - **إِنْ شَاءَ اللَّهُ** - ، وأما غيرهما من الأقوال فلقلة القائلين بها أو ضعف ما اعتمدوا عليه ذكرت تحت بعضها شيئاً مما يتعلق بها من تعليق أو تنبيه، أو ذكر أثر أو حديث للمناسبة لاسيما وأنه لن يأتي الحديث عنه في غير هذا الموضع والله الموفق.



تنبيهان مهمان

وقبل أن نشرع في ذكر المقصود من البحث وسرد أدلة القولين الأولين والترجيح بينهما ومناقشتهما نذكر تنبيهين مهمين لابد من ذكرهما قبل الشروع في المراد.

فإنهما مما ينبغي التنبيه لهما ولفت النظر إليهما؛ لما لهما من الأهمية والارتباط الوثيق لاسيما بالقول الأول الذي يفسر أصحابه الورود بدخول النار، فإنه يزول بمعرفة التنبيه الأول توهم وإشكال قد يرد على بعض القارئ، ويتضح بالتنبيه الثاني أمر مهم يستفيده وينتبه له من مال إلى ترجيح القول الأول أو قال به.

وإليك هذين التنبيهين:

التنبيه الأول:

وهو أن تعلم -أخي الكريم- أن أهل العلم القائلين بأن الورود في الآية هو دخول النار، وأن هذا الدخول عام يشمل المؤمن والكافر، والبر والفاجر، غير أن النار لا تؤذي المؤمنين ولا تضرهم.

لا يختلفون مع غيرهم من أهل العلم في إثبات الصراط وجواز الناس عليه يوم القيامة، فهم يثبتون الصراط وممر الناس عليه بقدر أعمالهم كما يثبت الفريق الآخر، ومستندهم جميعاً دلائل الكتاب والسنة والإجماع، فقد أثبتت الأدلة ذلك وأخذ الجميع بها بتسليم وانقياد، ولم يؤثر عنهم اختلاف في ذلك البتة.

وإنما ذكرتُ هذا التنبيه لما توهمه البعض: من أن القائلين بالدخول يرون ألا صراط ولا مرور عليه، وهذا التوهم خاطئ، بل مسألة الصراط مسألة أخرى

أجمع على ثبوتها السلف -رضوان الله عليهم^(١)- ولم ينكرها منهم أحد، وإنما وقع الخلاف في معنى الورد المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَيْكِ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١] فتنبه.

التنبيه الثاني:

مما يلاحظ عند التأمل والنظر في كلام كثير من أهل العلم القائلين بأن معنى الورد في الآية: هو الدخول، أنهم إنما عبروا بالدخول تجوزاً به عن المرور على الصراط ليس إلا، ويظهر هذا واضحاً من كلامهم.

فعلى هذا يصح أن يقال: إن مردّ هذا القول الأول إلى القول الثاني، وأن معنى الورد الممر على الصراط عند الفريقين وإنما حصل التجوز في اللفظ عند البعض.

وأنت تراهم مع قولهم بالدخول لم يتصبوا منكرين للقائلين بالمرور، ولا مشنّعين عليهم، بل إن جاءوا على قول القائلين بالمرور وجّهوا ذلك وأقروه، وربما قال بعضهم: يكفي أن يكون الصراط محاطاً بالنار فيكون المار على الصراط في حكم من دخل النار.

وقال بعضهم: هو دخول عبور -أي: عبور على الصراط-.

(١) وقد نقل إجماع السلف على إثبات الصراط غير واحد من أهل العلم، كالقاضي عياض والنووي، وأبو الحسن وابن بطة وغيرهم، وقد نقلت ذلك كله في فصل إثبات الصراط من كتابي (الاغتباط بمعرفة المعتقد الصحيح في الصراط) أسأل الله الإعانة على إكماله وإخراجه.

وربما قال بعضهم: الورود في الآية دخول النار من نفس الصراط - أي: حال مرورهم عليه - فيسمى هؤلاء العلماء المار على الصراط داخلا في النار تجوزا منهم في اللفظ.

ولهذا قال بعضهم: لا تنافي بين القولين ولا تضاد.

وإليك - أيها القارئ الكريم - شيئاً من أقوال أهل العلم في ذلك؛ حتى يتضح لك المراد ويظهر لك المقصود:

قال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ -: وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ - أي: القول بالدخول، والقول بالمرور - أَصَحُّ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ، وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ مَنْ عَبَّرَ بِالْدُّخُولِ تَجَوَّزَ بِهِ عَنِ الْمُرُورِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمَارَّ عَلَيْهَا فَوْقَ الصَّرَاطِ فِي مَعْنَى مَنْ دَخَلَهَا ^(١). اهـ

فتأمل قوله: (مَنْ عَبَّرَ بِالْدُّخُولِ تَجَوَّزَ بِهِ عَنِ الْمُرُورِ) تجد أن هذا مصير منه إلى القول بأن الورود في الآية المرور على الصراط، وأن من قال الورود هو الدخول إنما حصل عنده التجوز في اللفظ لا غير.

وقال بعضهم: وجائز أن يكونوا واردين جميعاً، داخليين فيها، لا دخول تعذيب فيها وعقاب؛ لأنه ذكر أن ممرهم جميعاً على الصراط لجهنهم كالسطح للدار؛ كمن حلف ألا يدخل داراً فتسور بسورها، أو صعد سطحاً من سطوحها حنث ويصير داخلاً فيها؛ فعلى ذلك جائز أنهم إذا مروا على الصراط نجا أهل الإيمان فمروا به، وتزل أقدام الكفار فيها؛ فبقوا فيها، فكان الفريقان يوصفان بالدخول

(١) فتح الباري: (٣/ ١٢٤).

على الوجه الذي وصفنا^(١).

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ في شرحه لصحيح البخاري (١ / ٦٦٩) عند حديث «لَا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ، فَيَلِجُ النَّارَ، إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ»: مَعْنَاهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ لِيُعَاقَبَ بِهَا وَلَكِنَّهُ يَدْخُلُهَا مُجْتَازًا، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ الْجَوَازُ إِلَّا قَدَرًا مَا يُحِلُّ بِهِ الرَّجُلُ يَمِينَهُ.

وقال القرطبي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وحاصل الجواب: تسليم أن الورود دخول، لكنه دخول عبور، فينجو من اتقى، ويترك فيها من ظلم، وبيان ذلك أن جهنم - أعادنا الله منها - محيطة بأرض المحشر، وحائلة بين الناس وبين الجنة، ولا طريق للجنة إلا الصراط الذي هو جسر ممدود على متن جهنم، فلا بد لكل من ضمّه المحشر من العبور عليه^(٢).

وهكذا يقول العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ - مع أنه يصرح بأن الورود هو الدخول ويكرر ذلك في غير ما موضع، ويقول: الأدلة على ذلك كثيرة. إلا أنك تجده يعيد ذلك الدخول إلى مجرد المرور على الصراط ولا يتعقب على القائلين بالمرور على الصراط، بل يقول هو دخول من نفس الصراط.

قال العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ - بعد أن ذكر قولين في المسألة -: والقول الثالث والأخير وهو الصحيح: أن المقصود بالورود الدخول، ويكفي أن يكون الدخول هو من نفس الصراط، ويكون الصراط كالنفق في الجبل، فيحيط النار بالداخلين، ولكن من كان مثل هذا الذي لم تمسه النار إلا تحلة القسم لا تؤثر فيه النار، وهذا

(١) تفسير الماتريدي: (٧ / ٢٥٣).

(٢) المفهم شرح صحيح مسلم: (٦ / ٤٤٤).

القول كما ذكرت آنفاً هو الراجع. (١)

وهكذا يعلق الشيخ الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - على كلام النووي - رَحِمَهُ اللهُ - بنحو ذلك، ففي موسوعة العقيدة للعلامة **الألباني - رَحِمَهُ اللهُ -** قال النووي في قوله تعالى: ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾: الورود هو العبور على الصراط.

فعلق الإمام الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - **قائلاً**: ولا ينافي ذلك أن يكون الصراط نفسه محاطاً بالنار، بحيث أن المار عليه تحيط النار به فتمسه بعذاب إلا المتقين، وعليه فالورود هو الدخول، وعليه يدل عديد من النصوص. تحقيق رياض الصالحين: (٣٧٢) (٢). اهـ

فانظر إلى تفسير الشيخ الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - للدخول بأنه يكون من نفس الصراط تجد أن هذا هو معنى قول الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ -: من عبر بالدخول تجوز به عن المرور. وهو أيضاً معنى قول القرطبي - رَحِمَهُ اللهُ -: دخول لكنه دخول عبور. ومعنى قول الخطابي - رَحِمَهُ اللهُ -: يدخلها مجتازاً.

أي: أن من مر على الصراط وتجاوزه ولم تمسه النار يطلق عليه هؤلاء العلماء - رَحِمَهُمُ اللهُ - وغيرهم - وهم من القائلين بالدخول - أنه قد دخل النار ثم نجا منها. وأوضح من هذا ما قاله **الشيخ الألباني - رَحِمَهُ اللهُ** بعد ذكره للخلاف في معنى الآية وذكره في المسألة ثلاثة أقوال - **قال**: والقول الثاني: المرور على الصراط من فوق النار والقول الثالث - وهو لا ينافي الثاني -: الدخول في النار؛ لأن المرور على

(١) موسوعة الألباني في العقيدة: (٩/ ٤٢٢).

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة: (٩/ ٤٥٢).

الصراط هو دخول في النار، فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ أي: داخلها، لا فرقيين مؤمن وكافر، كلهم من الإنس والجن لا بد لهم من هذا الدخول. (١)
وهكذا **يقول - رَحِمَهُ اللَّهُ -**: أي أنهم يدخلونها مُرُوراً إلى الجنة دون أن تمسهم بعذاب.

فتأمل في كلامهم - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - تجد أنه يصير على هذا الخلاف خلافاً لفظياً، ويصير القولان كما قال ابن حجر والشيخ الألباني - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - لا تنافي بينهما.
ولنا مع كلامهم - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - وقفتان:

❧ **الوقف الأولى: هل القول بالدخول والقول بالمرور على الصراط قولان لا تنافي بينهما؟**

الجواب: هذان القولان لا تنافي بينهما عند بعض أهل العلم، بينما يظهر التنافي بينهما ظهوراً جلياً في أقوال طائفة أخرى من أهل العلم، ويتبين ذلك التنافي بين القولين في نقطة مهمة وهي: أن بعض القائلين بالدخول يذكرون كيفية في دخول النار غير مجرد المرور على الصراط، وأذكر شيئاً مما وقفت عليه من ذلك:

قال ابن جرير الطبري - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي السَّلِيلِ، عَنْ غُنَيْمِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: ذَكَرُوا وَرُودَ النَّارِ، فَقَالَ كَعْبٌ: تُمْسِكُ النَّارُ لِلنَّاسِ كَأَنَّهَا مَتْنُ إِهَالَةٍ، حَتَّى يَسْتَوِيَ عَلَيْهَا أَقْدَامُ الْخَلَائِقِ بَرُّهُمْ وَفَاجِرُهُمْ، ثُمَّ يُنَادِيهَا مُنَادٍ: أَنْ أَمْسِكِي أَصْحَابَكَ، وَدَعِي أَصْحَابِي، قَالَ:

(١) موسوعة الألباني في العقيدة: (٩ / ٤١٤).

فِيخْسَفُ بِكُلِّ وَلِيٍّ لَهَا، وَلَهِيَ أَعْلَمُ بِهِمْ مِنَ الرَّجُلِ بَوْلَدِهِ، وَيَخْرُجُ الْمُؤْمِنُونَ نَدِيَّةً أَبْدَانُهُمْ.

قال ابن الأثير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْأَذْهَانِ مِمَّا يُؤْتَدَمُ بِهِ إِهَالَةٌ، وَقِيلَ: هُوَ مَا أُذِيبَ مِنَ الْأَلْيَةِ وَالشَّحْمِ، وَقِيلَ: الدَّسَمُ الْجَامِدُ، وَمِنْهُ حَدِيثُ كَعْبٍ فِي صِفَةِ النَّارِ: (كَانَتْهَا مَتْنُ إِهَالَةٍ) أَي: ظَهَرَهَا.

وهذه كيفية في الدخول، وفيها ذكر لحالة تكون عليها النار يوم القيامة تناقلها كثير من المفسرين، وبالنظر في سند ابن جرير في هذه الكيفية في دخول أهل الإيمان نار جهنم ترى أن رجال إسناده ثقات إلا أن فيه انقطاعاً، وبغض النظر عن هذا الانقطاع فهو من قول كعب الأحبار وهو تابعي من مسلمة أهل الكتاب، أخباري يحدث بالإسرائيليات، فليس لنا في خبره الموقوف عليه مستند نركن إليه أو ملجأ نعوذ به، أو ركنًا شديدًا نأوي إليه، وإنما المستند والملجأ والركن الشديد في خبر الصادق المصدوق - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - في ذلك، فلا والله لا نقول إلا بما صح عن نبينا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وثبت عندنا إسناده إليه.

رواية أخرى في كيفية الدخول:

قال ابن جرير الطبري - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، قَالَ: ثنا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ بَكَّارِ بْنِ أَبِي مَرْوَانَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، قَالَ: قَالَ أَهْلُ الْجَنَّةِ بَعْدَ مَا دَخَلُوا الْجَنَّةَ: أَلَمْ يَعِدْنَا رَبُّنَا الْوُرُودَ عَلَى النَّارِ؟ قَالَ: قَدْ مَرَرْتُمْ عَلَيْهَا وَهِيَ خَامِدَةٌ. قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ، قَالَ مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ بَكَّارُ بْنُ أَبِي مَرْوَانَ، أَوْ قَالَ: جَامِدَةٌ.

وهذه كيفية أخرى في دخول المؤمنين النار، وأن النار تكون خامدة فيمرون

عليها وهم لا يشعرون بها.

وفي هذه الرواية مزيد على ما تقدم: وهو أنهم لم يشعروا بدخولهم فيها إلا حينما حدثوا بذلك في الجنة.

ونقول في هذه الرواية ما قلنا في سالفتها، وهو أنها رواية معلولة بالوقوف.

فإني لم أشتغل بالنظر في إسنادها لكونها موقوفة على خالد بن معدان، وقد ذكره محمد بن سعد في الطبقة الثالثة من تابعي أهل الشام^(١)، وكذا ذكره ابن حجر في التقريب، فهو تابعي من الطبقة الوسطى.

وليس فيما ينقله التابعي أو من دونه من أخبار الغيب أو أمور الآخرة حجة ولا مستند لأحد؛ إذ المستند والحجة في كلام الله وما صح من كلام رسوله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - فهما مصدرا التلقي والله المستعان.

وقد روي عن خالد بن معدان لفظ آخر، ذكره الواحدي في تفسيره، وابن رجب في التخويف من النار وغيرهما.

قال الواحدي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: قال خالد بن معدان: (إذا جاز المؤمنون الصراط قال بعضهم لبعض: ألم يعدنا ربنا أن نمر على جسر النار، فيقولون: بلى، ولكننا مررنا عليها وهي خامدة لمورنا)^(٢).

ولهذا عدّ جماعة من العلماء خالد بن معدان من جملة القائلين بأن الورد هو

(١) تهذيب الكمال: (٨/١٩٦).

(٢) التفسير البسيط: (١٤/٢٩٧).

المروور على الصراط.

كيفية ثالثة:

قال ابن جرير - رَحْمَةُ اللَّهِ -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا مَرْحُومٌ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: ثنا أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمًا نَارًا، فَمَاذَا أَعَدَدْتُمْ لَهَا؟ قَالَ: فَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ (٧١) ثُمَّ نَجَّى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثْيًا (٧٢) [مریم: ٧١-٧٢].

ورواه **أبو نعيم فقال**: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرٍ، ثنا أَبُو يَعْلَى، ثنا رَوْحُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، ثنا مَرْحُومٌ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ أَبِي الْجَلْدِ فَذَكَرَهُ (١).

وأبو الجلد: هو جيلان بن فروة الأسدي تابعي ثقة، وكأنه تصحف في تفسير الطبري إلى أبي خالد، والله أعلم.

وجيلان -أبو الجلد- يظهر أنه كان يقتني شيئاً من كتب أهل الكتاب، وربما حدث منها.

قال ابن أبي حاتم: جيلان ... صاحب كتب التوراة ونحوها (٢).

فهذه كيفية في الدخول كسابقتهما مقاطيع (٣) تروى عن التابعين، وبعضهم ممن يأخذ أخبار أهل الكتاب ويحدث بها، فالقائلون بها ليس لهم فيها ما يستندون إليه

(١) الحلية: (٦ / ٥٥).

(٢) كما في الجرح والتعديل: (٢ / ٥٤٧).

(٣) الحديث المقطوع: هو ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قوله أو فعله.

ويعتمدون عليه ويحتجون به في كيفية معينة يكون عليها دخول المؤمنين وورودهم نار رب العالمين -نعوذ بالله من النار-، ولا التفات إلى ما ذكره **الفخر الرازي**؛ فإنه تكلف ظاهرٌ وتعسفٌ بين مخالف للنصوص، وإليك ما قاله -**رَحْمَةُ اللَّهِ**- قال:

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ ثَبَتَ بِالْأَخْبَارِ كَيْفِيَّةُ دُخُولِ النَّارِ ثُمَّ خُرُوجِ الْمُتَّقِينَ مِنْهَا إِلَى الْجَنَّةِ؟ قُلْنَا: ثَبَتَ بِالْأَخْبَارِ أَنَّ الْمُحَاسَبَةَ تَكُونُ فِي الْأَرْضِ أَوْ حَيْثُ كَانَتِ الْأَرْضُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] وَجَهَنَّمَ قَرِيبَةً مِنَ الْأَرْضِ وَالْجَنَّةِ فِي السَّمَاءِ فِي مَوْضِعِ الْمُحَاسَبَةِ يَكُونُ الْإِجْتِمَاعُ فَيَدْخُلُونَ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِلَى جَهَنَّمَ ثُمَّ يَرْفَعُ اللَّهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ وَيُنَجِّيهِمْ وَيَدْفَعُ أَهْلَ النَّارِ فِيهَا.

فبعد معرفة هذا يبقى أن أقرب الأقوال في كيفية الدخول عند من قال به هو قول من قال: يدخلون من نفس الصراط، أي: حال مرورهم عليه، فيسمي العبور على الصراط دخولا تجوزا في اللفظ، فقد جاءت الأدلة بمرور المؤمنين على الصراط وهذا كثير جدا.

ولا يستبعد أبداً بل يقرب جدا أن يكون هذا هو المعنى المراد فيما روي عن ابن عباس -**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**- من تفسيره للورود بالدخول -وهو أول ما يستند إليه أرباب القول بالدخول- فيكون معنى قول ابن عباس: الورود الدخول. يريد به دخول مرور وعبور، إذ أن ابن عباس -**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**- في جميع ما روي عنه من الألفاظ في أثره المشهور لم يذكر كيفية في هذا الدخول العام الشامل للمؤمن والكافر، فلم يقل بصيرورة النار كالإهالة، أو أنها تكون خامدة، أو أنها تملأ

الأرض، أو غير ذلك من الكيفيات، وإنما يقتصر ابن عباس على أن يفسر الورود بالدخول، ويعبر بالصّدر الذي هو ضد الورود، فيما أن الأمر كذلك وابن عباس لم يذكر كيفية معينة في الدخول فراجع في كيفيته إلى ما ثبتت به الأدلة من المرور على الصراط، وبهذا قال جماعة من القائلين بالدخول جمعاً بين هذه الأدلة المتكاثرة وبين تفسير الآية بالدخول، ويكون هذا هو المعنى المراد.

وأضف إلى ذلك ما قاله ابن عباس في بعض تلك الروايات المروية عنه: (فَسَمَّى التَّورُودَ عَلَى النَّارِ دُخُولًا، وَلَيْسَ بِصَادِرٍ) ^(١) والله أعلى وأعلم.

ولكن يقال: تبقى النار على حالها في التوهج واللهيب والإحراق حال مرور الناس على الصراط، ولا نقول بصيرورتها كالإهالة، ولا أنها تصير خامدة حال مرور المؤمنين عليها، إذ أنه لا دليل لنا على صيرورتها كالإهالة ولا على أنها تصير خامدة برداً وسلاماً كما كانت على إبراهيم، بل الأدلة المتكاثرة تدل على بقائها على حالها يوم القيامة وحال مرور الناس عليها، كيف وقد جاء في الحديث: «فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ، وَمَكْدُوشٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ» فهي على حالها أثناء مرورهم عليها، وكذا في حديث: الكلاب التي تأخذ من أمرت بأخذها، فإنها تأخذهم إلى النار وهي نار محرقة على حالها التي خلقها الله.

وقد قال شيخنا المحدث يحيى بن علي الحجوري - حَفِظَهُ اللهُ -: القول بأن

(١) وهذا على فرض ثبوته عن ابن عباس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -، وسيأتي ذكر أثره هذا - إن شاء الله - وبيان طرقه وعدم ثبوتها في الفصل السادس إن شاء الله والله الموفق.

النار تصير خامدة لا دليل عليه، بل الأدلة على خلافه كثيرة (١).

❧ الوقفة الثانية: قول الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ - بأن الصراط يكون كالنفق.

وفي هذه الوقفة فقرات:

... الفقرة الأولى: هل يمكن وصف الصراط بأنه كالنفق:

- الجواب: الصراط جسر ممدود على ظهر جهنم، وقد وصفه رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بأنه جسر كما في أحاديث كثيرة كقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - «وَيُضْرَبُ جِسْرُ جَهَنَّمَ» و «ثُمَّ يُوتَى بِالْجِسْرِ فَيُجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرِي جَهَنَّمَ» وغير ذلك من النصوص النبوية التي يصف النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - الصراط فيها بأنه جسر، ولهذا بوب الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللَّهُ - في صحيحه بابا فقال: الصراط جسر جهنم.

ولم يصف النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - الصراط بأنه نفق في حديث واحد على حسب اطلاعي.

ذكر المعنى اللغوي لكلمة (جسر) وكلمة (نفق):

أولاً: الجَسْر:

الجسر بالفتح: الَّذِي يُعْبَرُ عَلَيْهِ، وَيُكْسَرُ، لُغَتَانِ (٢).

(١) وكان هذا تعليقا من شيخنا - حَفِظَهُ اللَّهُ - على هذا البحث حين عرضته عليه قبل.

(٢) تاج العروس: (جسر).

قال العثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: الجسر في الأصل ممر على الماء من نهر ونحوه (١).

فالجسر ما يعبر عليه من مكان إلى مكان آخر، وبين المكانين عائق يعيق المار من المرور، وقد يكون هذا العائق ماء من نهر أو غيره، أو غير ماء كالحال يوم القيامة، فإن العائق عن الوصول من أرض المحشر إلى الجنة هي النار التي بينهما، فوضع الجسر للعبور وتجاوز هذا العائق والله أعلم.

ثانياً: النفق:

قال الفيروز آبادي - رَحِمَهُ اللهُ -: والنَّفَقُ، محرَّكةٌ: سَرَبٌ في الأرضٍ له مَخْلَصٌ إلى مكانٍ، وانتَفَقَ: دَخَلَهُ. (٢)

وقال الراغب - رَحِمَهُ اللهُ في مفردات القرآن -: النَّفَقُ: الطريقُ النَّافِذُ، والسَّرَبُ في الأرضِ النَّافِذُ فيه، قال الله: ﴿فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣٥]، ومنه: نَافِقَاءُ الْيَرْبُوعِ، وقد نَافَقَ الْيَرْبُوعُ، ونَفَقَ، ومنه: النَّفَاقُ، وهو الدَّخُولُ في الشَّرْعِ من بابٍ والخروجُ عنه من بابٍ، وعلى ذلك نَبَّهَ بقوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٧] أي: الخارجون من الشَّرْعِ.

وجاء في المعجم الوسيط -: (النفق) سرب في الأرض أو الجبل له مدخل ومخرج، يجمع على أنفاق.

(١) شرح الواسطية: (٢/ ١٦٣).

(٢) القاموس المحيط: (نفق).

فاتضح لنا أن النفق: طريق خفي في الأرض أو الجبل له مدخل ومخرج^(١) فيختلف اختلافا بينا واضحا عن الجسر الذي يقول عنه أهل اللغة: مَا يُعْبَرُ بِهِ النَّهْرُ وَغَيْرُهُ مَبْنِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَبْنِيٍّ^(٢).

ففرق بين الأنفاق والجسور إذ النفق حفير في الأرض أو الجبل له مدخل ومخرج يخلص من خلال النفق من مكان إلى آخر.

بينما الجسور تجعل للعبور عليها عند وجود العوائق على المارة حتى يتمكنوا من المرور وتجاوز ذلك العائق، وهذا هو المعنى في الصراط الذي هو جسر جهنم.

وحاصل ما تقدم: أن وصف الصراط وتشبيهه بأنه كالنفق في الجبل تشبيه وتخيل لا يصح، فإن نبينا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وصف لنا الصراط بأوصاف كثيرة، وفي أحاديث متعددة، ولم يرد عنه ذكر هذا الوصف أو تشبيهه بهذا التشبيه، بل لو نفينا هذه المقالة فقلنا: وليس الصراط على جهنم كالنفق في الجبل كان أصوب وأدق.

وخلاصة سبب المنع من وصف الصراط بأنه كالنفق عدة أمور:

الأمر الأول: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وصف الصراط بأنه «جِسْرٌ» ولم يصفه بأنه (نفق) أو (كالنفق)، فلنا وصف رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - ونبذ

(١) قولهم: له مدخل ومخرج: احتراز عن السرب، فإنه كالنفق غير أنه لا مخرج له. كما في المعجم الوسيط وغيره.

(٢) المغرب ترتيب المعرب: (ج س ر).

ما عداه.

الأمر الثاني: أنه قد علم الفرق الظاهر بين الجسر والنفق، فوصف الصراط بأنه كالنفق ميل بكلام رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ** - إلى غير المراد الظاهر والتصور النبوي، فيبقى الوصف النبوي هو الوصف الأدق والأكمل دون غيره.

الأمر الثالث: أن الصراط وصف بكونه على ظهر جهنم ومتنها فهو مُعْتَلٍ عليها ولم يوصف بكونه يمر من وسط جهنم فيكون فيها كالنفق، وببينه - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ** - بقوله: «**ثُمَّ يُضْرَبُ الصَّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ**».

قال الداودي - رَحِمَهُ اللَّهُ: «**بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ**»: أي: على أعلاها فيكون جسراً^(١).

وأصل مادة الظاء والهاء والراء - كما يقول **ابن فارس** - تدل على قوة وبروز. مما يدل على بروز الصراط وظهوره بخلاف النفق فإنه خفي^(٢).

الأمر الرابع: أن التعبير النبوي منه - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ** - جاء بحرف الجر (على) كما في قوله: «**ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ**» وحرف الجر (على) أصل معناه: الاستعلاء^(٣)، ولم يأت التعبير بحرف الجر (في) مما يدل على علو الصراط على جهنم وعدم انغماسه في وسطها بحيث يقال: من عبر عليه فهو في معنى من دخلها؛ لأنه كالنفق.

(١) التوضيح شرح الجامع الصحيح: (٣٣ / ٣٣٤).

(٢) مقاييس اللغة: (ظه ر).

(٣) انظر الجنى الداني، وشرح المرادي على الألفية.

الأمر الخامس: وصف الصراط بالفوقية على جهنم وهذا موجود في كلام أهل العلم، ومن أشهر ذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ في اللامية المنسوبة إليه -:

وَكَذَا الصَّرَاطُ يَمْدُ فَوْقَ جَهَنَّمَ فَمُسَلَّمٌ نَاجٍ وَآخِرَ مُهْمَلٍ
وقال في العقيدة الواسطية: وَالصَّرَاطُ مَنْصُوبٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ.

وقال الواحدي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ﴿إِذْ وَقُفُّوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] أي: حُسِبُوا عَلَى الصَّرَاطِ فَوْقَ النَّارِ (١).

وقال الفخر الرازي - رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره -: وَمَعْنَى وَقُفُّوا عَلَى النَّارِ يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةً أَوْجُهٍ... والثاني: يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا وَقُفُّوا عَلَيْهَا وَهِيَ تَحْتَهُمْ، بِمَعْنَى أَنَّهُمْ وَقُفُّوا فَوْقَ النَّارِ عَلَى الصَّرَاطِ، وَهُوَ جِسْرٌ فَوْقَ جَهَنَّمَ (٢).

الأمر السادس: أن النفق حفير في الأرض بخلاف الجسر فإنه ليس بحفير بل هو شيء محسوس يؤتى به يوم القيامة أدق من الشعر وأحد من السيف فيوضع وينصب ويمد على جهنم كما قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «ثُمَّ يُؤْتَى بِالْجَسْرِ فَيُجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرِي جَهَنَّمَ» متفق عليه، وهذا لفظ البخاري، برقم: (٧٠٠١).

وأيضاً في الحديث: «أن الصراط مدحضة مزلة»، ولو كان كالنفق فلا سقوط

(١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: (٣٤٩).

(٢) تفسيره عند الآية: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقُفُّوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧].

منه إلى النار؛ لأنه محاط من جميع جوانبه.

... الفقرة الثانية من الوقفة الثانية:

قول الشيخ الألباني - رَحِمَهُ اللهُ -: فيحيط النار بالداخلين، **وقوله:** ولا ينافي ذلك أن يكون الصراط نفسه محاطًا بالنار، بحيث أن المار عليه تحيط النار به.

ومثله **قول القرطبي - رَحِمَهُ اللهُ -:** وبيان ذلك أن جهنم - أعاذنا الله منها - محيطة بأرض المحشر، وحائلة بين الناس وبين الجنة، ولا طريق للجنة إلا الصراط.

أقول: إن إحاطة النار بالصراط يفتقر إلى دليل ومستند يستند إليه قائله، فإن الأحاديث العامة الواردة في ذكر أحوال القيامة وأوصافها كثيرة غير أنه لم يرد فيها - حسب علمي - وصف الصراط بأن النار تحيط به.

نعم ورد في ذلك حديث صريح لكنه غير صحيح.

قال ابن كثير - رَحِمَهُ اللهُ -: قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِ قُطْنِيُّ فِي كِتَابِ الْأَفْرَادِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ بْنِ حَفْصٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَطِيرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ زِيَادِ الطُّوسِيِّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَيْدِ الْمُكْتَبِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : « جَهَنَّمُ مُحِيطَةٌ بِالدُّنْيَا، وَالْجَنَّةُ مِنْ وَرَائِهَا، وَلِذَلِكَ صَارَ الصَّرَاطُ عَلَى جَهَنَّمَ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ » (١). ثُمَّ قَالَ: غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْ عُبَيْدِ الْمُكْتَبِ غَيْرَ قَيْسٍ، وَتَفَرَّدَ بِهِ حَمْزَةُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْهُ (٢).

(١) وأخرجه الديلمي، كما في زهرة الفردوس، انظر السلسلة الضعيفة حديث رقم: (٣٦٦).

(٢) البداية والنهاية.

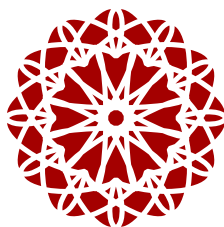
والحديث ذكره **الذهبي** في ترجمة حمزة بن زياد الطوسي في ميزان الاعتدال^(١)
وقال: حديث منكر جدا جدا محمد واه.

فهذا الحديث لا يصح الاحتجاج به على هذا القول؛ لعدم ثبوته، ولا أدري
أيَعتمد على هذا الحديث القائلون بإحاطة النار بالصراط، وأن النار لا تكون من
تحت الصراط فحسب بل هي محيطة بالصراط من جميع جوانبه، على أن
الحديث مخرج في سلسلة الأحاديث الضعيفة، برقم: (٣٦٦) للعلامة الألباني -
رَحْمَةُ اللَّهِ-، فيبعد أن يأخذ به الشيخ الألباني -**رَحْمَةُ اللَّهِ-** مع معرفة نكارتة، فتجرده
للحديث الصحيح معلوم، ونبذه للمناكير والضعاف مشهور لا يخفى، فالله أعلم.
وغالب ظني أن قولهم: (الصراط تحيط به النار) إنما هو منهم استنباط، وجمع
منهم بين قولهم بالدخول وإثباتهم المرور على الصراط، والله أعلم بالصواب.

الفصل الثاني

في سياق حجج الطائفة التي قالت:

الورود في الآية بمعنى الدخول



الفصل الثاني

في سياق حجج الطائفة التي قالت: الورود في الآية بمعنى الدخول

نستعرض في هذا الفصل -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- ما استدل به أصحاب القول الأول -
القائلين بأن الورود في الآية هو الدخول، وأن الدخول عام للمؤمن والكافر-
ويكون استعراضنا لهذه الحجج التي احتجوا بها بغض النظر عن ثبوتها أو
ضعفها، أو عن صحة الاستدلال بها أو عدمه ما دام أنهم قد احتجوا بها على هذا
القول^(١)، وسيكون ترتيبنا لها على حسب غالب ترتيبهم، وهي ثمان حجج
جعلتها على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: تفسير القرآن بالقرآن.

الصنف الثاني: تفسير القرآن بالسنة.

الصنف الثالث: تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

أولاً: تفسير القرآن بالقرآن.

﴿الحجة الأولى: قالوا: إن القول بالدخول من تفسير القرآن بالقرآن:

استناداً إلى ما روي عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- من أن جميع ما في القرآن من
ورود النار معناه دخولها غير محل النزاع، فدل على أن محل النزاع كذلك، فقد
استدل ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ
فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ (هود: ٩٨) قال: فهذا ورود دخول،

(١) ويأتي في الفصل الرابع بيان ذلك كله -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-.

وبقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَتْ هَهُؤُلَاءِ ءَالِهَةً مَا وَرَدُوها وَكُلٌّ فِيها خَلِيدُونَ﴾ (١١) [الأنبياء: ٩٩] وهذا ورود دخول أيضا.

وبقوله تعالى: ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرِداً﴾ (٨٦) [مريم: ٨٦] قال: وهذا ورود دخول.

فهذه ثلاث آيات الورد فيها بمعنى الدخول، فتحمل آية مريم وهي محل النزاع على هذه الآيات.

قالوا: وهذا من الاستدلال على أحد المعاني الداخلة في معنى الآية بكونه الغالب في القرآن، فعَلَبَتْهُ فيه دليل استقرائي على عدم خروجه من معنى الآية، قالوا: وخير ما فسر به القرآن القرآن (١).

وإليك نص الأثر المروي عن ابن عباس:

قال ابن جرير - رَحِمَهُ اللهُ -: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ، يُخَاصِمُ نَافِعَ بْنَ الْأَزْرَقِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْوُرُودُ: الدُّخُولُ، وَقَالَ نَافِعٌ: لَا، فَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ (١٨) [الأنبياء: ٩٨] أَوُرُودٌ هُوَ أَمْ لَا؟ وَقَالَ: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ وَيُسَّ الْوُرْدُ الْمَوْرُودُ (١٨) [هود: ٩٨] أَوُرُودٌ هُوَ أَمْ لَا؟ أَمَّا أَنَا وَأَنْتَ، فَسَنَدُخُلُهَا، فَانْظُرْ هَلْ نَخْرُجُ مِنْهَا أَمْ لَا؟ وَمَا أَرَى اللَّهَ مُخْرِجَكَ مِنْهَا بِتَكْذِيبِكَ، قَالَ: فَضَحِكَ

(١) قاله الشنقيطي بتصرف يسير.

نافع.

وقالوا^(١): لو لم يكن الورود في هذه الآيات بمعنى الدخول لوجب أن تدخل الأصنام وعبدها، وفرعون وقومه الجنة؛ لأن من مر على النار فلا بد له من الجنة، لأنه ليس بعد الدنيا دار إلا الجنة والنار.

﴿الحجة الثانية: قالوا إن في نفس الآية قرائن تدل على أن الورود في الآية

الدخول.

﴿القرينة الأولى: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [مريم: ٧٢].

قال الثعلبي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في تفسيره -: والنجاة لا تكون إلا مما دخلت فيه وأنت ملقى فيه.

وقال البغوي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَالنَّجَاةُ إِنَّمَا تَكُونُ مِمَّا دَخَلَتْ فِيهِ لَا مَا وَرَدَتْ^(٢).

﴿القرينة الثانية: قوله: ﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًا﴾ [مريم: ٧٢].

قالوا: أي نترك الظالمين فيها، دل على أن ورودهم لها دخولهم فيها، إذ لو لم يدخلوها لم يقل: ﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا﴾ بل يقول: وندخل الظالمين فيها^(٣).

قال الواحدي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ولأنه قال: ﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ﴾ ولم يقل: وندخل

(١) قاله الثعلبي في تفسيره عند آية مريم.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي والبغوي والشنقيطي عند آية مريم.

(٣) انظر: أضواء البيان.

الظالمين، ونذر: نترك الشيء وقد حصل في مكانه (١).

قال الفخر الرازي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ﴾: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَبْقَوْنَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَرَدُوهُ، وَهُمْ إِنَّمَا يَبْقَوْنَ فِي النَّارِ، فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونُوا قَدْ دَخَلُوا النَّارَ (٢).

﴿الحجة الثالثة قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾﴾ [الأنبياء: ١٠١]

قالوا: والمبعد هو الذي لولا التباعد لكان قريباً، فهذا إنما يحصل لو كانوا في النار، ثم إنه تعالى يبعدهم عنها، وأما لو كانوا متباعدين لاستحال إبعاد أحدهما عن الآخر.

قال الفخر الرازي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ثُمَّ إِنَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - شَرَحَ مِنْ أَحْوَالِ ثَوَابِهِمْ أُمُورًا خَمْسَةً: أَحَدُهَا: قَوْلُهُ: ﴿أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] فَقَالَ أَهْلُ الْعَفْوِ: مَعْنَاهُ أُولَئِكَ عَنْهَا مُخْرَجُونَ، وَاحْتَجُّوا عَلَيْهِ بِوَجْهَيْنِ:

الأول: قوله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] أَثْبَتَ الْوُرُودَ وَهُوَ الدُّخُولُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِبْعَادَ هُوَ الْإِخْرَاجُ.

الثاني: أَنَّ إِبْعَادَ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ لَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا كَانَا مُتَقَارِبَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا مُتَبَاعِدَيْنِ اسْتَحَالَ إِبْعَادُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ تَحْصِيلَ الْحَاصِلِ مُحَالٌ (٣).

(١) التفسير البسيط: (١٤/ ٢٩٦).

(٢) في تفسيره: (٢١/ ٥٥٨).

(٣) انظر: تفسير الفخر الرازي: (٧/ ٢٢٥)، اللباب: (١٣/ ٦١٠)، وقد ذكر الرازي في

تفسيره أن القاضي عبَّ الجبار المعتزلي أفسد هذا القول، واحتجَّ على فساده هذا القولُ بأمور ذكرها وأجاب عنها فقال:

أحدها: أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ﴾ [الأنبياء: ١٠١] يقتضي أن الوعد بثوابهم قد تقدَّم في الدنيا وليس هذا حال من يخرج من النار لو صحَّ ذلك. وثانيها: أنه تعالى قال: ﴿أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ ١٠١، وكيف يدخل في ذلك من وقع فيها. وثالثها: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾، وقوله: ﴿لَا يَخْزُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] يمنع من ذلك.

والجواب عن الأول: لا نسلم أن [يقال] المراد من قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ﴾ هو أن الوعد بثوابهم قد تقدَّم، ولم لا يجوز أن المراد من الحسنى تقدُّم الوعد بالعفو، سلَّمنا أن المراد من الحسنى تقدُّم الوعد بالثواب، لكن لم قلُّم إن الوعد بالثواب لا يليق بحال من يخرج من النار، فإنَّ عندنا المحابطة باطلَّة، ويجوز الجمع بين استحقاق الثواب والعقاب.

وعن الثاني: أنا بيِّنا أن قوله: ﴿أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ ١٠١ لا يمكن إجراؤه على ظاهره إلا في حق من كان في النار.

وعن الثالث: أن قوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ مخصوص بما بعد الخروج. أمَّا قوله: ﴿لَا يَخْزُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ فالفزع الأكبر: هو عذاب الكفار، وهذا بطريق المفهوم يقتضي أنهم يخزُّهم الفزع الأصغر، فإن لم يدلَّ عليه فلا أقلَّ من أن لا يدلَّ على ثبوته ولا على عدمه.

الوجه الثاني في تفسير قوله: ﴿أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ ١٠١ أن المراد الذين سبقت لهم منَّا الحسنى لا يدخلون النار ولا يقربونها البتَّة، وعلى هذا القول بطل قول من يقول: إن جميع الناس يردُّون النار ثم يخرجون إلى الجنة؛ لأنَّ هذه الآية مانعة منه، وحينئذٍ يجب التوفيق بينه وبين قوله: ﴿وإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، وقد تقدَّم.

الصفة الثانية: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ والحسيس: الصوت الذي يحسُّ، وفيه سؤالان:

ثانيا: تفسير القرآن بالسنة.

﴿ الحجة الرابعة: ﴾

ما أخرجه الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللَّهُ - في مسنده، برقم: (١٤٥٢٠) فقال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا غَالِبُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَبُو صَالِحٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زِيَادِ الْبُرْسَانِيِّ، عَنْ أَبِي سُمَيَّةٍ، قَالَ: اخْتَلَفْنَا هَاهُنَا فِي الْوُرُودِ، فَقَالَ بَعْضُنَا: لَا يَدْخُلُهَا مُؤْمِنٌ، وَقَالَ بَعْضُنَا: يَدْخُلُونَهَا جَمِيعًا ثُمَّ يَنْجِي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا، فَلَقِيتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا اخْتَلَفْنَا هَاهُنَا فِي الْوُرُودِ، فَقَالَ: يَرُدُّونَهَا جَمِيعًا، وَقَالَ سُلَيْمَانُ مَرَّةً: يَدْخُلُونَهَا جَمِيعًا، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا اخْتَلَفْنَا فِي ذَلِكَ الْوُرُودِ، فَقَالَ بَعْضُنَا: لَا يَدْخُلُهَا مُؤْمِنٌ، وَقَالَ بَعْضُنَا: يَدْخُلُونَهَا جَمِيعًا، فَأَهْوَى بِإِصْبَعِيهِ إِلَى أُذُنِيهِ، وَقَالَ: صُمَمَتَا، إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «الْوُرُودُ: الدُّخُولُ، لَا يَبْقَى بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ إِلَّا دَخَلَهَا، فَتَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِ بَرْدًا وَسَلَامًا، كَمَا كَانَتْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، حَتَّى إِنَّ لِلنَّارِ - أَوْ قَالَ: لِحَبْشَمَ - صَحِيجًا مِنْ بَرْدِهِمْ، ثُمَّ يَنْجِي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا، وَيَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جَثِيًّا» .

قالوا: وهذا تفسير صريح من النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - للورود بأنه الدخول.

الْأَوَّلُ: أَيُّ وَجْهِ فِي أَنْ لَا يَسْمَعُوا حَسِيسَهَا مِنَ الْبِشَارَةِ، وَلَوْ سَمِعُوهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُهُمْ. قُلْنَا: الْمُرَادُ تَأْكِيدُ بُعْدِهِمْ عَنْهَا؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَدْخُلْهَا وَقَرَّبَ مِنْهَا قَدْ يَسْمَعُ حَسِيسَهَا. السُّؤَالُ الثَّانِي: أَلَيْسَ أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَرَوْنَ أَهْلَ النَّارِ فَكَيْفَ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَ النَّارِ؟ الْجَوَابُ: إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى التَّأْكِيدِ زَالَ هَذَا السُّؤَالُ.

﴿الحجة الخامسة:﴾

احتجوا بما رواه البخاري - رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه، برقم: (١١٩٣) فقال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ، فَيَلْجِ النَّارَ، إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]. ورواه مسلم في صحيحه أيضاً، برقم: (٢٦٣٢).

قال البيهقي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وهذا يؤكد قول من قال: المراد بالورود الدخول (١).

قال القرطبي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَظَاهِرُ الْوُرُودِ الدُّخُولُ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «فَتَمْسُهُ النَّارُ»؛ لِأَنَّ الْمَسِيسَ حَقِيقَتُهُ فِي اللُّغَةِ: الْمُمَاسَّةُ، إِلَّا أَنَّهَا تَكُونُ بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَيَنْجُونَ مِنْهَا سَالِمِينَ (٢).

وقال ابن عبد البر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: الْقَسَمَ الْمَذْكُورَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعْنَاهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ (٧١) [مريم: ٧١] قَسَمًا وَاجِبًا، وَكَذَلِكَ قَالَ السُّدِّيُّ، وَرَوَاهُ عَنْ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: ذَلِكَ مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِهِ: «فَتَمْسُهُ النَّارُ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوُرُودَ الدُّخُولَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -؛ لِأَنَّ الْمَسِيسَ حَقِيقَتُهُ فِي اللُّغَةِ: الْمُبَاشَرَةُ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ عَلَى الْإِتْسَاعِ أَنْ

(١) شعب الإيمان: (١/٣٣٦).

(٢) قاله ابن عبد البر في الاستذكار: (١١/١٣٩)، وانظر: تفسير القرطبي (١١/١٣٩).

يَكُونُ الْقُرْبُ.

﴿الحجة السادسة:﴾

ما رواه الإمام مسلم - رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه، برقم: (٢٤٩٦) -: حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرْتَنِي أُمُّ مُبَشَّرٍ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ عِنْدَ حَفْصَةَ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا». قَالَتْ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَانْتَهَرَهَا، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «قَدْ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: ثُمَّ نَجَّى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ».

ووجه الدلالة من الحديث على أن الورود في الآية هو الدخول:

قال الإمام الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ففي استدلال السيدة حفصة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - بآية الورود دليل على أنها فهمت الورود بمعنى: الدخول، وأنه عام لجميع الناس الصالح والطالح منهم، ولذلك أشكل عليها نفي النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - دخول النار في حق أصحاب الشجرة، فأزال - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - إشكالها بأن ذكرها بتمام الآية: ﴿ثُمَّ نَجَّى الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾، ففيه أنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - أقرها على فهمها المذكور، وأنه على ذلك أجابها بما خلاصته: أن الدخول المنفي في الحديث هو غير الدخول المثبت في الآية، وأن الأول خاص بالصالحين ومنهم أهل الشجرة، والمراد به نفي العذاب، أي: أنهم يدخلونها مروراً إلى الجنة دون

أن تمسهم بعذاب، والدخول الآخر عام لجميع الناس ثم هم فريقان: منهم من تمسه بعذاب، ومنهم على خلاف ذلك، وهذا ما وضحته الآية نفسها في تمامها (١).

قال البيهقي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: يحتمل أن يكون النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - إنما نفى عن أصحاب الشجرة دخول النار دخول البقاء فيها، أو دخولاً يمسه منها أذى لا أصل الدخول، ألا تراه احتجّ بقوله: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ (٧٢) (٢).

ثالثاً: تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

﴿الحجة السابعة: تفسير الصحابة ومن بعدهم:

وممن جاء عنهم من الصحابة وغيرهم تفسير الورود بالدخول:

الأول: ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - حبر القرآن، وقد تقدم أثره.

الثاني: عبد الله بن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

قال ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثنا الْحُسَيْنُ، قَالَ: ثنا أَبُو عَمْرِو دَاوُدُ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ السُّدِّيَّ، يَذْكُرُ عَنْ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قَالَ: دَاخِلُهَا (٣).

الثالث: عبد الله بن رواحة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(١) موسوعة العقيدة للألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (٩ / ٨١).

(٢) شعب الإيمان: (١ / ٣٣٧).

(٣) كما في تفسيره: (١٥ / ٥٩٤).

قال ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ وَاضِعًا رَأْسَهُ فِي حِجْرِ امْرَأَتِهِ، فَبَكَى، فَبَكَتِ امْرَأَتُهُ، قَالَ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَتْ: رَأَيْتُكَ تَبْكِي فَبَكَيْتُ، قَالَ: إِنِّي ذَكَرْتُ قَوْلَ اللَّهِ ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فَلَا أَدْرِي أَنْجُو مِنْهَا، أَمْ لَا؟ (١).

الرابع: مجاهد بن جبر - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

قال البيهقي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ الْأَعْمُورِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: يَعْنِي: دَخَلَهَا (٢).

الخامس: الحسن البصري - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

قال يحيى بن سلام - رَحِمَهُ اللَّهُ -: عُمَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾: إِلَّا دَاخِلُهَا، فَيَجْعَلُهَا اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِ بَرْدًا وَسَلَامًا كَمَا جَعَلَهَا عَلَى إِبْرَاهِيمَ (٣).

السادس: ابن أبي لیلی.

(١) كما في تفسيره: (١٥ / ٥٩٤).

(٢) البعث، برقم: (٤١٧).

(٣) كما في تفسيره: (١ / ٢٣٨).

فقد جاء أنه كان يقول: الورود: الدخول (١).

السابع: عبد الملك بن جريج.

قال ابن جرير الطبري - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثنا الْحُسَيْنُ، قَالَ: ثني حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ يَقُولُ: الْوُرُودُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ: الدُّخُولُ، لَيَرِدَنَّهَا كُلُّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ فِي الْقُرْآنِ أَرْبَعَةُ أَوْرَادٍ ﴿فَأُورِدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، وَ ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ﴾ [٩٨] ﴿[الأنبياء: ٩٨]، وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرِدًا﴾ [٨٦] ﴿[مريم: ٨٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] (٢).

الثامن: سفيان بن عيينة - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

قال إسحاق البستي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: قال إسحاق: وسمعت ابن أبي عمر يقول: قال سفيان في قوله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فقال: يردونها وهي خامدة فينجي الله ﴿الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُوا الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثَاءً﴾ [٧٢] قال: قد جثوا (٣).

وأما ما روي عن كعب الأحبار، وخالد بن معدان، وجيلان بن فروة، فقد تقدم ذكر آثارهم في التنبيه الثاني من الفصل الأول.

﴿الحجة الثامنة: قالوا: كان من دعاء بعض السلف: (اللهم أدخلني النار

(١) عزاه السيوطي إلى ابن الأنباري.

(٢) التفسير: (٥٩١ / ١٥).

(٣) كما في تفسيره: (٢١٠ / ١)، رقم: (١٧٥).

سالمًا وأخرجني منها غانمًا) (١).

وقد قال ابن عباس: وَاللَّهِ إِنْ كَانَ دُعَاءُ مَنْ مَضَى: اللَّهُمَّ أَخْرِجْنِي مِنَ النَّارِ سَالِمًا، وَأَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ غَانِمًا.

فائدة:

وقد تفرع أرباب هذا القول وبنوا مسائل عديدة على قولهم إن الورود بمعنى الدخول فمن تلك المسائل:

❦ **المسألة الأولى:** هل الأنبياء من جملة من يدخل النار ويندرجون في عموم الآية؟

اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأول: يدخلون وهو قول الأكثر.

القول الثاني: لا يدخلون (٢).

وعلى القول الأول بُنيت:

❦ **المسألة الثانية:** هل يقال صريحًا: الأنبياء يدخلون النار ويطلق هذا القول؟

قال القرطبي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَدْخُلُ الْأَنْبِيَاءُ النَّارَ؟ قُلْنَا: لَا نُطْلِقُ هَذَا، وَلَكِنْ نَقُولُ: إِنَّ الْخَلْقَ جَمِيعًا يَرُدُّونَهَا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ جَابِرٍ أَوَّلِ الْبَابِ،

(١) وهذا ورد في أثر ابن عباس، ويأتي الحديث عنه - **إِنْ شَاءَ اللَّهُ** - انظر: تفسير ابن عطية: (٥٣٦/٦).

(٢) انظر: تفسير الفخر.

فَالْعَصَاةُ يَدْخُلُونَهَا بِجَرَائِمِهِمْ، وَالْأَوْلِيَاءُ وَالسَّعْدَاءُ لِشَفَاعَتِهِمْ فَبَيْنَ الدُّخُولَيْنِ بَوْنٌ^(١).

قال المباركفوري - رَحْمَةُ اللَّهِ -: وَلَا نَقُولُ صَرِيحًا إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ يَدْخُلُونَ النَّارَ أَدْبًا مَعَهُمْ، وَلَكِنْ نَقُولُ: إِنَّ الْخَلْقَ جَمِيعًا يَرِدُّونَهَا كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ الْبَابِ، فَالْعَصَاةُ يَدْخُلُونَهَا بِجَرَائِمِهِمْ، وَالْأَوْلِيَاءُ وَالسَّعْدَاءُ يَدْخُلُونَهَا لِشَفَاعَتِهِمْ، فَبَيْنَ الدَّاخِلِينَ بَوْنٌ^(٢).

❦ المسألة الثالثة: كيفية دخول المؤمنين النار؟

ذكروا في ذلك أقوالاً كثيرة ذكرتها في نهاية الفصل الأول فراجعها إن شئت، ونكتفي هنا في هذه المسألة بقول **أبي حيان الأندلسي**، فقد **قال**: وَذَكَرُوا كَيْفِيَّةَ دُخُولِ الْمُؤْمِنِينَ النَّارَ بِمَا لَا يُعْجِبُنِي نَقْلُهُ فِي كِتَابِي هَذَا لِشِنَاعَةِ قَوْلِهِمْ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَدْخُلُونَ النَّارَ وَإِنْ لَمْ تَضُرَّهُمْ .. ^(٣). اهـ

❦ **المسألة الرابعة:** أيخرجون منها وهم يعلمون حقيقة ما نجوا منه أم أنهم لا يشعرون بدخولهم ولا بخروجهم منها وإنما يخبرون في الجنة أنهم قد دخلوا النار قبل ذلك؟

(١) كما في تفسيره (١١/١٣٩).

(٢) تحفة الأحوذى: (٨/٤٨٢).

(٣) البحر المحيط: (٧/٢٨٩).

اختلفوا في هذا على قولين.

❦ المسألة الخامسة: ما هي الحكمة من دخول المؤمنين النار؟

قال الفخر الرازي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: فَإِنْ قِيلَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ عَذَابٌ فِي دُخُولِهِمُ النَّارَ فَمَا الْفَائِدَةُ فِي ذَلِكَ الدُّخُولِ؟ قُلْنَا فِيهِ وَجُوهٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَزِيدُهُمْ سُرُورًا إِذَا عَلِمُوا الْخَلَاصَ مِنْهُ.

وَتَانِيهَا: أَنَّ فِيهِ مَزِيدَ غَمٍّ عَلَى أَهْلِ النَّارِ مِنْ حَيْثُ يَرَوْنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ هُمْ أَعْدَاؤُهُمْ يَتَخَلَّصُونَ مِنْهَا وَهُمْ يَبْقَوْنَ فِيهَا.

وَتَالِثُهَا: أَنَّ فِيهِ مَزِيدَ غَمٍّ عَلَى أَهْلِ النَّارِ مِنْ حَيْثُ تَظْهَرُ فَضِيحَتُهُمْ عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ بَلْ وَعِنْدَ الْأَوْلِيَاءِ وَعِنْدَ مَنْ كَانَ يُخَوِّفُهُمْ مِنَ النَّارِ فَمَا كَانُوا يَلْتَفِتُونَ إِلَيْهِ.

وَرَابِعُهَا: أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا كَانُوا مَعَهُمْ فِي النَّارِ يُبَكِّتُونَهُمْ فَزَادَ ذَلِكَ غَمًّا لِلْكَفَّارِ وَسُرُورًا لِلْمُؤْمِنِينَ.

وَخَامِسُهَا: أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانُوا يُخَوِّفُونَهُمْ بِالْحَشْرِ وَالنَّشْرِ وَيُقِيمُونَ عَلَيْهِمْ صِحَّةَ الدَّلَائِلِ فَمَا كَانُوا يَقْبَلُونَ تِلْكَ الدَّلَائِلَ، فَإِذَا دَخَلُوا جَهَنَّمَ مَعَهُمْ أَظْهَرُوا لَهُمْ أَنََّّهُمْ كَانُوا صَادِقِينَ فِيمَا قَالُوا، وَأَنَّ الْمُكَذِّبِينَ بِالْحَشْرِ وَالنَّشْرِ كَانُوا كَاذِبِينَ.

وَسَادُسُهَا: أَنَّهُمْ إِذَا شَاهَدُوا ذَلِكَ الْعَذَابَ صَارَ ذَلِكَ سَبَبًا لِمَزِيدِ التَّذَاذِهِمْ بِنَعِيمِ الْجَنَّةِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

وَبُضِّدَهَا تَتَبَيَّنُ الْأَشْيَاءُ

❦ **المسألة السادسة: كيف يندفع عنهم ضرر النار مع دخولهم فيها؟**

اختلفوا على ثلاثة أقوال (١).

قال الفخر الرازي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ كَيْفَ يَنْدَفِعُ عَنْهُمْ ضَرَرُ النَّارِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْبُقْعَةُ الْمُسَمَّاةُ بِجَهَنَّمَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي خِلَالِهَا مَا لَا نَارَ فِيهِ، وَيَكُونُ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُسَلَّكُ فِيهَا إِلَى دَرَكَاتِ جَهَنَّمَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يُدْخَلَ الْكُلُّ فِي جَهَنَّمَ، فَالْمُؤْمِنُونَ يَكُونُونَ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ الْخَالِيَةِ عَنِ النَّارِ، وَالْكَفَّارُ يَكُونُونَ فِي وَسْطِ النَّارِ.

وَتَأْنِيهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخِمِدُ النَّارَ فَيَعْبُرُهَا الْمُؤْمِنُونَ وَتَنْهَارُ بغيرِهِمْ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: يَرُدُّونَهَا كَأَنَّهَا إِهَالَةٌ.

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَلَيْسَ وَعَدْنَا رَبَّنَا بِأَنْ نَرِدَ النَّارَ؟ فَيُقَالُ لَهُمْ: قَدْ وَرَدْتُمُوهَا وَهِيَ خَامِدَةٌ».

وَتَالِثُهَا: أَنَّ حَرَارَةَ النَّارِ لَيْسَتْ بِطَبْعِهَا، فَلَا جُزْأءَ الْمُلَاصِقَةِ لِأَبْدَانِ الْكَفَّارِ يَجْعَلُهَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ مُحَرِّقَةً مُؤْذِيَةً، وَالْأَجْزَاءُ الْمُلَاصِقَةُ لِأَبْدَانِ الْمُؤْمِنِينَ يَجْعَلُهَا اللَّهُ

(١) انظر: تفسير الفخر: (٧/ ٢٦).

بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَيْهِمْ، كَمَا فِي حَقِّ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، وَكَمَا أَنَّ الْكُوزَ الْوَاحِدَ مِنَ الْمَاءِ كَانَ يَشْرَبُهُ الْقَبْطِيُّ فَكَانَ يَصِيرُ دَمًا وَيَشْرَبُهُ الْإِسْرَائِيلِيُّ فَكَانَ يَصِيرُ مَاءً عَذْبًا. وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا بَدَ مِنْ أَحَدِ هَذِهِ الْوُجُوهِ فِي الْمَلَائِكَةِ الْمُؤَكَّلِينَ بِالْعَذَابِ حَتَّى يَكُونُوا فِي النَّارِ مَعَ الْمُعَاقِبِينَ (١).

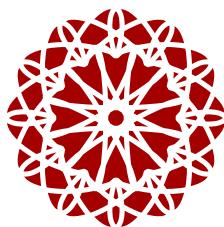


الفصل الثالث

في سياق حجج الطائفة التي قالت:

الورود في قوله ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] ليس

بمعنى الدخول بل هو المرور على الصراط



الفصل الثالث

في سياق حجج الطائفة التي قالت: الورود في قوله ﴿وَلِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَاْرِدُهَا﴾

[مريم: ٧٨] ليس بمعنى الدخول بل هو المرور على الصراط

نستعرض في هذا الفصل -إِنْ شَاءَ اللهُ- ما احتجت به هذه الطائفة -القائلة بأن الورود في الآية المرور على الصراط- من الكتاب والسنة، والآثار والاعتبار، ويكون استعراضنا لهذه الحجج التي احتجوا بها مع النظر في ثبوتها وضعفها، وصحة وجه الاستدلال بها أو عدمه.

وقد جعلتها على حجج أربع:

الحجة الأولى: كتاب الله (تفسير القرآن بالقرآن).

الحجة الثانية: سنة رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - (تفسير القرآن بالسنة):

وقد جعلتها على أربع مجموعات:

المجموعة الأولى: ما ورد من الأحاديث التي فيها ذكر الورود.

المجموعة الثانية: ما ورد من الأحاديث المتكاثرة التي تصف أحوال القيامة وفيها ذكر الصراط، وليس في حديث منها أن أهل الإيمان -الذين يحبهم الله، ويؤمّنهم من الفرع- يدخلون النار قبل دخولهم الجنة.

المجموعة الثالثة: ما ورد من الأحاديث في فضل التوحيد وأن من حققه دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب، وتحريم النار على الموحد.

المجموعة الرابعة: ما ورد من الأحاديث العامة التي تدل على عدم دخول المؤمنين النار وأنها عذاب الله للكفار.

الحجة الثالثة: ما ورد عن السلف (تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين).

الحجة الرابعة: اللغة العربية.

﴿ **الحجة الأولى:** كتاب الله.

فمن أعظم وأولى ما يفسر به القرآن القرآن، فإنك تجد كلام الله - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** - يبين بعضه بعضا، ويفسر بعضه بعضا، ويوضح بعضه بعضا، فهذا هو أولى المسالك وأولها في تفسير كلام الله - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** -، وهو المسلك النبوي العظيم الذي سلكه النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - فرب آية أشكلت على بعضهم - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ** - فسأل النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - عنها ففسرها له بآية أخرى، ورب إجمال في آية جاء تفصيله في آية أخرى، أو عموم ورد تخصيصه في آية أخرى، والأمثلة على ذلك كثيرة.

قال ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ -: فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟

فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجْمِلَ في مكان فإنه قد فُسِّرَ في موضع آخر، وما اخْتُصِرَ من مكان فقد بُسِّطَ في موضع آخر ^(١).

قال الشيخ الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: فأول ما يُفسر به القرآن الكريم هو القرآن مع

(١) مقدمة أصول التفسير: (٣٩).

السنة - وهي أقوال وأفعال وتقريرات رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - ثم بعد ذلك بتفسير أهل العلم، وعلى رأسهم أصحاب رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - (١). اهـ

وأذكر تحت هذه الحجة أربعة أدلة:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأنبياء: ١٠١-١٠٢].

فبين الله - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** - أن المؤمنين الذين سبق في علمه - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** - منذ الأزل أنهم من أهل السعادة بدخول الجنة - مبعدون عن جهنم يوم القيامة غاية البعد، ولو كانوا يدخلونها لما كانوا مبعدين عنها، بل لعظيم بعدهم عنها ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ وهذا تأكيد لمعنى ﴿مُبْعَدُونَ﴾ ﴿١٠١﴾ فهم من شدة بعدهم عنها ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ أي: حريقها في الأجساد، وأصواتها وحركاتها، بل ولا يقربونها؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَدْخُلْهَا وَقَرَّبَ مِنْهَا قَدْ يَسْمَعُ حَسِيسَهَا، ولو قلنا يدخلونها لسمعوا حسيستها، بل حصل لهم ما هو أعظم من سماع الحسيس وهو الدخول، فكيف يقال بدخولهم فيها وقد نفى الله ما هو أبعد من ذلك وهو مجرد سماع

(١) كيف يجب علينا أن نفسر القرآن: (٣٥).

الحسيس، فهم بعيدون عنها غاية البعد. (١)(٢)

وقد أخبر - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** - أنهم آمنون من الفرع الأكبر، ولا شك أن من جملة الفرع دخول النار وقد نفاه الله، فكيف يقال بعد ذلك بأنهم داخلوها؟

بل أخبر عن تلقي الملائكة لهم وتبشيرهم بالجنة: ﴿وَنُنَلِّقَهُمُ الْمَلَائِكَةَ هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ (١٣) ﴿[الأنبياء: ١٠٣]﴾ فكيف تتلقاهم الملائكة وتبشرهم بالجنة ثم يدخلونهم النار؟

وأيضا تبشيرهم بالجنة والنجاة من النار كان قبل ذلك أيضا، ففي حال الاحتضار يبشرون: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ (٣٠) [فصلت: ٣٠].

وكذلك في قبورهم يبشرون بالجنة والنجاة من النار، كما ثبت في غير ما حديث (٣) فكيف بعد هذا التبشير يدخلون النار؟

قال الزجاج - رَحِمَهُ اللَّهُ -: والحجة القاطعة في هذا القول ما قال الله - **تَعَالَى** -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (١٠١) ﴿[الأنبياء: ١٠١]﴾ فهذا - والله

(١) التفسير المحرر: (١٧ / ٣٤٤).

(٢) انظر: عون التفسير: (١٤ / ٢٤٤).

(٣) كما في حديث البراء بن عازب - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - عند ابن أبي شيبة، برقم: (١٢٠٥٩) وغيره، وهو في الصحيح المسند للوادعي - **رَحِمَهُ اللَّهُ** -: (١٤١).

أعلم- دليل على أن أهل الحسنى لا يدخلون النار، وفي اللغة: وَرَدَّتْ بلد كذا وكذا: إذا أشرفت عليه، دخلته أو لم تدخله، قال زهير:

فَلَمَّا وَرَدْنَ الْمَاءَ زُرْقًا جِئَهُ
وَضَعْنَ عِصِيَّ الْحَاضِرِ الْمُتَخَيِّمِ
المعنى: بلغن إلى الماء، أي أقمن عليه، فالورود ههنا بالإجماع ليس بدخول،
والله أعلم.

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

قال ابن كثير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أَيُّ: مَنْ جُنِبَ النَّارَ وَنَجَا مِنْهَا وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ كُلَّ الْفَوْزِ.

قال ابن عبد البر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا زُحِرَ عَنِ النَّارِ لَمْ يَرَهَا.

قال ابن فارس - رَحِمَهُ اللَّهُ في مقاييس اللغة -: (زَحَّ) الزَّاءُ وَالْحَاءُ يَدُلُّ عَلَى الْبُعْدِ. يُقَالُ: زُحِرَ عَنْ كَذَا: أَيُّ بُوعِدَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] أَيُّ: بُوعِدَ.

فلم يقل - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** - فمن أخرج من النار وأدخل الجنة باعتبار أن الكل أولاً سيدخلها.

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ﴾ [آل عمران:

[١٩٢].

فمن أدخله الله النار فقد أخزاه، وهذا وإن كان في حق المخلدين فيها لافي حق المحصين، ولكن عموم ذلك ينزه الله عنه أنبياءه وأوليائه وأحباءه^(١).

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبَشِّرِ الْمَصِيرَ﴾ [الحج: ٧٢]. [الحج: ٧٢].

فهاتان الآيتان الكريمتان ونظائرهما من الآيات كثير تدل على أن النار أعدّها الله للكافرين فهي مأواهم ومصيرهم وهي الدار التي وعدهم الله، فكيف يدخلها المؤمنون والصالحون والأنبياء والمرسلون وليست بدارهم ولا أعدت لهم بل أعد الله لهم الجنة وقال الله تعالى في حقهم: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾ [مقعد صدق عند مليك مقتدر] [٥٥] [القمر: ٢].

(١) قاله شيخنا في خطبة الجمعة ١٤٤٤/١/٢١ هـ.

قلت: وقد روي عن أنس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، في قوله - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢] قال: إنك من تخلد في النار فقد أخزيت. وهو ضعيف.

(٢) ولا يشكل هذا مع ما هو معلوم من دخول من شاء الله من عصاة الموحدين النار، فقد جاءت السنة بذلك، ولا يقال: النار دار عصاة الموحدين، فإنهم يمحسون فيها، ثم يخرجون منها إلى دارهم وهي الجنة.

﴿الحجة الثانية: سنة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- .

إن من أعظم مصادر التفسير والتبيين لكلام الله - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** - بعد تفسير القرآن بالقرآن هو تفسيره بالسنة النبوية الصحيحة، فقد قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

قال ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ -: فإن أعيانك ذلك - تفسير القرآن بالقرآن - فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: كل ما حكم به رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - فهو مما فهمه من القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبْنَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّوْنَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]، ولهذا قال رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - : «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ» يعني السنة، والسنة أيضا تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن (١).

(١) مقدمة أصول التفسير: (٣٩-٤٠).

وقد كان لهذه الآية الكريمة: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] نصيب عظيم من تبين السنة النبوية الصحيحة لها، فقد بيّنتها خير بيان، بل قد تنوعت أوجه البيان وسبل الإيضاح لهذه الآية في السنة المطهرة، وما تحمله من معان وأخبار، ولهذا قسمت ما ورد في السنة مما يصح بيان الآية به على مجموعات:

❦ **المجموعة الأولى:** ما ورد من الأحاديث التي فيها ذكر الورد.

إن من أصرح الأدلة النبوية الشريفة التي جاءت في إيضاح هذا الورد المذكور في آية مريم ما ورد من الأحاديث النبوية الشريفة التي ذكر فيها النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - الورد وهو في هذه الآية كالنص، وبيّن المراد منه.

بل انتهر من فهمها فهما خاطئاً، وصوب لهم - **عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام** - فهمهم لها، حتى استفاد ذلك أصحابه - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - من بعده، فكانوا إذا سئلوا عنها بعد ذلك يفسرون الورد المذكور فيها بالمرور على الصراط أخذاً بما علمهم النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** -.

وأقتصر في هذه المجموعة - **إِنْ شَاءَ اللَّهُ** - على ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول: قال الإمام مسلم - **رَحِمَهُ اللَّهُ** برقم: (٢٤٩٦) -: حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرْتَنِي أَنَّ مُبَشِّرَ بْنَ أَنَسٍ سَمِعَ النَّبِيَّ -

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ عِنْدَ حَفْصَةَ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا». قَالَتْ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَانْتَهَرَهَا، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «قَدْ قَالَ اللَّهُ - ﷻ -: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ [مريم: ٧٢]

قال ابن القيم - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ولَمَّا قال: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ». قالت له حفصة: أليس الله يقول: ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قال: «أَلَمْ تَسْمَعِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾». فأشكل عليها الجمع بين النصين، وظنت الورود دخولها، كما يُقال: ورد المدينة إذا دخلها. فأجابها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بأن ورود المتقين غير ورود الظالمين، فإن المتقين يردونها ورودًا ينجون به من عذابها، والظالمين يردونها ورودًا يصيرون جثيًا فيها به، فليس الورود كالورود^(١).

وقال ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَلَمَّا قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»، قَالَتْ لَهُ حَفْصَةُ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فَأَجَابَهَا بِأَنَّهُ قَالَ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾، فَبَيَّنَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - أَنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ، وَهَذَا الدُّخُولُ هُوَ الَّذِي نَفَاهُ عَنْ أَهْلِ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَأَمَّا الْوُرُودُ فَهُوَ مُرُورُ النَّاسِ عَلَى الصَّرَاطِ، كَمَا فَسَّرَهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ -

(١) الصواعق المرسلة: (٢/ ٦٨٠).

حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -، وَهَذَا الْمُرُورُ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الدُّخُولِ الَّذِي يَجْزِي بِهِ الْعُصَاةَ، وَيَنْفِي عَنِ الْمُتَّقِينَ (١). ١. هـ.

وقال - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حديث حفصة لما قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»، فقالت: أليس الله تعالى يقول: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾؟ فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : ﴿ثُمَّ تُنَجَّى الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾. فبين أن هذا الورد ليس هو من الدخول المنفي، إذ هو المرور على الصراط، فهو إما أن لا يُسمَّى دخولا، وإما أن لا يدخل في مطلق دخول النار (٢). ١. هـ.

فهذا الحديث دليل بين ظاهر في أن الورد ليس بدخول، فإن حفصة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - لما فهمت أن الورد في الآية الدخول وأنه عام انتهرها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وبين لها أن الورد ليس بدخول إذ لو كان الورد عبارة عن الدخول لكان سؤال حفصة لازما، بل كان فهم حفصة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - خاطئا لهذه الآية، ولهذا عده شيخ الإسلام من جملة ما ورد من الأغلاط في فهم بعض الآيات **فقال - رَحِمَهُ اللَّهُ -:** وقد غلط في كثير من فهم القرآن من لا يحصيه إلا الله، حتى في زمن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، فهم طائفة من قوله: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] أن المراد به الخيوط التي هي من

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١/ ٢٢٩).

(٢) الاعتراضات على الفتيا الحموية: (٨٢).

جنس الحبال، وفهم بعضهم من قوله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] أن المراد دخولها والتعذيب فيها، وفهم بعضهم من قوله: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] أنه قد يناقش العبد الحساب وينجو، ومثل هذا كثير (١). ا.هـ

وقال - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لما قالت حفصة: أليس الله يقول: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ لم تكن هذه معارضة صحيحة لما أخبر به، فبين لها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بعد أن زبرها (٢) أن الله قال: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ فتلك النجاة هي المعنى الذي أراده بقوله: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ» (٣).

الحديث الثاني: قال الإمام مسلم - رَحِمَهُ اللَّهُ - برقم: (١٩١) - حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ كِلَاهُمَا عَنْ رَوْحٍ. قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ الْقَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْوُرُودِ، فَقَالَ: «نَجِيءٌ نَحْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ كَذَا وَكَذَا، انْظُرْ (٤) أَيُّ ذَلِكَ فَوْقَ النَّاسِ، قَالَ: فَتَدْعَى الْأُمَمُ بِأَوْثَانِهَا وَمَا كَانَتْ تَعْبُدُ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، ثُمَّ يَأْتِينَا رَبُّنَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: مَنْ تَنْظُرُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نَنْظُرُ رَبَّنَا، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: حَتَّى

(١) الاستغاثة في الرد على البكري: (٣٤٣).

(٢) زبرها: أي زجرها وانتهرها. انظر: النهاية لابن الأثير (زبر).

(٣) درء تعارض العقل والنقل: (٢٣٠ / ٥).

(٤) لبيان معنى قوله: عن كذا وكذا انظر. راجع شرح النووي على صحيح مسلم عند الحديث.

نَنْظُرُ إِلَيْكَ فَيَتَجَلَّى لَهُمْ يَضْحَكُ، قَالَ: فَيَنْطَلِقُ بِهِمْ وَيَتَّبِعُونَهُ، وَيُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَنَافِقٍ أَوْ مُؤْمِنٍ نُورًا، ثُمَّ يَتَّبِعُونَهُ، وَعَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ كَلَالِبُ وَحَسَكٌ تَأْخُذُ مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُطْفَأُ نُورُ الْمَنَافِقِينَ، ثُمَّ يَنْجُو الْمُؤْمِنُونَ، فَتَنْجُو أَوَّلُ زُمْرَةٍ وَجُوهُهُمْ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، سَبْعُونَ أَلْفًا لَا يُحَاسِبُونَ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ كَأَضْوَاءِ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ كَذَلِكَ، ثُمَّ تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَشْفَعُونَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، فَيُجْعَلُونَ بِفَنَاءِ الْجَنَّةِ، وَيَجْعَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَرُشُونَ عَلَيْهِمُ الْمَاءَ حَتَّى يَنْبُتُوا نَبَاتَ الشَّيْءِ فِي السَّيْلِ، وَيَذْهَبُ حُرَاقُهُ، ثُمَّ يَسْأَلُ حَتَّى تُجْعَلَ لَهُ الدُّنْيَا وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهَا مَعَهَا»

وفي الحديث بيان واضح من جابر بن عبد الله - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - لمعنى الورد الذي سئل عنه وأنه المرور على الصراط.

الحديث الثالث: قال الإمام مسلم - رَحِمَهُ اللَّهُ بِرَقْم: (٢٤٩٥) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ عَبْدًا لِحَاطِبٍ جَاءَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَشْكُو حَاطِبًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْدُخُلَنَّ حَاطِبُ النَّارَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : «كَذَبْتَ لَا يَدْخُلُهَا؛ فَإِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحَدِيثِيَّةَ».

فأنكر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قول هذا العبد: لَيْدُخُلَنَّ حَاطِبُ النَّارَ بقوله: «كَذَبْتَ». ولم يستفصل منه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - عن مراده بالدخول الذي أثبتته

لحاطب، وكذا لم يقل له - **عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ** - : نعم يدخلها ولكن لا تضره، أو يقول الدخول دخولان أو ما أشبه ذلك، إنما قال: «كَذَبْتَ، لَا يَدْخُلُهَا» أي مطلقاً قطعاً.

❦ **المجموعة الثانية:** ما ورد من الأحاديث الكثيرة التي تصف أحوال يوم القيامة وأهوالها، وتذكر المرور على الصراط، وليس في حديث منها أن أهل الإيمان الذين يحبهم الله ويؤمنهم من الفزع الأكبر يدخلون النار قبل دخولهم الجنة.

وهذه المجموعة الثانية أقتصر فيها على ذكر ثلاثة أحاديث مشهورة وصف فيها النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - أهوال يوم القيامة وما يحصل فيه من شدة وكرب، وذكر فيها جملاً مما يقع يوم القيامة، من تفرق الناس واتباعهم لمعبوداتهم، ومجيء الرب - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** -، وممر الناس على الصراط، وكبكة الكفار في النار، وخروج أهل التوحيد من النار ممن شاء الله أن يعذبهم، وغير ذلك مما ذكر في هذه الأحاديث، وليس في شيء منها ذكر الدخول العام لنار رب العالمين سبحانه الذي يشمل الأنبياء والأولياء، والصالحين من عباد الله المؤمنين، بل وليس في شيء من هذه الأحاديث الصحيحة التي وصفنا مجرد إشارة أو تلويح بهذا الدخول العام، مع أن هذه الأحاديث يذكر فيها - **عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ** - اليوم الآخر وما يجري فيه، فكيف يُغفل - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - ذكر هذا الأمر العظيم الذي ذكره الله في كتابه، بل أقسم الله

عليه قسما عظيما مؤكدا مما يدل على عظمه وتحقق وقوعه.

فنقول: لو كان تفسير الورد بما قالوه من الدخول لوجدت ذلك مذكورا في مثل هذه الأحاديث التي تصف يوم القيامة وتذكر تفاصيل ذلك اليوم ولو بإشارة في حديث أو إلماحة بقول أو بشيء مما يدل على ذلك، فدل على عدم صحة ما قالوا، والله أعلم.

الحديث الأول: حديث أبي هريرة - في الصحيحين، رواه البخاري، برقم: (٧٤٣٧)، ومسلم، برقم: (١٧٢)

قال الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : «هَلْ تُضَارُّونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟»، قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ الْقَمَرَ، وَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبْقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا شَافِعُوهَا، أَوْ مُنَافِقُوهَا - شَكَّ إِبْرَاهِيمُ - فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَائُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَنَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا

رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ، وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرِي جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَنَا
وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجْزِيهَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعَوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ اللَّهُمَّ
سَلِّمْ سَلِّمْ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانِ؟ قَالُوا:
نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا قَدَرُ عِظَمِهَا إِلَّا
اللَّهُ، تَخَطَّفُ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ الْمُؤَبَّقُ بِقِيٍّ بِعَمَلِهِ، أَوِ الْمُؤَثَّقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ
الْمُخْرَدُلُ، أَوِ الْمُجَازِي، أَوِ نَحْوُهُ، ثُمَّ يَتَجَلَّى، حَتَّى إِذَا فَرَّغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ
الْعِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ
النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، مِمَّنْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَرْحَمَهُ، مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ بِأَثَرِ السُّجُودِ، تَأْكُلُ النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، حَرَّمَ اللَّهُ
عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ
مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ تَحْتَهُ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ
بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، هُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ،
فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ أَصْرَفَ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا، وَأَحْرَقَنِي ذِكَاؤُهَا،
فَيَدْعُو اللَّهَ بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُوهُ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَنِي
غَيْرَهُ، فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي رَبُّهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاقِيقَ مَا شَاءَ،
فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَى الْجَنَّةِ وَرَأَاهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ
يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ قَدَّمَنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَسْتَ قَدْ أُعْطِيتَ
عُهُودَكَ وَمَوَاقِيقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ أَبَدًا، وَيَلِكُ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ،

فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، وَيَدْعُو اللَّهَ حَتَّى يَقُولَ: هَلْ عَسَيْتَ أَنْ أُعْطِيَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ، فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي مَا شَاءَ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاقِيقَ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا قَامَ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ انْفَهَقَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الْحَبْرَةِ وَالسُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ فَيَقُولُ اللَّهُ أَلَسْتَ قَدْ أُعْطِيتَ عُهُودَكَ وَمَوَاقِيقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ، فَيَقُولُ: وَبِئْسَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ لَا أَكُونَنَّ أَشَقَى خَلْقِكَ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو حَتَّى يَضْحَكَ اللَّهُ مِنْهُ، فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ قَالَ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللَّهُ لَهُ: تَمَنَّهْ، فَسَأَلَ رَبَّهُ وَتَمَنَّى، حَتَّى إِنَّ اللَّهَ لَيَذْكُرُهُ، يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، حَتَّى انْقَطَعَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ، قَالَ اللَّهُ: ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ.

الحديث الثاني: حديث أبي سعيد الخدري - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رواه البخاري، برقم:

(٧٤٣٩)، ومسلم، برقم: (١٨٣).

قال الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ إِذَا كَانَتْ صَحْوًا» قُلْنَا: لَا، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ لَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ رَبِّكُمْ يَوْمَئِذٍ إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَيْهِمَا» ثُمَّ قَالَ: «يُنَادِي مُنَادٍ: لِيَذْهَبْ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، فَيَذْهَبُ أَصْحَابُ الصَّلِيبِ مَعَ صَلِيبِهِمْ، وَأَصْحَابُ الْأَوْثَانِ مَعَ أَوْثَانِهِمْ، وَأَصْحَابُ كُلِّ آلِهَةٍ مَعَ آلِهَتِهِمْ، حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ،

وَعُذِّرَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، ثُمَّ يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ تُعْرَضُ كَأَنَّهُمَا سَرَابٌ، فَيَقَالُ لِلْيَهُودِ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عَزِيرَ بْنِ اللَّهِ، فَيَقَالُ: كَذَبْتُمْ، لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، فَمَا تُرِيدُونَ؟ قَالُوا: نُرِيدُ أَنْ نَسْقِيَنَا، فَيَقَالُ: اشْرَبُوا، فَيَتَسَاقَطُونَ فِي جَهَنَّمَ. ثُمَّ يُقَالُ لِلنَّصَارَى: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟

فَيَقُولُونَ: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ، فَيَقَالُ: كَذَبْتُمْ، لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، فَمَا تُرِيدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نُرِيدُ أَنْ نَسْقِيَنَا، فَيَقَالُ: اشْرَبُوا، فَيَتَسَاقَطُونَ، حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا يَحْسِبُكُمْ وَقَدْ ذَهَبَ النَّاسُ؟ فَيَقُولُونَ: فَارَقْتَاهُمْ وَنَحْنُ أَحْوَجُ مِنْهُمَا إِلَيْهِ الْيَوْمَ، وَإِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي: لِيَلْحَقْ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، وَإِنَّمَا نَنْتَظِرُ رَبَّنَا، قَالَ: فَيَأْتِيهِمُ الْجَبَّارُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَلَا يُكَلِّمُهُ إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ، فَيَقُولُونَ: السَّاقِ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ رِثَاءَ وَسُْمْعَةً، فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدُ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا.

ثُمَّ يُؤْتَى بِالْجِسْرِ فَيُجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرِي جَهَنَّمَ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْجِسْرُ؟ قَالَ: مَذْحَضَةٌ مَزَلَّةٌ، عَلَيْهِ خَطَاطِيفٌ وَكَلَالِيبٌ، وَحَسَكَةٌ مُفْلَطَحَةٌ لَهَا شَوْكَةٌ عُقِيفَاءُ، تَكُونُ بِنَجْدٍ، يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ، الْمُؤْمِنُ عَلَيْهَا كَالطَّرْفِ وَكَالْبَرْقِ وَكَالرَّيْحِ، وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرَّكَابِ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ وَنَاجٍ مَخْدُوشٌ، وَمَكْدُوشٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّى يَمُرَّ آخِرُهُمْ يُسْحَبُ سَحَبًا، فَمَا أَنْتُمْ بِأَشَدَّ لِي مُنَاشِدَةً فِي الْحَقِّ قَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِ يَوْمَئِذٍ لِلْجَبَّارِ، وَإِذَا رَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ نَجَوْا فِي إِخْوَانِهِمْ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا إِخْوَانُنَا،

كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَنَا، وَيَصُومُونَ مَعَنَا، وَيَعْمَلُونَ مَعَنَا، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، وَيُحَرِّمُ اللَّهُ صُورَهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيَأْتُونَهُمْ وَبَعْضُهُمْ قَدْ غَابَ فِي النَّارِ إِلَى قَدَمِهِ، وَإِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا.

ثُمَّ يَعُودُونَ، فَيَقُولُ: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا ثُمَّ يَعُودُونَ، فَيَقُولُ: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَإِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي فَافْرُؤُوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضْعَفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ، فَيَقُولُ الْجَبَّارُ: بَقِيَتْ شَفَاعَتِي، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدْ امْتَحَشُوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرٍ بِأَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ: مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَسْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ كَمَا تَنْبُتُ الْجَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، قَدْ رَأَيْتُمُوهَا إِلَى جَانِبِ الصَّخْرَةِ، إِلَى جَانِبِ الشَّجَرَةِ، فَمَا كَانَ إِلَى الشَّمْسِ مِنْهَا كَانَ أَخْضَرَ، وَمَا كَانَ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ كَانَ أَيْضَ، فَيُخْرِجُونَ كَأَنَّهُمُ اللَّوْلُؤُ، فَيَجْعَلُ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِيمَ.

فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ: هَؤُلَاءِ عَتَقَاءُ الرَّحْمَنِ، أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ، فَيُقَالُ لَهُمْ: لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلَهُ مَعَهُ».

قال البيهقي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في شعب الإيمان (١/٣٣٩): وذلك يبين ما قلناه في

الورود أنه يحتمل أن يكون المراد به المرور على الصراط، والله أعلم^(١).

الحديث الثالث: قال الإمام مسلم - رَحِمَهُ اللهُ -: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَنْزِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَنْزِيُّ قَالَ: انْطَلَقْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَتَشَفَّعْنَا بِثَابِتٍ، فَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي الضُّحَى، فَاسْتَأْذَنَ لَنَا ثَابِتٌ فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، وَاجْلَسَ ثَابِتًا مَعَهُ عَلَى سَرِيرِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، إِنَّ إِخْوَانَكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ يَسْأَلُونَكَ أَنْ تُحَدِّثَهُمْ حَدِيثَ الشَّفَاعَةِ. قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ لَهُ: اشْفَعْ لِدُرِّيَّتِكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، فَإِنَّهُ خَلِيلُ اللَّهِ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ، فَيُوتَى مُوسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيُوتَى عِيسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، فَأُوتَى، فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، فَأَنْطَلِقُ فَاسْتَأْذَنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي، فَأَقُومُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَحْمَدُهُ بِمَحَامِدٍ لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ الْآنَ يُلْهِمُنِيهِ اللَّهُ، ثُمَّ آخِرُ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقَالَ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهُ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: رَبِّ، أُمِّتِي أُمِّتِي، فَيَقَالَ: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنْقَالٌ حَبَّةٍ

(١) شعب الإيمان: (١/ ٣٣٩).

مِنْ بَرَّةٍ أَوْ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأَخْرَجَهُ مِنْهَا، فَأَنْطَلَقَ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّي،
فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرْ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ازْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ
يُسْمِعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهُ، وَاشْفَعْ تُشَفِّعْ، فَأَقُولُ: أُمِّي أُمِّي، فَيُقَالُ لِي: انْطَلِقْ، فَمَنْ
كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأَخْرَجَهُ مِنْهَا، فَأَنْطَلَقَ، فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ
إِلَى رَبِّي فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرْ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ازْفَعْ
رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهُ، وَاشْفَعْ تُشَفِّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبُّ أُمِّي أُمِّي، فَيُقَالُ
لِي: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى أَذْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ
فَأَخْرَجَهُ مِنَ النَّارِ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ». هَذَا حَدِيثُ أَنَسٍ الَّذِي أَنْبَأَنَا بِهِ، فَخَرَجْنَا مِنْ
عِنْدِهِ، فَلَمَّا كُنَّا بِظَهْرِ الْجَبَانِ قُلْنَا: لَوْ مِلْنَا إِلَى الْحَسَنِ، فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ وَهُوَ مُسْتَخْفٍ
فِي دَارِ أَبِي خَلِيفَةَ قَالَ: فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا سَعِيدٍ، جِئْنَا مِنْ عِنْدِ
أَخِيكَ أَبِي حَمْزَةَ، فَلَمْ نَسْمَعْ مِثْلَ حَدِيثٍ حَدَّثْنَاهُ فِي الشِّفَاعَةِ، قَالَ: هَيْه، فَحَدَّثْنَاهُ
الْحَدِيثَ فَقَالَ: هَيْه، قُلْنَا: مَا زَادْنَا، قَالَ: قَدْ حَدَّثْنَا بِهِ مِنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً وَهُوَ يَوْمَئِذٍ
جَمِيعٌ، وَلَقَدْ تَرَكَ شَيْئًا مَا أَدْرِي أَنَسِي الشَّيْخُ أَوْ كَرِهَ أَنْ يُحَدِّثَكُمْ فَتَتَكَلَّمُوا، قُلْنَا لَهُ:
حَدِّثْنَا، فَضَحِكَ وَقَالَ: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] مَا ذَكَرْتُ لَكُمْ هَذَا إِلَّا
وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْوهُ: «ثُمَّ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّي فِي الرَّابِعَةِ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ
أَخِرْ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ازْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ،
وَاشْفَعْ تُشَفِّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبُّ، ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ
-أَوْ قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْكَ- وَلَكِنْ وَعِزَّتِي وَكِبْرِيَايَ وَعَظَمَتِي وَجَبْرِيَايَ لِأَخْرِجَنَّ

مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». قَالَ: فَأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ أَنَّهُ حَدَّثَنَا بِهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ - أَرَاهُ قَالَ: قَبْلَ عِشْرِينَ سَنَةً -، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ جَمِيعٌ.

﴿المجموعة الثالثة﴾ ما ورد من الأحاديث في فضل التوحيد وأن من حققه دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب.

ومن الأدلة النبوية التي تدل على عدم تفسير الورود بالدخول، وأن خير ما يفسر به الورود المرور على الصراط هذه الأدلة التي أخبر فيها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بأن من حقق التوحيد دخل الجنة بلا حساب ولا عذاب، فيدخلون الجنة مباشرة، وهكذا يسأل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - عن العمل الذي يباعد عن النار فيذكر جملة من الأعمال في أولها تحقيق توحيد الله.

وأقتصر في هذه المجموعة على خمسة أحاديث:

الحديث الأول: قال الإمام مسلم: حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيُّ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيَنْ مَالِكُ بْنُ الدُّخْسَنِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «لَا تَقُلْ لَهُ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ؟» قَالَ: قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّمَا

نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ لِلْمُنَافِقِينَ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ». رواه البخاري، برقم: (٤٢٥)، ومسلم، برقم: (٣٣).

ومعنى حرم الله عليه النار: أي أنه لا يدخلها ولا يقربها بفضل الله؛ لأنه موحد^(١). وفي رواية **لمسلم**: «لَا يَشْهَدُ أَحَدٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ فَيَدْخُلَ النَّارَ، أَوْ تَطْعَمَهُ» قَالَ أَنَسٌ: فَأَعْجَبَنِي هَذَا الْحَدِيثُ، فَقُلْتُ لِابْنِي: اكْتُبْهُ، فَكُتِبَ.

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَوْمًا، فَقَالَ: «عُرِضْتُ عَلَى الْأُمَمِ فَجَعَلَ يُمَرُّ النَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلُ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأُفُقَ، فَرَجَوْتُ أَنْ تَكُونَ أُمَّتِي، فَقِيلَ هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأُفُقَ، فَقِيلَ لِي: انْظُرْ هَكَذَا وَهَكَذَا، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأُفُقَ، فَقِيلَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَمَعَ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ». فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ، فَتَذَاكَّرَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، فَقَالُوا: أَمَّا نَحْنُ فَوَلِدْنَا فِي الشَّرِكِ، وَلَكِنَّا آمَنَّا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ هُمْ أَبْنَاؤُنَا، فَبَلَغَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -،

(١) قاله شيخنا يحيى - حَفِظَهُ اللَّهُ - في خطبة جمعة.

فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَكْتُونُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»،
فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مُحْصَنِ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ:
أَمِنْهُمْ أَنَا، فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ».

فهؤلاء إلى الجنة مباشرة بغير حساب ولا عذاب ولا قرب من النار (١).

الحديث الثالث: قال الإمام مسلم - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ،
أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي
إِسْحَاقَ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ أَعْمَلُهُ يُدْخِلُنِي مِنَ الْجَنَّةِ، **وَيُبَاعِدُنِي**
مِنَ النَّارِ، قَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ ذَا
رَحِمِكَ»، فَلَمَّا أَذْبَرَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** -: «إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا أُمِرَ بِهِ
دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: «إِنْ تَمَسَّكَ بِهِ».

الحديث الرابع: قال الترمذي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الصَّنْعَانِيُّ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ
مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - فِي سَفَرٍ، فَأَصْبَحْتُ يَوْمًا
قَرِيبًا مِنْهُ وَنَحْنُ نَسِيرُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ وَيُبَاعِدُنِي
عَنِ النَّارِ، قَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَنْ يَسْرُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، تَعْبُدُ اللَّهَ

(١) قاله شيخنا يحيى - **حَفِظَهُ اللَّهُ** تعالى ورعاه - في خطبة الجمعة: (١/٢١ / ١٤٤٤ هـ).

وَلَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الْخَيْرِ؛ الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ».

قَالَ: ثُمَّ تَلَا: ﴿نَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٦] حَتَّى بَلَغَ: ﴿يَعْمَلُونَ﴾ ﴿١٧﴾، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الْأَمْرِ كُلِّهِ وَعَمُودِهِ وَذُرْوَةِ سَنَامِهِ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذُرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ» ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَلَاكٍ ذَلِكَ كُلِّهِ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا نَبِيَّ اللَّهِ. فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ. قَالَ: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا». فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخِذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ، فَقَالَ: «تَكَلَّمْتُكَ أَمَّا يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ».

الحديث الخامس: قال الإمام مسلم - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لِأَهْلِ النَّارِ عَذَابًا: لَوْ كَانَتْ لَكَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا أَكُنْتَ مُفْتَدِيًا بِهَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيَقُولُ: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ، أَنْ لَا تُشْرِكَ». أَحْسَبُهُ قَالَ: «وَلَا أُدْخِلُكَ النَّارَ، فَأَبَيْتَ إِلَّا الشَّرْكَ»، والأحاديث في الباب كثيرة.

❦ **المجموعة الرابعة:** ما ورد من الأحاديث العامة التي تدل على عدم دخول

المؤمنين النار وأنها عذاب الله للكفار.

إن من جملة الأدلة الدالة على عدم صحة تفسير الورود بالدخول، وأن أصح ما يفسر به الورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] المرور على الصراط هو ما ثبت عنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - من النفي الصريح الواضح الذي لا يخالطه شك، ولا يداخله استثناء أو تفصيل، فقد نفى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - دخول النار في حق المؤمنين الموحدين، بل وخص - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ذكر بعض العبادات والطاعات بأن صاحبها لا يلج النار أو لا يدخلها، أو يأتي التعبير فيها بعدم مسيس النار له، أو بأنه اتخذ جُنة من النار أو حجاباً أو وقاية من النار، أو أنه لا يرى النار، أو أنه يباعد عنها أبعد ما بين المشرق والمغرب، أو يباعد عنها سبعين خريفاً، أو نحو ذلك من الألفاظ التي تقضي ببعد المؤمنين من نار رب العالمين.

فماذا يقول أرباب ذلك القول - القائلين بالدخول - في هذا النفي الثابت عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بصيغ متنوعة، وأساليب بديعة مختلفة، لا شك أن هذه الأقوال منه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - تحتاج عندهم إلى تأويل وصرف لظاهرها المتبادر الذي تدل عليه، مع أن الذي يقولها هو سيد البشر - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يسوقها بأفضل بيانٍ وأفصح لسانٍ وأعظم بلاغةٍ، بل هو

القائل - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «أُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ»^(١)، فكيف لا يبين - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - ما ينفيه وقد بين لنا ما هو أدق من ذلك وألطف؟، بل كيف يتصور في قوم قال فيهم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: لا يدخلون النار^(٢) أن يكونوا فيها يوما من الأيام، كيف يقال في مؤمن قال فيه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «لَا يَدْخُلُهَا»^(٣)، ونقول نحن: بل يدخل هذا المؤمن النار، مع وصف النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - له بذلك، كيف يليق بنا أن نثبت أمرا ينفيه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -؟!

وكيف يحسن به - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - أن يسوق ذلك النفي مرارا وتكرارا وبألفاظ وأساليب متغايرة، ومع ذلك لا يرد عنه في نص واحد من ذلك أن يبين الدخول العام ويوضحه، أو يستثنيه من عموم هذا النفي؟

حاشاه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - عن ذلك، فهو الذي قال فيه أبو ذرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: تَرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وَمَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا عِنْدَنَا مِنْهُ عِلْمٌ^(٤).

(١) عن أبي هريرة، رواه البخاري، برقم: (٧٠١٣)، ومسلم، برقم: (٥٢٣).
(٢) إشارة إلى حديث: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدُ الَّذِينَ بَايَعُوا نَحْتَهَا». وقد تقدم.
(٣) إشارة إلى حديث: «كَذَبْتَ، لَا يَدْخُلُهَا؛ فَإِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَّةَ». وقد تقدم.
(٤) صححه الألباني، كما في موارد الظمان: (٧١).

ونحن في هذه المجموعة الرابعة من الأحاديث النبوية نذكر جملة من الأحاديث التي جاء فيها نفيه - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - الصريح بعدم دخول النار - أو نحو ذلك - في حق أقوام جاءت الأحاديث بوصفهم وبيان فضلهم، ونقتصر على عشرة أحاديث وهي كالتالي:

الحديث الأول: عن عُمَارَةَ بْنِ رُؤَيْبَةَ - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - : «لَا يَلْجُ النَّارَ مَنْ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا» وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَقَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - ؟ قَالَ: نَعَمْ أَشْهَدُ بِهِ عَلَيْهِ. قَالَ: وَأَنَا أَشْهَدُ لَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - يَقُولُهُ بِالْمَكَانِ الَّذِي سَمِعْتُهُ مِنْهُ. رواه مسلم.

فنفي النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - الولوج في النار لمن حافظ على الصلاة وخص هاتين الصلاتين الفجر والعصر لعظم شأنهما.

قَالَ الطَّبِيبِيُّ - **رَحِمَهُ اللَّهُ** - : قوله في الحديث: «لَنْ» لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ وتقريره في المستقبل. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوُرُودَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مریم: ٧٨] لَيْسَ بِمَعْنَى الدُّخُولِ (١).

الحديث الثاني: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - : «لَا يَصُومُ عَبْدٌ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْيَوْمِ

(١) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: (٣/ ٨٩٤).

النَّارَ عَنْ وَجْهِهِ سَبْعِينَ خَرِيفًا^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، رواه البخاري، برقم: (٢٦٨٥)، ومسلم، برقم: (١١٥٣)

أخبر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - عن بُعد المؤمن المتصف بهذه الصفة عن النار بعدا كبيرا، وأن البعد بينهما مسيرة سبعين عاما، بل قال أهل العلم: إنما أريد بهذا العدد التكثير لا التحديد، وهذا كله في صوم يوم واحد في سبيل الله فكيف بصوم أيام وشهور، فبلا شك أن المسافة ستزيد بزيادة الوصف المذكور في الحديث، فكيف يقال بعد هذا: إن صاحب هذا الوصف سيدخل النار، وقد ذكر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - هذا البعد الكبير بينه وبين النار!!.

الحديث الثالث: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «اِحْتَجَبَتِ النَّارُ وَالْجَنَّةُ، فَقَالَتْ هَذِهِ: يَدْخُلُنِي الْجَبَّارُونَ وَالْمُتَكَبِّرُونَ، وَقَالَتْ هَذِهِ: يَدْخُلُنِي الضُّعَفَاءُ وَالْمَسَاكِينُ. فَقَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِهَذِهِ: أَنْتِ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكَ مَنْ أَشَاءُ» وَرَبَّمَا قَالَ: «أُصِيبُ بِكَ مَنْ أَشَاءُ وَقَالَ لِهَذِهِ:

(١) قال الحافظ - في فتح الباري: (٤٨/٦) -: (بَابُ فَضْلِ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ): قوله: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ»: قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: إِذَا أُطْلِقَ ذِكْرُ سَبِيلِ اللَّهِ فَأَلْمَرَادُ بِهِ الْجِهَادُ. قَوْلُهُ: «سَبْعِينَ خَرِيفًا» الْخَرِيفُ زَمَانٌ مَعْلُومٌ مِنَ السَّنَةِ، وَالْمَرَادُ بِهِ هُنَا: الْعَامُ، وَتَخْصِيصُ الْخَرِيفِ بِالذِّكْرِ دُونَ بَقِيَّةِ الْفُصُولِ - الصَّيْفِ وَالشَّتَاءِ وَالرَّبِيعِ -؛ لِأَنَّ الْخَرِيفَ أَزْكَى الْفُصُولِ؛ لِكَوْنِهِ يُجْنَى فِيهِ الثَّمَارُ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَرَدَ ذِكْرُ السَّبْعِينَ لِإِرَادَةِ التَّكْثِيرِ كَثِيرًا.

أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءُ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ مِلْؤُهَا». متفق عليه، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ رواه البخاري، برقم: (٧٠١١)، ومسلم، برقم: (٢٨٤٦)

وفي الحديث بيان صريح جلي واضح لا يحتاج إلى إيضاح لصفات من يدخل النار ومن يدخل الجنة، فحاشا الأنبياء والمؤمنين الصالحين من التجبر والتكبر الذي يتصف به من يدخل النار، ثم إن الله في هذا الحديث القدسي قال للنار: «أَنْتِ عَذَابِي أَعَذَّبُ بِكَ مَنْ أَشَاءُ»: فهي عذاب الله يدخلها من يدخلها ليعذب فيها.

الحديث الرابع: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا يُلْجُ النَّارَ أَحَدٌ بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، حَتَّى يَعُودَ اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ، وَلَا يَجْتَمِعُ غُبَارٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدُخَانُ جَهَنَّمَ فِي مَنْخَرِي أَمْرِي أَبَدًا». سنده صحيح، رواه أحمد، برقم: (١٠٥٦٠)، والترمذي، برقم: (١٦٣٣).

في الحديث أن من بكى من خشية الله لا يلج النار، أو اغبرت قدماه في سبيل الله كذلك.

الحديث الخامس: عَنْ أَبِي عَبَسٍ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَبْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَا اغْبَرَّتْ قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فْتَمَسَّهُ النَّارُ». رواه البخاري، برقم: (٢٨١١).

قال الحافظ - رحمه الله -: وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ سَوَاءً بَاشَرَ قِتَالًا أَمْ لَا. اهـ

الحديث السادس: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ: عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» حسن لغيره، رواه الترمذي.

وعند الطبراني وغيره، عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «ثَلَاثَةٌ لَا تَرَى أَعْيُنُهُمُ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَيْنٌ حَرَسَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَعَيْنٌ غَضَّتْ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -».

قال الشيخ الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: روي من حديث معاوية بن حيدة، وعبد الله بن عباس، وأبي ریحانة، وأبي هريرة، وأنس بن مالك - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وخرجها - رَحِمَهُ اللَّهُ - كلها (١).

الحديث السابع: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ، وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ، وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: فَالْإِبِلُ؟ قَالَ: «وَلَا صَاحِبُ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا - وَمِنْ حَقِّهَا حَلْبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا -

، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ بَطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَّ قَرٍّ أَوْ فَرَّ مَا كَانَتْ لَا يَفْقِدُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا، تَطْوُهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَعَضُّهُ بِأَفْوَاهِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا، رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»

قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: فَالْبَقَرُ، وَالْغَنَمُ؟ قَالَ: «وَلَا صَاحِبُ بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ لَا يُودِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ بَطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَّ قَرٍّ لَا يَفْقِدُ مِنْهَا شَيْئًا، لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ، وَلَا جَلْحَاءٌ، وَلَا عَضْبَاءٌ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطْوُهُ بِأُظْلَافِهَا كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»

قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالْخَيْلُ؟ قَالَ: «الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ، هِيَ لِرَجُلٍ وَزُرٌّ، وَهِيَ لِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ وَزُرٌّ: فَرَجُلٌ رَبَطَهَا رِيَاءً وَفَخْرًا وَنَوَاءً عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ لَهُ وَزُرٌّ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ سِتْرٌ: فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي ظُهُورِهَا، وَلَا رِقَابِهَا فَهِيَ لَهُ سِتْرٌ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ: فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي مَرْجٍ وَرَوْضَةٍ، فَمَا أَكَلَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ لَهُ عَدَدُ مَا أَكَلَتْ حَسَنَاتٌ، وَكُتِبَ لَهُ عَدَدُ أَرْوَائِهَا وَأَبْوَالِهَا حَسَنَاتٌ، وَلَا تَقْطَعُ طَوْلُهَا فَاسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ إِلَّا كُتِبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدُ أَثَارِهَا وَأَرْوَائِهَا حَسَنَاتٍ، وَلَا مَرَبَّيْهَا صَاحِبُهَا عَلَى نَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ، وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا إِلَّا كُتِبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدُ مَا شَرِبَتْ حَسَنَاتٍ»

قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالْحُمْرُ؟ قَالَ: «مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِي الْحُمْرِ شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَاذَةُ الْجَامِعَةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ٧ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ» ٨ [الزلزلة: ٧-٨]. متفق عليه، واللفظ لمسلم، رواه البخاري، برقم: (١٣٩١)، ومسلم، برقم: (٩٨٧).

وجه الدلالة: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - ذكر عذاب مانع الزكاة في عرصات القيامة ثم ذكر أن السبيل سبيلان: سبيل إلى الجنة، وسبيل إلى النار، وأنه بعد هذا العذاب في العرصات أو قبل ذلك يرى سبيله، فإما أن يكون سبيله إلى الجنة، وإما إلى النار ولا ثالث، ولم يقل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - فیدخل النار ثم يرى سبيله، والله أعلم.

الحديث الثامن: حديث: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ»، ورد عن جماعة من الصحابة ومنهم:

- أبو هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، في مسند الإمام أحمد، برقم: (٨٠٥٩).
- عثمان بن أبي العاص - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عند النسائي، برقم: (٢٢٣١).
- معاذ بن جبل - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عند الترمذي، برقم: (٢٦١٦).
- أبو عبيدة ابن الجراح - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عند الدارمي، برقم: (١٧٧٣).
- جابر بن عبد الله - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عند أحمد، وهو في الصحيح المسند للعلامة الوادعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - برقم: (٢٤٥) وغيره.

قال ابن عبد البر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: و«الجُنَّةُ»: الوفاية والستر، ومن وُقِيَ النار وسُتِرَ

عنها، فلن تَمَسَّهُ أصلاً، ولو مَسَّته ما كان مُوقَى، وإذا وُقِيَها وسُتِرَ عنها، فقد زُحِرَ وبُوعِدَ بينه وبينها. (١).

الحديث التاسع: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ الرَّجَالُ بِحَدِيثِكَ، فَاجْعَلْ لَنَا مِنْ نَفْسِكَ يَوْمًا نَأْتِيكَ فِيهِ تُعَلِّمُنَا مِمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ قَالَ: «اجْتَمِعْنَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا»، فَاجْتَمِعْنَ، فَأَتَاهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - فَعَلَّمَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُنَّ مِنْ امْرَأَةٍ تُقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهَا مِنْ وَلَدِهَا ثَلَاثَةً إِلَّا كَانُوا لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ»، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: وَاثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «وَاثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ». رواه البخاري، برقم: (١٠١)، ومسلم، برقم: (٢٦٣٤) واللفظ له.

الحديث العاشر: عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: دَخَلَتِ امْرَأَةٌ مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا، فَقَسَمْتُهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - عَلَيْنَا فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ». متفق عليه. رواه البخاري، برقم: (١٣٥٢)، وبرقم: (٥٩٩٥)، ومسلم، برقم: (٢٦٢٩).

فمن قال فيه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - أنه مستور أو محجوب عن النار كيف يقال فيه بعد ذلك: بأنه يدخل النار!، فإنه لو دخلها لما كان مستورا عنها.

﴿الحجة الثالثة: ما ورد عن السلف في تفسير الورد بالمرور على الصراط

... تفسير عبد الله بن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

أخرجه **أسد بن موسى** في الزهد، برقم: (٥٠)، فقال - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: ثنا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فِي قَوْلِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قَالَ: الصَّرَاطُ.

وأخرجه **ابن جرير** بسنده: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قَالَ: الصَّرَاطُ عَلَى جَهَنَّمَ مِثْلُ حَدِّ السَّيْفِ، فَتَمُرُّ الطَّبَقَةُ الْأُولَى كَالْبَرْقِ، وَالثَّانِيَةُ كَالرَّيْحِ، وَالثَّلَاثَةُ كَأَجْوَدِ الْخَيْلِ، وَالرَّابِعَةُ كَأَجْوَدِ الْبَهَائِمِ. ثُمَّ يَمُرُّونَ وَالْمَلَائِكَةُ يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

والأثر صحيح وله شواهد، وسيأتي تخريجه - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

... تفسير عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قَالَ: الْمَمَرُّ عَلَى الصَّرَاطِ.

ذكره **ابن عبد البر** - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي التَّمْهِيدِ (٣٢٠ / ٤) فقال -: وروى الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس... فذكره.

الكلبي: هو محمد بن السائب متهم بالكذب^(١).

(١) وقال أبو حاتم: الناس مجمعون على ترك حديثه، لا يشتغل به هو ذاهب الحديث. تهذيب

.... تفسير أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

قال ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا يُونُسُ ^(١)، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ أَنَّهُ قَالَ لِبُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ: إِنَّ فُلَانًا يَقُولُ: إِنَّ وُرُودَ النَّارِ الْقِيَامُ عَلَيْهَا. قَالَ بُسْرٌ: أَمَا أَبُو هُرَيْرَةَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، يَجْتَمِعُ النَّاسُ نَادَى مُنَادٍ: لِيَلْحَقْ كُلُّ أَنَاسٍ بِمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، فَيَقُومُ هَذَا إِلَى الْحَجَرِ، وَهَذَا إِلَى الْفَرَسِ، وَهَذَا إِلَى الْخَشَبَةِ حَتَّى يَبْقَى الَّذِينَ يَعْبُدُونَ اللَّهَ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ، فَإِذَا رَأَوْهُ قَامُوا إِلَيْهِ، فَيَذْهَبُ بِهِمْ فَيُسَلِّكُ بِهِمْ عَلَى الصِّرَاطِ، وَفِيهِ عَلِيقٌ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يُؤْذَنُ بِالشَّفَاعَةِ، فَيَمُرُّ النَّاسُ، وَالنَّبِيُّونَ يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ. قَالَ بُكَيْرٌ: فَكَانَ ابْنُ عَمِيرَةَ يَقُولُ: فَنَاجٍ مُسَلِّمٌ، وَمَنْكُوسٌ فِي جَهَنَّمَ، وَمَخْدُوشٌ ثُمَّ نَاجٍ ^(٢).

الكمال: (٢٥/٢٤٦).

وقال ابن حجر: متهم بالكذب، ورمي بالرفض. تقريب التهذيب: (١/ ٨٤٧).

وقال أبو أحمد بن عدي: وللكلبي غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة، وخاصة عن أبي صالح، وهو معروف بالتفسير، وليس لأحد تفسير أطول منه ولا أشبع منه، وبعده مقاتل بن سليمان، إلا أن الكلبي يفضل على مقاتل لما قيل في مقاتل من المذاهب الرديئة، وحدث عن الكلبي الثوري وشعبة، فإن كانا حدثا عنه بالشيء اليسير غير المسند، وحدث عنه ابن عيينة وحماد بن سلمة، وهشيم، وغيرهم من ثقات الناس، ورضوه في التفسير، وأما الحديث خاصة إذا روى عن أبي صالح، عن ابن عباس ففيه مناكير، ولشهرته فيما بين الضعفاء يكتب حديثه. تهذيب الكمال: (٢٥/٢٤٦).

^(١) يظهر أنه ابن عبد الأعلى، **قال الحافظ:** وكان إماماً في القراءات، قرأ على ورش وغيره، وقرأ عليه ابن جرير الطبري وجماعة، وهو ثقة.

^(٢) كما في تفسيره (١٥/٦٠٠).

هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح، وله حكم الرفع.

--- تفسير الحسن البصري - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

قال البيهقي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: أخبرنا عبد الرحمن، حدثنا إبراهيم وحدثنا آدم، حدثنا المبارك بن فضالة، عن الحسن قال: الـوُرُود: المَمَرُّ عليها مِن غير أن يَدْخُلَهَا^(١).

وهذا إسناد ضعيف جدا، وعلمته: عبد الرحمن شيخ الحاكم، وهو ابن الحسن الهمداني القاضي، قال القاسم بن أبي صالح: يكذب، وقال الدارقطني: رأيت في كتبه تخاليط، وقال ابن الدخيل: لم يحمدا وأمره^(٢).

--- تفسير قتادة بن دعامة - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

قال ابن جرير الطبري - رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره (١٥ / ٥٩٥) -: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدٌ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾: يَعْنِي جَهَنَّمَ مَرَّ النَّاسِ عَلَيْهَا. وأخرجه عَبْدُ الرَّزَّاقِ في تفسيره (٢ / ٣٥٩)، وابن جرير أيضا من طريقه (١٥ / ٥٩٥).

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أرنا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَارِدُهَا﴾ قَالَ: هُوَ

(١) في البعث: (٤١٨).

(٢) مصباح الأريب: (٢ / ٢٢٩)، سير أعلام النبلاء: (١٦ / ١٥)، لسان الميزان: (٤ / ٤٠٤).

المُرُورُ عَلَيْهَا.

وسنده صحيح ورجاله ثقات.

--- تفسير عكرمة مولى ابن عباس - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

رواه **هناد** - في الزهد، برقم: (٢٣٣) - **قال**: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ السُّدِّيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: الصَّرَاطُ عَلَى ظَهْرِ جَهَنَّمَ يَرُدُّونَ عَلَيْهِ. طريق قبيصة عن سفيان فيها ضعف، ثم وجدت له إسناداً آخر.

أخرجه **ابن أبي شيبه** في المصنف، برقم: (٣٦٩٠٨)، **قال**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: الصَّرَاطُ عَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ يَرُدُّونَ عَلَيْهِ. وإسناده صحيح، رجاله ثقات.

--- تفسير عبد الرحمن بن زيد بن أسلم - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

رواه **ابن جرير** - رَحِمَهُ اللَّهُ - في تفسيره: (٥٩٦ / ١٥) **فقال**: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾: وَرُودُ الْمُسْلِمِينَ الْمُرُورُ عَلَى الْجِسْرِ بَيْنَ ظَهْرَيْهَا، وَوُرُودُ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يَدْخُلُوهَا.

سنده صحيح، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وإن كان ضعيفاً في الحديث إلا أن هذا من قوله، وأقواله في التفسير مشتهرة.

﴿الحجة الرابعة: المعنى اللغوي لكلمة الورد.﴾

قد قوى جماعة من أهل اللغة القول بأن الورد في الآية بمعنى المرور على الصراط، وذكروا أنه لا يلزم من لفظ الورد أن يدل على الدخول، وإليك بعض أقوالهم في الورد:

قال ابن فارس - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (وَرَدَ): الْوَاوُ وَالرَّاءُ وَالذَّالُّ: أَصْلَانِ، أَحَدُهُمَا: الْمُوَافَاةُ إِلَى الشَّيْءِ، وَالثَّانِي: لَوْنٌ مِنَ الْأَلْوَانِ.

فَالْأَوَّلُ الْوُرْدُ: خِلَافُ الصَّدْرِ، وَيُقَالُ: وَرَدَتِ الْإِبِلُ الْمَاءَ تَرِدُّهُ وَرَدًّا. (١)

وقال ابن منظور - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] فَسَرَّهُ ثَعْلَبٌ فَقَالَ: يَرِدُونَهَا مَعَ الْكُفَّارِ فَيَدْخُلُهَا الْكُفَّارُ وَلَا يَدْخُلُهَا الْمُسْلِمُونَ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١].

وَقَالَ الزَّجَّاجُ: هَذِهِ آيَةٌ كَثُرَ اخْتِلَافُ الْمُفَسِّرِينَ فِيهَا، وَحَكَى كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ الْخَلْقَ جَمِيعًا يَرِدُونَ النَّارَ فَيَنْجُو الْمُتَّقِي وَيُتْرَكُ الظَّالِمُ، وَكُلُّهُمْ يَدْخُلُهَا.

وَالْوُرْدُ: خِلَافُ الصَّدْرِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ عَلِمْنَا الْوُرُودَ وَلَمْ نَعْلَمْ الصُّدُورَ، وَدَلِيلٌ مَنْ قَالَ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ [مريم: ٧٢]، وَقَالَ قَوْمٌ: الْخَلْقُ يَرِدُونَهَا فَتَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِ بَرْدًا وَسَلَامًا. وَقَالَ ابْنُ

(١) انظر: مقاييس اللغة (ورد).

مَسْعُودٍ وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ: إِنَّ وُرُودَهَا لَيْسَ دُخُولُهَا، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ قَوِيَّةٌ جِدًّا؛
لَأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: وَرَدْنَا مَاءً كَذَا وَلَمْ يَدْخُلُوهُ. قَالَ اللَّهُ -ﷻ -: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءٌ
مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]. وَيُقَالُ: إِذَا بَلَغْتَ إِلَى الْبَلَدِ وَلَمْ تَدْخُلْهُ: قَدْ وَرَدْتَ بَلَدًا كَذَا
وَكَذَا.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَالْحُجَّةُ قَاطِعَةٌ عِنْدِي فِي هَذَا مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ
سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (١٠١) لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَةً ﴿[الأنبياء: ١٠١-١٠٢]﴾. قَالَ: فَهَذَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- دَلِيلٌ أَنَّ أَهْلَ الْحُسْنَىٰ لَا يَدْخُلُونَ النَّارَ.
وَفِي اللُّغَةِ: وَرَدَ بَلَدًا كَذَا وَمَاءً كَذَا: إِذَا أَشْرَفَ عَلَيْهِ، دَخَلَهُ أَوْ لَمْ يَدْخُلْهُ، قَالَ:
فَالْوُرُودُ بِالْإِجْمَاعِ لَيْسَ بِدُخُولٍ.

[وَقَالَ] الْجَوْهَرِيُّ: وَرَدَ فُلَانٌ وُرُودًا: حَضَرَ، وَأَوْرَدَهُ غَيْرُهُ وَاسْتَوْرَدَهُ: أَيَّ
أَحْضَرَهُ.

[وَقَالَ] ابْنُ سِيدَةَ: تَوْرَدَهُ وَاسْتَوْرَدَهُ كَوْرَدَهُ كَمَا قَالُوا: عَلَا قِرْنَهُ وَاسْتَعْلَاهُ.
وَوَارَدَهُ: وَرَدَ مَعَهُ، وَأَنْشَدَ:

وَمِتَّ مِنِّي هَلَالًا، إِنَّمَا مَوْتُكَ، لَوْ وَارَدْتُ، وَرَادِيَه
وَالْوَارِدَةُ: وَرَادُ الْمَاءِ. وَالْوَرْدُ: الْوَارِدَةُ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ
إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَرِدًا﴾ (٨٦) [مريم: ٨٦].

وَقَالَ الزَّجَّاجُ: أَيُّ مُشَاءٍ عِطَاشًا، وَالْجَمْعُ أَوْرَادٌ. وَالْوَرْدُ: الْوَرَادُ وَهُمْ الَّذِينَ

يَرْدُونَ الْمَاءَ، قَالَ يَصِفُ قَلِيلًا:

صَبَّحَنَ مِنْ وَشَحَا قَلِيلًا سُكَّا يَطْمُؤُ إِذَا الْوَرْدُ عَلَيْهِ التَّكَا
قال الزبيدي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: الْوَرْدُ: الْإِشْرَافُ عَلَى الْمَاءِ وَغَيْرِهِ، دَخَلَهُ أَوْ لَمْ يَدْخُلْهُ،
 وَقَدْ وَرَدَ الْمَاءُ وَعَلَيْهِ وَرْدًا وَوُرْدًا، وَأَنشَدَ ابْنُ سَيِّدِهِ قَوْلَ زُهَيْرٍ:

فَلَمَّا وَرَدَنَ الْمَاءَ زُرْقًا جَمَامُهُ وَضَعْنَ عِصِيَّ الْحَاضِرِ الْمُتَخَيَّمِ
 مَعْنَاهُ: لَمَّا بَلَغَنَ الْمَاءُ أَقْمَنَ عَلَيْهِ.

وَكُلُّ مَنْ أَتَى مَكَانًا مِنْهَا أَوْ غَيْرَهُ فَقَدْ وَرَدَهُ، وَمَنْ الْمَجَازُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ
 مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١].

وقال الراغب - رَحِمَهُ اللَّهُ -: فِي مَفْرَدَاتِ الْقُرْآنِ (ورد). الْوُرُودُ أَصْلُهُ: قَصْدُ الْمَاءِ،
 ثُمَّ يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ. يُقَالُ: وَرَدْتُ الْمَاءَ أَرِدُ وَرُودًا فَأَنَا وَارِدٌ، وَالْمَاءُ مَوْرُودٌ، وَقَدْ
 أَوْرَدْتُ الْإِبِلَ الْمَاءَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣] وَالْوَرْدُ: الْمَاءُ
 الْمُرْشَحُ لِلْوُرُودِ، وَالْوَرْدُ: خِلَافُ الصَّدْرِ، وَالْوَرْدُ: يَوْمُ الْحُمَى إِذَا وَرَدَتْ،
 وَاسْتَعْمَلُ فِي النَّارِ عَلَى سَبِيلِ الْفُضَاعَةِ.

فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي مَعْنَى الْوُرُودِ، وَأَمَّا إِطْلَاقُ الْوُرُودِ عَلَى الدَّخُولِ فَيَحْتَاجُ إِلَى
 قَرِينَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال ابن الجوزي - رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ نَزْهَةُ الْأَعْيُنِ النَّوَاطِرُ (ص: ٦١٠) -: وَذَكَرَ
 أَهْلُ التَّفْسِيرِ أَنَّ الْوَرْدَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ:

أحدها: الدُّخُول، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي هُودٍ: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ (٩٨)، وَفِي الْأَنْبِيَاءِ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ (٩٨) لَوْ كَانَتْ هَهُنَا لَاءِ الْهَاءِ مَا وَرَدُوهَا. أَي: مَا دَخَلُوهَا.

وَالثَّانِي: الْحُضُور، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي مَرْيَمَ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ أَي: حَاضِرُهَا، وَقَدْ أَلْحَقَهُ قَوْمٌ بِالْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ.

وَالثَّلَاث: الْبُلُوغُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْقَصَصِ: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾.

وَالرَّابِع: الطَّلَبُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي يُوسُفَ: ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ﴾ أَي: طَالِبَ الْمَاءِ.

وَالْخَامِس: الْعَطَشُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي مَرْيَمَ: ﴿وَنَسَوْقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرِدَا﴾ (٨٦) أَي: عَطَاشًا.

قال الشوكاني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوُرُودَ لَا يَسْتَلْزِمُ الدُّخُولَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ فَإِنَّ الْمُرَادَ: أَشْرَفَ عَلَيْهِ، لَا أَنَّهُ دَخَلَ فِيهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ زُهَيْرٍ:

فَلَمَّا وَرَدَنَ الْمَاءَ زُرْقًا جَمَامُهُ وَضَعْنَ عِصِيَّ الْحَاضِرِ الْمُتَخَيِّمِ (١)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَلَفْظُ الْوُرُودِ وَالِدُخُولِ قَدْ يَكُونُ فِيهِ

إجمال، فقد يقال لمن دخل سطح الدار: إنه دخلها ووردها، وقد يقال لمن مر على السطح ولم يثبت فيها: إنه لم يدخلها.

فإن قيل: فلان ورد هذا المكان الرديء ثم نجاه الله منه، وقيل: فلان لم يدخله الله إياه، كان كلا الخبرين صدقاً لا منافاة بينهما^(١).

ويروى عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أنه قال: قَدْ يَرِدُ الشَّيْءَ وَلَمْ يَدْخُلْهُ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ ﴿وَوَرَدَتِ الْقَافِلَةُ الْبَلَدَ وَلَمْ تَدْخُلْهُ، وَلَكِنْ قَرُبَتْ مِنْهُ أَوْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ﴾^(٢).



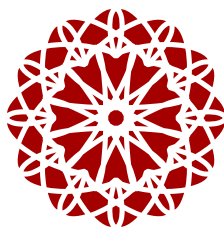
(١) درء تعارض العقل والنقل: (٤٩ / ٧).

(٢) ذكره جماعة من المفسرين ولم أجده مسنداً.

الفصل الرابع

في ذكر أثر ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وتخریجه

والحكم عليه



الفصل الرابع

في ذكر أثر ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - و تخريجه والحكم عليه:

نذكر في هذا الفصل - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - ما ورد عن عبد الله بن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في تفسير هذه الآية، وتتضح أهمية البحث والنظر في هذا الأثر وقوة تفسير ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بمعرفة مكانته - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - التي تظهر في أمور:

☞ كونه من السابقين الأولين أسلم قديما وهاجر الهجرتين، وشهد بدرا والمشاهد بعدها.

☞ قد كان ممن يخدم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - ويلازمه بل لازم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، حتى كان يقال عنه: صاحب النعل والوسادة، أي: نعل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - ووسادته.

☞ أخذهُ القرآن من فم رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - حتى كان أعلم الناس بكتاب الله، فقد قال عن نفسه - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كما في صحيح مسلم برقم: (٢٤٦٣): وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ! مَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ سُورَةٌ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ حَيْثُ نَزَلَتْ، وَمَا مِنْ آيَةٍ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَا أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا هُوَ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنِّي تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ، وَقَالَ: قَدْ قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بِضْعًا وَسَبْعِينَ سُورَةً، وَلَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - أَنِّي أَعْلَمُهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا أَعْلَمُ مِنِّي لَرَحَلْتُ إِلَيْهِ.

قَالَ شَقِيقٌ^(١): فَجَلَسْتُ فِي حَلْقِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَرُدُّ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَلَا يَعِيبُهُ.

❧ ثناء النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - عليه، فقد قال: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أَنْزَلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ، وَجَعَلَ يَقُولُ: سَلْ تُعْطَهُ».

❧ اعتناء أهل العلم بتفسير ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ومن ذلك إفراد تفسيره بالتصنيف، فقد صنفت عدة مصنفات في ذلك.

وبعد معرفة بعض الفقرات في مكانة هذا الصحابي الجليل في التفسير نشرع في المراد من هذا الفصل مستعينين بالله سبحانه فنقول:

الوارد عن ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في ما جعله أهل العلم تفسيراً للآية - على قسمين:

(١) ما روي عنه - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - من الآثار مع ذكر الآية.

(٢) ما روي عنه - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في الجواز على الصراط بدون ذكر الآية.

❧ القسم الأول: ما ورد فيه ذكر الآية وهي طريقان:

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ أَسْلَمَ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] قَالَ: الصَّرَاطُ عَلَى جَهَنَّمَ مِثْلُ حَدِّ السَّيْفِ، فَتَمُرُّ الطَّبَقَةُ الْأُولَى كَالْبَرْقِ،

(١) هو ابن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، ثقة من كبار التابعين، أدرك النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - ولم يره، وهو من تلاميذ ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

وَالثَّانِيَةُ كَالرَّيْحِ، وَالثَّلَاثَةُ كَأَجُودِ الْخَيْلِ، وَالرَّابِعَةُ كَأَجُودِ الْبَهَائِمِ. ثُمَّ يَمُرُّونَ
وَالْمَلَائِكَةُ يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

الطريق الأولى: طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

رواه الحاكم في المستدرک: (٣٧٥ / ٢)، والبيهقي في البعث: (٤١٢)،
عن عمرو بن طلحة، ورواه الطبري في تفسيره: (١١٠ / ١٦) عن النضر.
ورواه أسد بن موسى في الزهد، برقم: (٥٠)، ومن طريقه رواه الطبراني في
الكبير، برقم: (٩١٢٠)، ورواه الطبراني أيضا من طريق يحيى الحماني، برقم:
(٩٠٨٤)، ورواه هناد في الزهد، برقم: (٢٣٢)، ثلاثهم عن وكيع.
فكلهم (عمرو بن طلحة، والنضر بن شميل، ووكيع) عن إسرائيل، عن أبي
إسحاق، عن أبي الأحوص - عوف بن مالك بن نضلة - فذكره.

سند ابن جرير الطبري - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

خلاد بن أسلم: ثقة.

النضر: هو ابن شميل ثقة.

إسرائيل: هو ابن يونس ثقة.

أبو إسحاق: وهو السبيعي ثقة مدلس.

أبو الأحوص: ثقة، واسمه عوف بن مالك بن نضلة.

فهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وهو بسند هناد رجاله الصحيح غير أن
أبا إسحاق وهو السبيعي مدلس وقد عنعن، وهو من الطبقة الثالثة من المدلسين

كما ذكر العراقي في المدلسين، والحافظ في تعريف أهل التقديس، إلا أن للحديث شواهد، ولأبي إسحاق متابعات قاصرة تعضد الحديث.

هذا باعتبار الإعلال بعننة أبي إسحاق وإلا فقد اغتفرها جماعة من المحدثين^(١) لاسيما وشيخه هنا أبو الأحوص عوف بن مالك فقد سمع منه أبو

(١) ذكر الحافظ - رَحِمَهُ اللَّهُ - في تعريف أهل التقديس: (١٣) -: في حق الطبقة الثالثة - أن من المحدثين من قبل عنعتهم، وهذا ظاهر في صنيع جماعة من الأئمة لا يعلنون بذلك، وعلى سبيل المثال: الإمام الطبري - رَحِمَهُ اللَّهُ - فقد ذكر في تهذيب الآثار (١٥٦/٣) حديث علي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قال لما دخل عليه عمار بن ياسر: «مَرْحَبًا بِالطَّيِّبِ الْمُطَيِّبِ» ثم قال: وَهَذَا خَبَرٌ عِنْدَنَا صَحِيحٌ سَنَدُهُ، وَقَدْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَذْهَبِ الْآخَرِينَ سَقِيمًا غَيْرَ صَحِيحٍ، لِعِلَلٍ: أَحَدُهَا: ...، وَالرَّابِعَةُ: أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ عِنْدَهُمْ مُدَلِّسٌ، وَلَا يُحْتَجُّ عِنْدَهُمْ مِنْ خَبَرِ الْمُدَلِّسِ بِمَا لَمْ يَقُلْ فِيهِ: حَدَّثَنَا، وَسَمِعْتُ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ. اهـ

فهذا يبين ما عليه بعض المحدثين من عدم الإعلال بعننة أبي إسحاق السبيعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، وممن سار على هذا من محدثي هذا العصر: الشيخ مقبل الوادعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في صحيحه الذي سماه بـ: (الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين) فقد ذكر فيه جملة من الأحاديث من طريق أبي إسحاق التي عنعن فيها فلم يصرح بالتحديث، وحكم عليها - رَحِمَهُ اللَّهُ - بالصحة جريا منه على مذهب طائفة من المحدثين، فلا غضاضة ولا إنكار عليه في ذلك، وحتى يتضح لك ذلك أذكر لك حديثين منها:

حديث رقم: (٨٤٣): قال الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللَّهُ - برقم: (٣٦٧٣): حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، قَالَ: «إِذَا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْبَاقِي، يَهْبِطُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يَسْطُرُ يَدَهُ، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى سَوْلُهُ؟ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ، حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ».

إسحاق كثيرا. (١)

قال الإمام الوادعي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح.

وحديث رقم: (٨٧٧)، قال الإمام محمد بن حبان - رَحِمَهُ اللَّهُ - كما في الإحسان (١١ / ٨) - :
أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : «نَحْنُ الْآخِرُونَ الْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمْ الْأَسْفَلُونَ، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ وَمِنْ خَلْفِهِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَيَحْتِثِي بِثَوْبِهِ».

قال الشيخ مقبل - رَحِمَهُ اللَّهُ - : هذا حديث صحيح. وانظر: الصحيح المسند أحاديث رقم (٨٦٧)، (٨٦٧)، (٨٧٠).

(١) قلت: وهذا مما يزيد هذه الطريق قوة في عدم الإعلال بعننة أبي إسحاق أن شيخ أبي إسحاق في هذا الأثر هو أبو الأحوص، وقد أكثر عنه أبو إسحاق كثيرا، كما **قال عبد الله بن أحمد** - في العلل ومعرفة الرجال، برقم: (٥٠٧٦) - : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبِي، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: كَيْفَ كَانَ أَبُو الْأَحْوَصِ يُحَدِّثُكُمْ؟ قَالَ: كَانَ يَسْكُبُهَا عَلَيْنَا فِي الْمَسْجِدِ، يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ. وإسناده صحيح كما ترى.

ولهذا **قال محمد طلعت** - في معجم المدلسين (٣٥٩) - :

قال شيخنا محمد عمرو بن عبد اللطيف - حَفِظَهُ اللَّهُ - ونفع المسلمين بعلمه - : رواية أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لا تُعَلَّ بعننة أبي إسحاق السبيعي، إذ أن أبا إسحاق السبيعي قد امتلأت ضلوعه من أحاديث أبي الأحوص عوف بن مالك بن نضلة، فقد صح عن أبي إسحاق أنه سُئِلَ: كيف كان يحدثكم أبو الأحوص؟ فقال: كان يسكبها علينا في المسجد: حدثنا عبد الله، حدثنا عبد الله. يعني أن أبا الأحوص أغرقهم من حديث ابن مسعود، فمثل هذا يبعد في المعتاد أن يحتاج إلى أن يدلس حديثاً عن أبي الأحوص، لأن أبا الأحوص قد أغرقه من حديثه عن ابن مسعود، هذا هو الأصل، والنادر الذي يخالف الأصل لا حكم له، ولا يلجأ إليه إلا مع وجود القرائن أو الأدلة عليه.

قال ابن كثير - رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره لأثر ابن مسعود - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - في تفسيره:-
وَلِهَذَا شَوَاهِدٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ
وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ** - (١).

الطريق الثانية: طريق مرة عن ابن مسعود - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** -.

ولمرة الهمداني عنه ثلاث طرق بالفاظ متغايرة:

الأولى: طريق الشعبي عن مرة الهمداني عن ابن مسعود.

رواها الحاكم: (٨ / ٤٢٠)، ولفظها: ﴿إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قال: إلا داخلها.

وهي رواية شديدة الضعف، ففي سندها داود بن الزبرقان متروك، وقد كُذِبَ (٢).

(١) طريق حصين عن مرة الهمداني عن ابن مسعود - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** -.

رواها سعيد بن منصور في سننه، برقم: (١٧٤)، ولفظه: (الصراط على النار يمر أولهم). وهي طريق ضعيفة، ففي إسناده سويد بن عبد العزيز ضعيف، بل تركه الإمام أحمد، وليس في طريق حصين ذكر الآية.

(١) تفسير ابن كثير (٥ / ٢٥٤)، وقد تقدم ذكر الأحاديث التي أشار إليها ابن كثير - **رَحِمَهُ اللَّهُ** - الفصل الرابع.

(٢) قال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن المديني: كتبت عنه شيئاً يسيراً، ورميت به وضعفه جداً. وقال الجوزجاني: كذاب. وقال يعقوب بن شيبه وأبو زرعة: متروك. تهذيب التهذيب (١ / ٥٦٣)

(٢) طريق السدي عن مرة الهمداني عن ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

والسدي: هو إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير، وللسدي عن مرة طرق:

الأولى: طريق إسرائيل (مرفوعة):

أخرجها الترمذي، برقم: (٣٣٦٩)، والحاكم، برقم: (٣٤٢١)، والدارمي، برقم: (٢٨٥٢)، عن عبيد الله بن موسى به.

وأخرجه أحمد، برقم: (٤١٤١) عن عبد الرحمن بن مهدي به بلفظ: (يرد الناس النار ثم يصدرون عنها).

وأخرجه أبو يعلى، برقم: (٥٢٨٢)، عن عبد الرحمن بن مهدي بلفظ: (يدخل الناس كلهم النار ثم يصدرون عنها بأعمالهم).

كلاهما (عبيد الله بن موسى، وعبد الرحمن بن مهدي)، عن إسرائيل، عن السدي، عن مرة، عن ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

الثانية: طريق شعبة (موقوفة):

أخرجها الترمذي، برقم: (٣٣٧٠)، والحاكم، برقم: (٨٧٤٣) بلفظ: (يردونها ثم يصدرون).

وأحمد، برقم: (٤١٢٨) بلفظ: (يدخلونها أو يلجونها ثم يصدرون عنها).

وقد تعمد شعبة وقف الحديث.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قُلْتُ لِشُعْبَةَ: إِنَّ إِسْرَائِيلَ حَدَّثَنِي عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ مُرَّةَ، عَنْ

عَبْدُ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، قَالَ شُعْبَةُ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنَ السُّدِّيِّ مَرْفُوعًا، وَلَكِنِّي أَدْعُهُ عَمْدًا.

قال المبار كفوري - رَحِمَهُ اللَّهُ -: قَوْلُهُ: (وَلَكِنِّي أَدْعُهُ عَمْدًا) أَي: أَتْرُكُهُ، يَعْنِي: أَتْرُكُ رِوَايَتَهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، وَلَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ التَّرْكِ فَلْيَتَأَمَّلْ (١).

وقال ابن رجب - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ولم يرفعه شعبة مع أنه أقر بأن السدي حدثه به مرفوعًا. قَالَ الدارقطني: يحتمل أن يكون مرفوعًا (٢).

الثالثة: طريق داود بن الزبرقان (موقوفة):

أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٥ / ٥٩٤)، ولفظها: ﴿وَارِدُهَا﴾ قال: دَاخِلُهَا بل هي موجودة وداود متروك، وقد كُذِّب.

الرابعة: طريق أسباط (موقوفة):

ذكرها **ابن كثير - رَحِمَهُ اللَّهُ -** في تفسيره (٥ / ٢٥٤) **فقال:** رواه ابن أبي حاتم، ولفظها: (يَرِدُ النَّاسُ جَمِيعًا الصَّرَاطَ، وَوُرُودُهُمْ قِيَامُهُمْ حَوْلَ النَّارِ). أسباط: هو ابن نصر الهمداني.

قال الحافظ - رَحِمَهُ اللَّهُ في التقريب -: بسكون الميم، أبو يوسف، ويقال: أبو نصر: صدوق كثير الخطأ يُعْرَبُ.

ثم وجدت للسدي طريقًا **خامسة** ذكرها **ابن رجب** - في كتابه التخويف من

(١) تحفة الأحوزي: (٨ / ٤٨٢).

(٢) التخويف من النار كما في مجموع رسائل ابن رجب (٤ / ٣٥٣).

النار (٢٤٧) - **فقال:** ورواه الحكم بن ظهير عن السدي، عن مرة، عن عبد الله، فرفع آخر الحديث، ولفظ حديثه: قَالَ عبد الله: (الورود ليس بالدخول فيها، ولكنه حضورها والوقوف عليها، مثل الدابة ترد الماء ولا تدخله)، ثم قَالَ عبد الله: قَالَ رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - : «يضع الله الصراط على جهنم، فيجوز العباد عليه» وذكر الحديث بطوله، وفي آخره: «ولو قيل لأهل النار: إنكم ماكثون في النار عدد كل حصاة في الدنيا سنة لرجو، وقالوا: لا بد أنا مخرجون، ولو قيل لأهل الجنة: إنكم ماكثون في الجنة عدد كل حصاة في الدنيا سنة حزنوا، وقالوا: لا بد أنا مخرجون، ولكن الله جعل لهم الأبد، ولم يجعل لهم الأمد»^(١). والحكم بن ظهير ضعيف. اهـ

فهذه خمس طرق عن السدي، عن مرة، عن ابن مسعود - كما ترى - حصل فيها اختلاف من وجهين:

الوجه الأول: في الإسناد (من حيث الرفع والوقف).

الوجه الثاني: في المتن (فألفاظها متغايرة متباينة).

أما **الوجه الأول:** وهو الرفع والوقف، فجميع روايات حديث ابن مسعود - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - في تفسير الآية موقوفة عليه، فقد رواها عنه: أبو الأحوص، ومرة الهمداني موقوفا، وإنما حصل الاختلاف في رواية مرة، فرواه عن مرة: (الشعبي، وحصين، والسدي) فأوقفاه على أن روايتهما ضعيفة كما تقدم - ورفع السدي

(١) مجموع رسائل ابن رجب: (٤/٣٥٣).

تارة وأوقفه تارة أخرى، فرواه عن السدي خمسة: (إسرائيل، وشعبة، وداود، وأسباط، والحكم بن ظهير)، أوقفه: داود، وأسباط، والحكم، وسمعه شعبة مرفوعاً وتعتمد روايته عن السدي موقوفاً، فلم يرفعه من هؤلاء إلا إسرائيل، فترجح أن الحديث موقوف، وأن رواية الرفع شذبه السدي، بل اضطرب فيها: فتارة يرويه موقوفاً، وتارة يرويه مرفوعاً، على أن السدي مختلف فيه، وقد وصف بكثرة الوهم والخطأ، فلعل هذا من تلك الأوهام والأخطاء، والله أعلم.

وقد صحح ابن كثير الوقف - كما في الفتن والملاحم (١١٦/٢) -. فقال: والموقوف أصحُّ، والله أعلم.

وأما **الثاني**: وهو اختلاف الألفاظ، فقد تنوعت واختلفت الألفاظ في رواية السدي اختلافاً بينا متبايناً، فإنه تارة يقول: (يرد الناس النار)، وتارة: (يدخل الناس كلهم النار)، وتارة: (يردونها، وورودهم قيامهم حول النار)، وتارة يقول: (يدخلونها أو يلجونها)، وتارة يقول: (الورود ليس بالدخول فيها، ولكنه حضورها والوقوف عليها، مثل الدابة ترد الماء ولا تدخله).

فيظهر - والله أعلم - أن السدي لم يضبط الحديث بل اضطرب فيه سنداً كما سبق في الوجه الأول ومتناً كما ترى هنا وخالف فيه الثقات الأثبات، فقد رواه أبو الأحوص، ومرة من طريق: حصين، وأبو الزعرار، وقيس بن السكن، وأبو عبيدة - مرسل -، ومسروق، كلهم بألفاظ متقاربة: (يمر الناس الصراط)، (الصراط على جهنم)، وليس في روايتهم دخول الناس جميعاً النار كما سيأتي.

على أن الحديث قد صححه على ظاهر إسناده العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - ، وكذا محققو مسند أحمد، طبعة الرسالة، لكن قد **قال ابن الصلاح** - رَحِمَهُ اللهُ - في المقدمة: **وَرُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: الْبَابُ إِذَا لَمْ تُجْمَعْ طَرَفُهُ لَمْ يُتَبَيَّنْ خَطْوُهُ.**

ثم وجدت في نسختي من تفسير ابن كثير مما مر بنا دراسته على يدي **شيخنا يحيى** - **حَفِظَهُ اللهُ**، في دار الحديث بدماج - أنه - **حَفِظَهُ اللهُ** ورعاه - **قال** في تعليقه على الآية من سورة مريم عند الحديث ما نصه: (هذا من تلفيقات السدي). فلما وجدت ذلك حمدت الله كثيرا أن وجدت من محدثي العصر من سبقني إلى هذا الحكم، فله الحمد والمنة.

وحاصل ما تقدم أن رواية السدي معلة لعدة أمور:

الأولى: رفعه للحديث، والصحيح وقفه، فقد خالف أكثر من خمسة رواة في رفعه وهم أوثق منه وقد أوقفوه.

الثانية: تعمد شعبة لوقف الحديث مع أنه قد سمعه من السدي مرفوعا، وهذا نوع إعلال.

الثالثة: اضطراب السدي في متن الحديث اضطرابا بينا واضحا فإنه تارة يقول: في معنى الورود: (الدخول فيها)، وتارة يقول: (ليس بالدخول فيها)، وتارة يقول: (قيامهم حول النار).

الرابعة: مخالفة رواية السدي للروايات الكثيرة في أن ابن مسعود يفسر الورود

بالمروور على الصراط.

الخامسة: مخالفة السدي واختلافه في ألفاظها وعدم تحمله لذلك الاختلاف فهو صدوق يهمل.

السادسة: ذكر ابن عدي لهذا الحديث في ترجمة السدي في الضعفاء، مما يشير إلى خطأ السدي فيه، والله أعلم.

❦ **القسم الثاني:** وهو ما جاء عن ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مما لم يرد فيه ذكر الآية:

وهذا القسم نذكر فيه طرق حديث ابن مسعود الذي ذكر فيه شيء من أحوال القيامة وأهوالها، ومن ذلك ذكر الصراط والمروور عليه، وهذه الطرق كما يلي (١):

الأولى: طريق أبي الزعراء - عبد الله بن هاني - (٢) عن ابن مسعود:

رواها ابن أبي شيبة، برقم: (٣٧٦٣٧)، والحاكم: (٤ / ٦٤١)، والطبراني في المعجم الكبير برقم: (٩٧٦١)، ولفظه: عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ، قَالَ: ذَكَّرُوا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ الدَّجَالَ فَقَالَ: تَفْتَرِقُونَ أَيُّهَا النَّاسُ ثَلَاثَ فِرَاقٍ: فِرْقَةٌ تَتَّبِعُهُ، وَفِرْقَةٌ تَلْحَقُ بِأَرْضِ آبَائِهَا مَنَابِتِ الشَّيْخِ، وَفِرْقَةٌ تَأْخُذُ شَطْرَ هَذَا الْفُرَاتِ فَيَقَاتِلُهُمْ... وفيه: ثُمَّ يَأْمُرُ بِالصَّرَاطِ فَيَضْرِبُ عَلَى جَهَنَّمَ، فَيَمُرُّ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ زُمَرًا، أَوْائِلُهُمْ كَلَمَحِ الْبَرْقِ، ثُمَّ كَمَرِ الرِّيحِ، ثُمَّ كَمَرِ الطَّيْرِ، ثُمَّ كَأَسْرَعَ الْبَهَائِمِ.

(١) وقد استفدت أكثر هذه الطرق مع رجوعي إلى مصادرهما من تحقيق سعد آل حميد على

سنن سعيد بن منصور.

(٢) وقد تصحف في بعض المصادر إلى أبي الزهراء.

والسند إلى أبي الزعراء سند حسن.

وأما أبو الزعراء فقد **قال علي بن المديني - رَحِمَهُ اللَّهُ -**: عامة رواية أبي الزعراء، عن عبد الله بن مسعود، ولا أعلم أحدا روى عنه إلا سلمة بن كهيل، واسمه عبد الله بن هانئ.

وقال النسائي نحو ذلك، [تهذيب الكمال: (١٦ / ٢٤٠)].

نعم **قال ابن سعد - رَحِمَهُ اللَّهُ -**: كان ثقة ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب: (٢ / ٤٤٨).

لكن حديثه هذا فيه مخالفة، وقد نص البخاري أنه لا يتابع على حديثه.

قال العقيلي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: سَمِعَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَفِيهِ كَلَامٌ لَيْسَ فِي حَدِيثِ النَّاسِ، حَدَّثَنِي آدَمُ قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَانِئٍ - أَبُو الزَّعْرَاءِ الْكِنْدِيُّ - كُوفِيٌّ سَمِعَ ابْنَ مَسْعُودٍ، سَمِعَ مِنْهُ سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ فِي الشَّفَاعَةِ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ. [الضعفاء: (٢ / ٣١٤)]^(١).

(١) تنبيه: اختلف حكم الشيخ الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ - على هذا الحديث فقد **قال** - كما في موسوعة العقيدة (٦ / ٣٠٦): رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي الزعراء، واسمه: عبد الله بن هانئ الأزدي، وقد وثقه ابن سعد وابن حبان، والعجلي، ولم يرو عنه غير ابن أخته سلمة بن كهيل.

وأما في تعليقه على شرح الطحاوية (٤١٠) فقد **قال**: ضعيف وله حكم المرفوع، لكنه منقطع بين أبي الزعراء، واسمه: يحيى بن الوليد، لم يرو عن أحد من الصحابة، بل عن بعض التابعين، ثم إن في الحديث فقرة لم تذكر هنا مخالفة لحديث صحيح.

وقد أورد حديثه هذا العقيلي في الضعفاء، وابن عدي في الكامل (٣٨٩ / ٥).

الثانية: طريق قيس بن السكن عن ابن مسعود:

ولفظه: إِذَا حُشِرَ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَامُوا أَرْبَعِينَ، عَلَى رُؤُوسِهِمُ الشَّمْسُ، شَاخِصَةً أَبْصَارُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ...، فَيَمْضُونَ عَلَى الصِّرَاطِ كَالْبَرْقِ وَكَالرَّيحِ، وَكَحُضْرِ الْفَرَسِ، وَكَاشْتِدَادِ الرَّجْلِ، حَتَّى يَبْقَى آخِرُ النَّاسِ نُورُهُ عَلَى إِبْهَامِ رِجْلِهِ مِثْلُ السَّرَاجِ، فَأَحْيَانًا يُضِيءُ لَهُ وَأَحْيَانًا يَخْفَى عَلَيْهِ.

أخرجها إسحاق، كما في المطالب العالية، برقم: (٤٥٣٩)، والدارقطني في رؤية الله: (١٦٤)، كلاهما من طريق الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن قيس به.

قال الحافظ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: إسناده صحيح متصل، رجاله ثقات.

قلت: وهو كما قال.

الثالثة: طريق أبي عبيدة عن ابن مسعود:

فوهم - رَحِمَهُ اللَّهُ - في اسم أبي الزعراء في تعليقه على الطحاوية، وبناءً على ذلك حكم على الحديث بالانقطاع، غير أنه نبه على وجود لفظ منكر في الحديث يخالف ما في الصحيحين، وهو قوله: «يَكُونُ أَوَّلُ شَافِعٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جَبْرِيلُ، ثُمَّ إِبْرَاهِيمُ، ثُمَّ مُوسَى، أَوْ قَالَ: عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ» قَالَ سَلَمَةُ: ثُمَّ يَقُومُ نَبِيُّكُمْ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، رَابِعًا.

وقد سبقه إلى هذا الهشمي - في مجمع الزوائد (٣٣٠ / ١٠) - فقد قال: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ، مُخَالِفٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «أَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ». وقد سبقني في التنبيه على وهم الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ - محقق سنن سعيد بن منصور.

ولفظه: يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ: فَيُنَادِي مُنَادٍ...، وَيَمُرُّونَ عَلَى الصِّرَاطِ، وَالصِّرَاطُ كَحَدِّ السَّيْفِ، دَخُضْ مَزَلَّةً، فَيَقَالُ: انْجُوا عَلَى قَدَرِ نُورِكُمْ.

أخرجها إسحاق كما المطالب العالية، برقم: (٤٥٣٩)، والدارقطني، وهي مقرونة برواية قيس التي قبلها، وهي عند الطبراني أيضا في الكبير، برقم: (٩٧٦٤)، والسند إلى أبي عبيدة صحيح، غير أنه لم يسمع من أبيه كما هو معلوم، نص على عدم سماعه منه ابن معين وابن أبي حاتم وشعبة، **وقال الترمذي:** لا يعرف اسمه، ولم يسمع من أبيه شيئا. كما في تهذيب الكمال (١٤ / ٦٢).

الرابعة: طريق مسروق عن ابن مسعود:

عند الطبراني في الكبير، برقم: (٩٧٦٣) ولفظه: يَجْمَعُ اللهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ...، وَالرَّبُّ -**عَلَيْهِ السَّلَامُ**- أَمَامَهُمْ، حَتَّى يَمُرَّ فِي النَّارِ فَيَبْقَى أَثَرُهُ كَحَدِّ السَّيْفِ دَخُضْ مَزَلَّةً.

ولفظه عند الحاكم، برقم: (٣٤٢٤): يَمُرُّونَ عَلَى الصِّرَاطِ، وَالصِّرَاطُ كَحَدِّ السَّيْفِ، دَخُضْ مَزَلَّةً، فَيَقَالُ: انْجُوا عَلَى قَدَرِ نُورِكُمْ.

أخرجه -الحاكم والطبراني- من طريق أبي خالد الدالاني، عن المنهال، عن أبي عبيدة، عن مسروق، عن ابن مسعود -**رَضِيَ اللهُ عَنْهُ**-.

إسناد الطبراني رجاله ثقات غير أبي خالد الدالاني مختلف فيه.

قال أبو حاتم: صدوق ثقة^(١).

(١) تهذيب التهذيب: (٤ / ٥١٥).

وقال أبو أحمد الحاكم: لا يتابع في بعض حديثه.

قلت: أما حديثه هذا فقد توبع عليه كما سيأتي.

وقال ابن سعد: منكر الحديث^(١).

وقال ابن معين^(٢) والنسائي: لا بأس به.

وجمع الحافظ ابن حجر بين أقوالهم فيه فقال: صدوق يخطئ كثيرا، وكان يدلّس.

وقال الذهبي ما أنكره حديثا على جودة إسناده، وأبو خالد شيعي منحرف.

قال الألباني - في الصحيحة (٢/ ٦٢٠) -: ثم هو مختلف فيه.

قلت: قد ضعفه الشيخ الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - في مواضع متفرقة كثيرة^(٣)، وأما قوله: (ولم يذكر أحد أنه شيعي) فقد ذكر الحاكم أن عنده انحرافا عن السنة في ذكر الصحابة.

وأقل أحوال الدالاني أن يكون ضعيفا يعتبر به.

وقد توبع أبو خالد متابعة تامة، فقد أخرج الحديث الطبراني، برقم: (٩٧٦٣) وعبد الله بن أحمد في السنة، برقم: (١٢٠٣)، وقال البيهقي: روي عن زيد بن أبي

(١) تهذيب التهذيب: (٥١٥ / ٤).

(٢) ووثقه ابن معين وغيره، كما في تعريف أهل التقديس: (١ / ١٦٠).

(٣) من تلك المواضع: عند حديث رقم (١٦٤٧) و(٢٤٣٢) من السلسلة الصحيحة وذكره ضمن شيوخ شعبة الضعفاء، انظر: السلسلة الضعيفة (٢ / ٢٨٣).

أنيسة عن المنهال به (١).

وزيد بن أبي أنيسة: ثقة. وثقه ابن معين والحاكم، وابن سعد والذهبي، وذكر ابن خلفون أن الذهلي وابن نمير والبرقي وثقوه (٢).

فيظهر بمجموع هذه الطرق أن حديث عبد الله بن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - صالح للاحتجاج به، والله أعلم.

ثم وقفت بعد ذلك على كلام **للدارقطني - رَحِمَهُ اللَّهُ -** في كتابه العلل (٥ / ٢٤٤): وفيها ترجيح طريق المنهال، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا. وإليك نص الكلام:

قال: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : يُجْمَعُ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ، وَفِيهِ صِفَةُ الْجَنَّةِ، فَقَالَ: يَرْوِيهِ الْمَنْهَالُ بْنُ عَمْرٍو وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، وَأَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ، عَنِ الْمَنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَرَفَعَهُ زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ مِنْ أُولِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَرَفَعَهُ أَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ فِي آخِرِهِ. وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمَنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، فَقَالَ: عَنْ قَيْسِ بْنِ السَّكَنِ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مَسْرُوقًا، وَوَقَفَ ... الْحَدِيثُ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ أَبِي الْمُسَاوِرِ، عَنِ الْمَنْهَالِ، بِإِسْنَادِ الْأَعْمَشِ إِلَّا أَنَّهُ رَفَعَهُ

(١) في البعث (٣٩٩).

(٢) تهذيب التهذيب: (١ / ٦٥٩).

إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - .

وَرَوَاهُ إِدْرِيسُ الْأَوْدِيُّ، عَنِ الْمُنْهَالِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ السَّكَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَوْفُوًّا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا عُبَيْدَةَ، وَلَا مَسْرُوقًا.

وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، فَقَالَ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَوَهُمَ فِيهِ. قَالَ ذَلِكَ هِيَاجُ بْنُ بَسْطَامٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ.

وَالصَّحِيحُ عَنِ الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا. اهـ
وقد تقدم تخريج حديث أبي خالد الدَّالَانِيِّ، وَزَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ عَنِ الْمُنْهَالِ بِهِ قَرِيبًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

ويتحصل مما تقدم عدة أمور:

❧ أنه قد ثبت عن ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مرفوعاً إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - ذكر الصراط والمروءة عليه.

❧ وثبت عن ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - صريحاً من قوله تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] أنه قال: وَرُودُهَا الصِّرَاطُ.

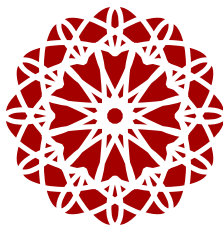
❧ وأن القول بأن الورد هو الدخول لم يثبت عنه - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كما تقدم بيان ذلك كله، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.



الخَامِسُ الْفَصْلُ

في ذكر الجواب عن حجج ومزاعم الطائفة

التي قالت: الورود بمعنى الدخول



الفصل الخامس

في ذكر الجواب عن حجج ومزاعم الطائفة التي قالت: الورود بمعنى الدخول

ذكرنا في الفصلين الماضيين الحجج الواضحة في تفسير الورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، وأن المراد به المرور على الصراط، فكان هذا القول هو القول الصحيح الذي رجحه جماعة من المحققين، وهو التفسير النبوي على صاحبه - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -، وهو الذي ينبغي القول به وعدم التعرّيج على ما سواه لما له من البراهين الجلية والدلائل القوية.

ولما كان الأمر كذلك كان لزاماً على أهل العلم القائلين بهذا التفسير الصحيح أن يجيبوا على استدالات خصومهم، وأن يدحضوا حجج مخالفينهم، حتى يصفو لهم الاستدلال، ويتضح ما قالوه من المقال، ولا يبقى شك ولا لمخالفينهم مجال، وهذا مسلك يسلكه أهل العلم بعد بسطهم للمسائل وسردهم للأقوال فيها وترجيح ما كان راجحاً منها، فهم بعد هذا كله يميلون على أقوال المخالفين فيفندونها ويبينون ضعف ما كان ضعيفاً منها، ويوجهون الأدلة، فيظهرون وجهها الصحيح في الاستدلال، وقد يكون دليل المخالف صحيحاً إلا أن غيره أصح منه أو ينسخه أو يترجح عليه بأي مرجح من المرجحات، والحاصل: أنه لا بد من النظر في أدلة المخالف والإجابة عنها.

وقد جعلت هنا فصلين مستقلين هذا أولهما وثانيهما الفصل الذي يليه أذكر

في هذا الفصل -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- الجواب عن حجج أصحاب القول الأول -القائلين بأن الورد في الآية الدخول -سواء كان احتجاجهم بآية أو حديث ، وأما الجواب عن استدلالهم بالأثرين الشهيرين أثر ابن عباس وابن رواحة رضي الله عنهما فهو ما سيأتي في الفصل الذي يلي هذا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-.

فأقول مستعينا بالله:

الجواب عن حجج من زعم أن الورد في الآية هو الدخول في النار وأنه عام لجميع الناس مؤمنهم وكافرهم فنجعلها على أقسام فنقول:

❦ القسم الأول: الجواب على ما احتجوا به من كتاب الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-:

❦ أولاً: ما احتجوا به من الآيات التي ورد فيها ذكر ورود النار وأن جميعها بمعنى الدخول، قالوا: فتحمل آية مريم على ذلك.

الآية الأولى: استدلالهم بقول الله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ ﴿٩٨﴾ [هود: ٩٨].

هذا الآية الأولى من الآيات التي حملوا آية مريم عليها، وقالوا: الورد في الآيتين هو الدخول.

والرد عليهم من وجوه:

الوجه الأول: بيان معنى الإيراد في قوله: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ﴾ [هود: ٩٨].

الإيراد: جَعَلَ الشَّيْءَ وَارِدًا: أَي قَاصِدًا الْمَاءَ، وَالَّذِي يُورِدُهُمْ: هُوَ الْفَارِطُ، وَيُقَالُ لَهُ: الْفَرَطُ.

وَالْوَرْدُ - بِكَسْرِ الْوَاوِ - : الْمَاءُ الْمَوْرُودُ، وَهُوَ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، مِثْلُ ذَبْحٍ وَفِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ ﴿٩٨﴾ [هود: ٩٨] اسْتِعَارَةُ الْإِيرَادِ إِلَى التَّقَدُّمِ بِالنَّاسِ إِلَى الْعَذَابِ، وَهِيَ تَهْكُمِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْإِيرَادَ يَكُونُ لِأَجْلِ الْإِنْتِفَاعِ بِالسَّقْيِ، وَأَمَّا التَّقَدُّمُ بِقَوْمِهِ إِلَى النَّارِ فَهُوَ ضِدُّ ذَلِكَ (١).

الوجه الثاني: أن فرعون هو الوارد بالنسبة لهم.

قال الراغب الأصفهاني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: الْوَارِدُ: الَّذِي يَتَقَدَّمُ الْقَوْمَ فَيَسْقِي لَهُمْ (٢).

وقال أبو جعفر ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: يَتَقَدَّمُ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقْدُمُهُمْ، فَيَمْضِي بِهِمْ إِلَى النَّارِ حَتَّى يُورِدُهُمُوهَا، وَيَصْلِيهِمْ سَعِيرُهَا. ﴿وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ ﴿٩٨﴾ [هود: ٩٨] يَقُولُ: وَبِئْسَ الْوَرْدُ الَّذِي يَرِدُونَهُ، وَبِنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ (٣).

وقال ابن كثير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَكَأَنَّ أَتْبَعُوهُ فِي الدُّنْيَا وَكَانَ مُقَدَّمَهُمْ وَرَئِيسَهُمْ كَذَلِكَ هُوَ يَقْدُمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ فَأَوْرَدَهُمْ إِيَّاهَا، وَشَرِبُوا مِنْ حِيَاضِ رَدَاهَا، وَلَهُ فِي ذَلِكَ الْحِظُّ الْأَوْفَرُ مِنَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ...، وَكَذَلِكَ شَأْنُ الْمَتَّبِعِينَ يَكُونُونَ مُوفِّرِينَ فِي الْعَذَابِ يَوْمَ الْمَعَادِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٢٨﴾ [الأعراف: ٣٨] وَقَالَ تَعَالَى إِخْبَارًا عَنِ الْكُفْرَةِ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي النَّارِ:

(١) انظر: تفسير ابن عاشور: (١٥٦/٥).

(٢) مفردات القرآن.

(٣) تفسير ابن جرير (٥٦١/١٢).

﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾ (٦٧) رَبَّنَا إِنَّا هُمْ ضَعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ ﴿[الأحزاب: ٦٧] الآية.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجَهْمِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «امْرُؤُ الْقَيْسِ حَامِلٌ لِيَوَاءِ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ إِلَى النَّارِ» (١)(٢).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَكَمَا تَقَدَّمَهُمْ فَرَعَوْنُ فَسَلَكَ بِهِمْ فِي الْيَمِّ فَأَضَلَّهُمْ وَمَا هَدَاهُمْ إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ، كَذَلِكَ ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَيَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ (٩٨) [هود: ٩٨].

قلت: فيظهر لنا معنى قوله تعالى: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ أي: أن فرعون - لعنه الله - يورد قومه يوم القيامة النار، بحيث أنه يتقدم قومه وهم خلفه يتبعونه كما كان حالهم في الدنيا، فقد قادهم في الدنيا إلى الكفر والضلال فيوردهم يوم القيامة نار جهنم، فهو واردهم بمنزلة وارد الماء الذي يتقدم القوم ولكن إلى جهنم، ولا

(١) قال الشيخ الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: منكر.

أبو الجهم: هو الواسطي، سئل **أبو زرعة** عن أبي الجهم الذي روى عنه هشيم **فقال:** واهي الحديث. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٣٥٤ / ٩).

وقال ابن عبد البر: لا يصح حديثه. تعجيل المنفعة: (٤٢٧ / ٢).

وقال ابن حبان: يروي عن الزهري ما ليس من حديثه، لسان الميزان: (٤١ / ٩). انظر: تحقيق المسند، ط: الرسالة، والسلسلة الضعيفة، برقم: (٢٩٣٠).

(٢) كما في تفسيره: (٣٤٨ / ٤).

شك أن ورودهم هنا ليس المراد به مجرد الوصول، أو الموافقة إلى جهنم فحسب بل زيادة على ذلك، وهو دخولهم إياها؛ لأن الله يقول: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ (٤٦) [غافر: ٤٦].

الآية الثانية: استدلالهم بقوله الله تعالى: ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرِدًا﴾ (٨٦) [مريم: ٨٦].

والرد عليهم أن قوله: ﴿وَرِدًا﴾: فالورد أصله السير إلى الماء، وهو غالبا للعطاش، أي: لا يسير إلى الماء ويردها إلا عطشان غالبا، ولهذا قال جماعة من السلف: ﴿وَرِدًا﴾ أي: عطاشا.

قال أبو جعفر ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ - في قوله: ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرِدًا﴾ (٨٦) -: يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: وَنَسُوقُ الْكَافِرِينَ بِاللَّهِ الَّذِينَ أَجْرَمُوا إِلَى جَهَنَّمَ عَطَاشًا (١).

وقال ابن كثير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَأَمَّا الْمُجْرِمُونَ الْمُكَذِّبُونَ لِلرُّسُلِ الْمُخَالِفُونَ لَهُمْ، فَإِنَّهُمْ يُسَاقُونَ عُنْفًا إِلَى النَّارِ، ﴿وَرِدًا﴾ عَطَاشًا، قَالَهُ عَطَاءٌ (٢)، وَابْنُ عَبَّاسٍ (٣)،

(١) كما في تفسيره: (٦١٣/١٥).

(٢) لم أجده مستندا، وذكر عطاء هنا زيادة في بعض النسخ.

(٣) إسناده حسن: رواه ابن جرير الطبري: (٦٣١/١٥) وغيره، وهو معلق في صحيح البخاري.

وَمُجَاهِدٌ^(١)، وَالْحَسَنُ^(٢)، وَقَتَادَةُ^(٣)، وَغَيْرُ وَاحِدٍ^(٤). وَهَاهُنَا يُقَالُ: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾^(٥) [مريم: ٧٣].

قلت: ويدل على صحة هذا التفسير ويؤيده بقوة ما رواه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَذُنٌ مُؤَذِّنٌ: تَتَّبِعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأَنْصَابِ إِلَّا يَتَسَاقُطُونَ فِي النَّارِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، بَرٌّ أَوْ فَاجِرٌ، وَغُيَّرَتْ أَهْلُ الْكِتَابِ، فَيُدْعَى الْيَهُودُ، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَنْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عَزِيرَ ابْنِ اللَّهِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ، مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ، فَمَاذَا تَبْعُونَ؟ فَقَالُوا: عَطِشْنَا رَبَّنَا فَاسْقِنَا، فَيُسَارُّ: أَلَا تَرُدُّونَ؟ فَيُحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ، كَانَتْهَا سَرَابٌ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَيَتَسَاقُطُونَ فِي النَّارِ» الحديث.

-
- (١) سنده صحيح: أخرجه ابن المبارك، في الزهد، برقم: (٨٣)، ومن طريقه ابن أبي الدنيا في صفة النار، برقم: (٢٣٨).
- (٢) سنده صحيح: وله عن الحسن أربع طرق، أخرجه هناد في الزهد، برقم: (٢٨٧)، وابن أبي شيبة، برقم: (٣٦٨٩١)، والطبري في تفسيره: (١٥ / ٦٣٢).
- (٣) سنده صحيح: أخرجه عبد الرزاق في تفسيره، برقم: (١٧٩٠).
- (٤) وجاء عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، رواه ابن جرير في تفسيره: (١٥ / ٦٣١)، وأخرجه يحيى بن سلام: (١ / ٢٤٥)، وفيه راو مبهم.
- وجاء أيضا عن الضحاك، عند ابن أبي شيبة، برقم: (٣٥٣١٩)، وفيه جوير ضعيف جدا.
- وجاء أيضا عن سفيان الثوري، عند الطبري: (١٥ / ٦٣٢)، وإسناده ضعيف.
- (٥) كما في تفسيره: (٥ / ٢٦٣).

فتظافرت الآية مع الحديث الصريح في أن المجرمين يساقون إلى جهنم عطاشا، وهو معنى قوله: ﴿وَرَدَا﴾ فدخلوهم النار مستفاد من قوله: ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَرَدًا﴾ [مریم: ٨٦] وغيرها من الأدلة، وحالهم وقت الدخول عطاش مستفاد من قوله: ﴿وَرَدَا﴾ وذلك حين يقولون: عطشنا ربنا، فيقال لهم تهكما: «ألا تردون» أي فتشربوا، فيأتون جهنم يظنونها ماء فيتساقطون فيها - أعاذنا الله منها - والسراب: اللامع في المفازة كالماء. قاله الراغب في مفردات القرآن (٤٠٥) (سرب).

وقال النووي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: السَّرَابُ: هُوَ الَّذِي يَتَرَاءَى لِلنَّاسِ فِي الْأَرْضِ الْقَفْرِ وَالْقَاعِ الْمُسْتَوِيِّ وَسَطَ النَّهَارِ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ لَامِعًا مِثْلَ الْمَاءِ، يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا، فَالْكَفَّارُ يَأْتُونَ جَهَنَّمَ - أَعَاذَنَا اللَّهُ الْكَرِيمُ وَسَائِرَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ مَكْرُوهِ - وَهُمْ عَطَاشٌ، فَيَحْسَبُونَهَا مَاءً فَيَتَسَاقَطُونَ فِيهَا، وَأَمَّا «يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا»: فَمَعْنَاهُ لَشِدَّةُ اتِّقَادِهَا وَتَلَاطُمِ أَمْوَاجِ لَهَبِهَا، وَالْحَطْمُ: الْكَسْرُ وَالْإِهْلَاكُ، وَالْحُطْمَةُ: اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ النَّارِ؛ لِكُونِهَا تَحْطِمُ مَا يُلْقَى فِيهَا. اهـ

الآية الثالثة: استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] أي: أنتم لها داخلون، فإذا كان الخطاب للمشركين تعين معنى الورود بأنه الدخول بقريئة ذكر المخاطب وهم الكفار، ولهذا لم يختلف المفسرون في معنى هذه الآية، أن ورودهم هنا هو دخولهم فيها، بدلالة أن الله أخبر عن دخولهم في غير ما آية من كتابه.

حاصل الجواب عن الآيات الثلاث المتقدمة أن يقال:

أولاً: هذه ثلاث آيات ذكر الله فيها ورود الكفار الذين قد أخبر الله بدخولهم النار في غير ما آية، فجاز حمل الورد المذكور فيها على الدخول؛ للقرائن الدالة على ذلك، ولما ذكرنا، على أن قوله: ﴿فَأُورِدَهُمْ﴾ أي: تقدمهم، والدخول مستفاد من القرائن، ومن أدلة أخرى كقوله: ﴿أَدْخَلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، وكذا قوله: ﴿وَرَدَا﴾ [مريم: ٨٦]: أي عطاشا، والدخول مستفاد من السَّوق المذكور في الآية وغيره من الأدلة الدالة على دخول المجرمين النار. وأما محل النزاع وهو قوله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] فإنه عام في ورود المؤمنين والكفار، فظهر الفرق بين ما جاء في ورود النار في حق الكفار فيصح حمله على الدخول بل ويتعين، وبين ما جاء في ورود النار في حق المؤمنين من العبور على الصراط، فيصح إطلاق الورد عليه، وحيث لم يصح حمله على الدخول إذ الأدلة جاءت بعدهم عنها ولا قرينة فالتسوية منتفية بين الورددين، والله أعلم.

❧ ثانياً: استدلالهم بسياق الآية، وأن فيها قرائن تدل على أن الورد هو

الدخول:

❧ فأما قولهم القرينة الأولى: قوله ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [مريم: ٧٢] قالوا: حيث أن النجاة لا تكون إلا مما دخلت فيه أنت ملقى فيه.

فالجواب: أن هذا لا نسلم لهم به، فإن النجاة كما سنذكر -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- عن

أهل اللغة أنها الخلاص من المكروه، بل قال بعضهم: هي نظير السلامة، ولهذا يقال: نجا فلان من كذا، إذا خلص منه وسلم، فلا يلزم من ذلك أنه قد حصل له شيء من ذلك المكروه ثم خلص منه، بل قد يكون معناه أنه نجا لأول وهلة فلم يحصل له من ذلك المكروه شيئاً، وقد جرى التعبير في اللغة على ذلك كما في نصوص القرآن والسنة وكلام الناس - كما سيأتي في كلام شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ -، وقد جرى في كلام الناس أن يقال: نجا فلان من فتنة كذا، أي: أنه سلم منها فلم تصبه، ونجا فلان من الحرق أو الغرق ولم يصبه شيء من ذلك، وإنما لما أشرف على ذلك الشر وانعقد سببه قيل نجا منه.

قال الزبيدي في تاج العروس: نجو ونَجَا من كَذَا يَنْجُو نَجْوًا بِالْفَتْحِ، وَنَجَاءً مَمْدُودٌ، وَنَجَاةً بِالْقَصْرِ، وَنَجَايَةً كَسَحَابَةٍ وَهَذِهِ عَنِ الصَّاعَانِي: خَلَصَ مِنْهُ. وَقِيلَ: النَّجَاةُ الْخَلَاصُ مِمَّا فِيهِ الْمَخَافَةُ، وَنَظِيرُهَا السَّلَامَةُ.

ولهذا فقد جاء في القرآن الكريم التعبير بالفوز والتعبير بالنجاة في حق المتقين والمؤمنين في غير ما موضع.

قال الراغب - رَحِمَهُ اللهُ -: الْفَوْزُ: الظَّفَرُ بِالْخَيْرِ مَعَ حَصُولِ السَّلَامَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ﴾ [البروج: ١١]، ﴿فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١]، ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾ [البجائية: ٣٠]، وَفِي أُخْرَى ﴿الْعَظِيمُ﴾، ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [التوبة: ٢٠] (١).

(١) في مفردات القرآن (٦٤٧).

وقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - في صنف من أصناف المارين على الصراط: «فَنَاجٍ مُسَلِّمٌ» فأخبر أن هؤلاء الناجين مسلّمون من أن يصيبهم عذاب من خطف كلاليب أو غير ذلك.

قال ابن الجوزي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: النجاة والخلاص والسلامة مُتَقَارِبٌ يُقَالُ: نَجِيتَ فَلَانًا أَنْجِيهِ إِذَا خَلَصْتَهُ مِنْ شَرٍّ وَقَعَ فِيهِ (١)(٢).

وذكر بعض المُفَسِّرِينَ أَنَّ النجاة في القرآن على أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ:

أَحَدُهَا: الْخَلَاصُ مِنَ الضَّرَرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْبَقَرَةِ: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩].

وَالثَّانِي: السَّلَامَةُ مِنَ الْهَلَاكِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي يُوسُفَ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَاجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٠٣)، وَفِي الشُّعَرَاءِ: ﴿وَأُنَجِّنَا مُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أَجْمَعِينَ﴾ (٦٥).

وَالثَّلَاثُ: الْإِرْتِفَاعُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي يُوسُفَ: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ أي: نرفعك على أَعْلَى الْبَحْرِ.

(١) يُقَالُ: نَجِيتَ فَلَانًا أَنْجِيهِ: إِذَا خَلَصْتَهُ مِنْ شَرٍّ وَقَعَ فِيهِ أَوْ انْعَقَدَ سَبَبُهُ عَلَيْهِ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الشَّرُّ الَّذِي نَجَا مِنْهُ قَدْ وَقَعَ فِيهِ قَبْلَ النِّجَاةِ، بَلْ يَلْزَمُ مِنَ النِّجَاةِ انْعِقَادُ أَسْبَابِ الشَّرِّ لَا حَصُولُهَا لِمَا تَقْدَمُ، فَلِذَلِكَ يَزَادُ فِي التَّعْرِيفِ: أَوْ انْعَقَدَ سَبَبُهُ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَسَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

(٢) نَزْهَةُ الْأَعْيُنِ النَّوَاطِرُ: (٥٨٢).

وَالرَّابِعُ: التَّوْحِيدُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي حِمِّ الْمُؤْمِنِ: ﴿وَيَقُومُوا مَعِيَ لِحُجَّتِهِمْ أَذْعُوهُمْ إِلَى النَّجْوَةِ وَتَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ﴾ (٤١) ﴿غافر: ٤١﴾. انتهى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ (٧١) ثُمَّ نَجَّى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثْيًا ﴿٧٢﴾ ﴿مريم: ٧١-٧٢﴾، بيان فيه نعمة الله على المتقين أنهم مع الورود والعبور عليها وسقوط غيرهم فيها نجوا منها، والنجاة من الشر لا تستلزم حصوله، بل تستلزم انعقاد سببه، فمن طلبه أعداؤه ليهلكوه ولم يتمكنوا منه، يقال: نجاه الله منهم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ، فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ﴾ (٧٦) ﴿الأنبياء: ٧٦﴾، ومعلوم أن نوحًا لم يغرق ثم خلاص، بل نجي من الغرق الذي أهلك الله به غيره، كما قال: ﴿فَنَجَّيْنَاهُ وَأَصْحَبَ السَّفِينَةَ﴾ ﴿العنكبوت: ١٥﴾، وكذلك قوله عن لوط: ﴿وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْفَحْشَىٰ﴾ (٧٤) ﴿الأنبياء: ٧٤﴾، ومعلوم أن لوطًا لم يصبه العذاب الذي أصابهم من الحجارة والقلب وطمس الأبصار، وكذلك قوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَنَجَّيْنَاهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ (٥٨) ﴿هود: ٥٨﴾، وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ (٦٦) ﴿هود: ٦٦﴾، وأمثال ذلك يبين سبحانه أنه نجا عباده المؤمنين من العذاب الذي أصاب غيرهم، وكانوا معرضين له، لولا ما خصهم الله من أسباب النجاة لأصابهم ما أصاب أولئك.

فلفظ: النجاة من الشر يقتضي انعقاد سبب الشر، لا نفس حصوله في المنجى .
 فقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [مريم: ٧٤]، لا يقتضي أنهم كانوا معذبين ثم
 نجوا، لكن يقتضي أنهم كانوا معرضين للعذاب الذي انعقد سببه، وهذا هو
 الورود.

فقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»، لا
 ينافي هذا الورد، فإن مجرد الورد ليس بعذاب، بل هو تعريض للعذاب، وهو
 إنما نفى الدخول الذي هو العذاب، لم ينفِ التقريب من العذاب، ولا انعقاد
 سببه، ولا الدخول على سطح مكان العذاب (١). اهـ

◀ وأما قولهم: القرينة الثانية التي تدل على أن الورد في الآية هو الدخول
 قوله تعالى: ﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًا﴾ [مريم: ٧٤].

قالوا: ولم يقل: (وندخل الظالمين) فدل على أن الورد دخولهم جميعاً ثم
 نجاة المتقين وبقاء الظالمين وتركهم فيها.
 وجوابه: من وجهين:

الوجه الأول: في معنى قوله: ﴿وَنَذَرُ﴾.

قال الراغب - رَحِمَهُ اللَّهُ -: يقال: فلان يَذُرُ الشيءَ. أي: يقذفه لقلة اعتداده به، ولم
 يستعمل ماضيه. قال تعالى: ﴿قَالُوا أَلِجْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ، وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٤٩ / ٧) وما بعدها.

ءَابَاؤُنَا ﴿[الأعراف: ٧٠]﴾، ﴿وَيَذَرُكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ ﴿[الأعراف: ١٢٧]﴾ والْوَذَرَةُ: قطعة من اللحم، وتسميتها بذلك لقلة الاعتداد بها، نحو قولهم فيما لا يعتد به: هو لحم على وضم (١).

الوجه الثاني: أن قوله: ﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ﴾ مبین بالسنة، فإن عبور المتقين على الصراط ونجاتهم من النار تكون بعد دخول الكفار النار، فإن الكفار يساقون إلى النار ويكبكبون فيها ويقذفون، ثم يمر الناس على الصراط بعد ذلك، فاتضح معنى قوله: ﴿ثُمَّ نَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ ﴿[مريم: ٧٢]﴾ بعبورهم على الصراط ونجاتهم من النار، ومجاوزتهم لها، وقوله: ﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًا﴾ ﴿[مريم: ٧٢]﴾ أي نتركهم في النار، إذ أنهم قد دخلوها قبل ذلك، فصح قولهم نذر الشيء: أي نتركه، وقد وقع في مكانه وبطل استدلالهم به على ما ذكروا.

ودليل ما ذكرنا من دخول الكفار النار قبل جواز الناس على الصراط هو حديث أبي سعيد الخدري - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وفيه: «ثُمَّ يُقَالُ لِلنَّصَارَى: مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ بْنَ اللَّهِ، فَيُقَالُ: كَذَبْتُمْ، لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، فَمَا تُرِيدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نُرِيدُ أَنْ تَسْقِينَا، فَيُقَالُ: اشْرَبُوا، فَيَسَاقُطُونَ، حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ» إلى قوله: «ثُمَّ يُؤْتَى بِالْحِجْرِ فَيُجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرِي جَهَنَّمَ فُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْحِجْرُ؟ قَالَ: مَدْحَضَةٌ مَزَلَّةٌ، عَلَيْهِ خَطَاطِيفٌ وَكَالَلِيبُ، وَحَسَكَةٌ مُفْلَطَحَةٌ لَهَا شَوْكَةٌ عُفِيَاءٌ، تَكُونُ بِنَجْدٍ، يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ،

الْمُؤْمِنُ عَلَيْهَا كَالطَّرْفِ وَكَالْبَرْقِ وَكَالرَّيْحِ، وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرَّكَابِ، فَتَاجٍ مُسَلَّمٌ وَتَاجٍ مَخْدُوشٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّى يَمُرَّ آخِرُهُمْ يُسْحَبُ سَحْبًا. تقدم ذكره بطوله.

وأما احتجاجهم بقوله: ﴿أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (١٠١) ﴿[الأنبياء: ١٠١]:

فالجواب عليه: بأن هذا من أصرح الأدلة على فساد قولهم، وعلى تسليم ما ذكروا من أن الآية تدل على أن بعدهم بعد قرب.

نقول: الله أخبر عن بعد المؤمنين عن النار بعد قربهم المبيّن في النصوص كقوله: ﴿وَجَاءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣]، أي: إلى أرض الحساب، وهذا نوع قرب، وكذا قوله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تَلْقَاءَ وَجْهَهُ» (١)، وهذا أيضا نوع قرب، بل إن ورودهم على الصراط المنصوب على متن جهنم يشعر بالقرب الحاصل بينهم وبين جهنم، فمن يمر عليها ولم يدخلها فقد قرب منها ثم بوعد عنها، فالله - عَزَّ وَجَلَّ - يقول: ﴿أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (١٠١) ﴿[الأنبياء: ١٠١] أي: بعد قربهم منها بمرورهم على الصراط المنصوب عليها ونحوه من القرب الذي ذكرنا، والله أعلى وأعلم.

❦ القسم الثاني: الجواب على ما احتجوا به من السنة:

الجواب عن احتجاجهم بحديث جابر بن عبد الله - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

(١) قطعة من حديث عدي بن حاتم - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، رواه البخاري، برقم: (٧٠٧٤)، ومسلم، برقم: (٧٥١٢).

وأما حديث جابر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فقد تقدم لفظه وفيه: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «الْوُرُودُ: الدُّخُولُ، لَا يَبْقَى بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ إِلَّا دَخَلَهَا، فَتَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِ بَرْدًا وَسَلَامًا، كَمَا كَانَتْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ».

وحتى يصح به الاستدلال، ويقوى بالحديث المقال، وتتهافت أمامه الأقوال، ويصفو به الحال، لا بد أولاً من النظر في إسناد الحديث ومثنته صحة وضعفاً، فإن صح كان فيصلاً في النزاع، وحجة في الإقناع، وبرهاناً واضحاً لمن قال به، وحسبه ذلك، وأما إن تبين ضعفه، وبدا هزاله، وتهافت إسناداه، فلا عبرة به ولا اعتماد عليه، ولا تقوم لصاحبه به حجة، ولا تظهر له به محجة.

فأقول: لحديث جابر بن عبد الله - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ثلاث طرق:

الطريق الأولى: طريق أبي سمية عن جابر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

أخرجها أحمد، برقم: (١٤٥٢٠)، وعبد بن حميد، برقم: (١١٠٦)، والبخاري في التاريخ في ترجمة أبي سمية: (٣٣ / ٣٨٥)، والبيهقي في الشعب: (٣٣٦ / ١)، والحاكم في المستدرک، برقم: (٧٨٤٤)، والثعلبي في تفسيره: (٤٢٧ / ١٧)، كلهم عن كثير بن زياد، عن أبي سمية أنه قال: اِخْتَلَفْنَا هَاهُنَا فِي الْوُرُودِ، فَقَالَ بَعْضُنَا: لَا يَدْخُلُهَا مُؤْمِنٌ، وَقَالَ بَعْضُنَا: يَدْخُلُونَهَا جَمِيعًا، ثُمَّ يَنْجِي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا، فَلَقِيتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا اِخْتَلَفْنَا هَاهُنَا فِي الْوُرُودِ، فَقَالَ يَرُدُّونَهَا جَمِيعًا، وَقَالَ سُلَيْمَانُ مَرَّةً: يَدْخُلُونَهَا جَمِيعًا، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا اِخْتَلَفْنَا فِي ذَلِكَ الْوُرُودِ، فَقَالَ بَعْضُنَا: لَا يَدْخُلُهَا مُؤْمِنٌ، وَقَالَ بَعْضُنَا: يَدْخُلُونَهَا جَمِيعًا،

فَأَهْوَى بِإِصْبَعِهِ إِلَى أُذُنَيْهِ، وَقَالَ: صُمَمَتَا، إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولَ: «الْمُورُودُ: الدُّخُولُ» فذكره.

وأبو سمية: **قال الذهبي - رَحِمَهُ اللَّهُ** عنه كما في الميزان -: أبو سمية، عن جابر بن عبد الله مجهول.

وقال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ في التقریب -: مقبول.

وقال - رَحِمَهُ اللَّهُ في لسان الميزان -: أبو سمية، عن جابر، وعنه كثير بن زياد: مجهول.

ولم يعرف إلا برواية كثير بن زياد عنه، ولم يرو إلا عن جابر - رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ -، فهو مجهول وإلى جهالة العين أقرب، نعم ذكره ابن حبان في كتابه الثقات ولا يفيد ذكر ابن حبان - رَحِمَهُ اللَّهُ - له في الثقات، فقد علم تساهل ابن حبان في توثيق المجاهيل.

فائدة واستطراد:

سبب هذا التساهل الذي وقع فيه ابن حبان يرجع إلى قاعدته التي أفصح بها في مقدمة كتابه الثقات حيث قال: (العدل من لم يعرف فيه الجرح).

قال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذ انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه، مذهبٌ عجيبٌ الجمهور على خلافه، وهذا مسلكه في كتاب الثقات، فإنه يذكر خلقاً ممن نصَّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأنَّ عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية

واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية^(١) عند غيره، وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: العدل من لم يعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه. اهـ^(٢)

(١) بل وجهالة عينه باقية؛ إذ لم يرو عنه إلا واحد، ولم يوثقه معتبر.
(٢) وقد انتقد **المعلمي** - في التنكيل - على الكوثري **فقال**: هذا وقد أكثر الأستاذ من رد توثيق ابن حبان والتحقيق أنه على درجات.
فائدة: قسم **المعلمي** - **رَحْمَةُ اللَّهِ** - التوثيق في كتابه التنكيل: (١/ ٤٣٧)، فقال - **رَحْمَةُ اللَّهِ** -:
الأولى: أن يصرح به كأن يقول: كان متقناً، أو مستقيماً الحديث، أو نحو ذلك.
الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.
الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يُعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.
الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.
الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة: مقبولة، والرابعة: صالحة، والخامسة: لا يؤمن فيها الخلل. والله أعلم
قال الألباني - رَحْمَةُ اللَّهِ تعليقا على كلام **المعلمي** -: قلت: هذا تفصيل دقيق، يدل على معرفة المؤلف - **رَحْمَةُ اللَّهِ** تعالى -، وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره - **رَحْمَةُ اللَّهِ** - فجزاء الله خيرا، غير أنه قد ثبت لدي بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يعرف، ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين، فإنهم نادرا ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة، بل والتي قبلها أحيانا.

ولقد أجريت لطلاب الجامعة الإسلامية - في المدينة المنورة يوم كنت أستاذ الحديث فيها سنة: (١٣٨٢) - تجربة عملية في هذا الشأن في بعض دروس الأسانيد، فقلت لهم: لنفتح على

(١).

فتبين مما سبق أن هذه الطريق الأولى طريق أبي سمية طريق ضعيفة جدا لا تصلح للاعتبار بها.

الطريق الثانية لحديث جابر: طريق عبد الرحمن بن شيبة:

أخرجها الحاكم في المستدرک: (٥٧٨ / ٤)، عن كثير بن زياد - أبي سهل -، عن مسه - [وتصحف إلى منية] - الأزدي، قال: اختلفنا هاهنا في الورد، فقال قوم: لا يدخلها مؤمن، وقال آخرون: يدخلونها جميعاً، ثم ينجي الله الذين اتقوا، فقلت له: إنا اختلفنا فيها بالبصرة، فقال قوم: لا يدخلها مؤمن، وقال آخرون:

أي راو في كتاب: خلاصة تذهيب الكمال تفرد بتوثيقه ابن حبان، ثم لنفتح عليه في الميزان للذهبي، والتقريب للعسقلاني، فسنجدهم يقولان فيه: مجهول، أو لا يعرف، وقد يقول العسقلاني فيه: مقبول، يعني: لين الحديث، ففتحنا على بضعة من الرواة تفرد بتوثيقهم ابن حبان فوجدناهم عندهما كما قلت: أما مجهول، أو لا يعرف، أو مقبول.

إلا أن ما ذكر المؤلف من رد الكوثري لتوثيق ابن حبان - رَحِمَهُ اللهُ - فإنما ذلك حين يكون هواه في ذلك، وإلا فهو يعتمد عليه ويتقبله حين يكون الحديث الذي فيه راو وثقه ابن حبان، ويوافق هواه، كبعض الأحاديث التي رويت في التوسل، وقد كشفت عن صنيعة هذا في كتابي: (الأحاديث الضعيفة)، رقم: (٢٣). اهـ

فيظهر أن تساهل ابن حبان هو في توثيق المجاهيل لا في التوثيق مطلقاً. ولهذا يكثر الإمام الوادعي - رَحِمَهُ اللهُ - من تقييد تساهل ابن حبان في التوثيق بالمجهولين، ومن ذلك قوله في المقترح: ابن حبان شديد التجريح، كما أنه متساهل في توثيق المجاهيل. اهـ وهذا بناء على قاعدة في ذلك، والله أعلم.

(١) لسان الميزان: (١ / ١٤).

يَدْخُلُونَهَا جَمِيعًا ثُمَّ يُنْجِي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا، فَأَهْوَى بِإِصْبَعِهِ إِلَى أُذُنِهِ، فَقَالَ: صُمَّتَا
إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، يَقُولُ: «الْوُرُودُ
الدُّخُولُ...» فذكره.

وعبد الرحمن بن شيبة تابعي باتفاق، كما نقله ابن حجر في الإصابة، عن أبي
نعيم، ولم يذكر هنا جابرا ولا غيره من الصحابة، وإنما قال: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا
اِخْتَلَفْنَا... فقال:....، بخلاف الطريق الماضية - طريق أبي سمية - فإنه قال: فَلَقِيتُ
جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا اِخْتَلَفْنَا هَاهُنَا فِي الْوُرُودِ.

أضف إلى ذلك أن عبد الرحمن بن شيبة إنما ذكر له البخاري وأبو حاتم رواية
عن عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، زاد أبو حاتم: وأم سلمة، ولم يذكر له رواية عن جابر -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

وقال ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ في الإصابة -: قال البخاري: عبد الرحمن بن شيبة
خازن الكعبة، عن عائشة، وكذا قال ابن أبي حاتم، وزاد: عن أم سلمة (١).

نعم ذكر محققو المسند - طبعة الرسالة - أنه سقط جابر من الإسناد، فقالوا:
عن عبد الرحمن بن شيبة، عن جابر، وسقط جابر من المطبوع، انظر: الإتحاف:
(٢٢٦/٣).

أقول: غير أنني لم أهتد إليه في الإتحاف، لكن يبقى أن عبد الرحمن بن شيبة لم

(١) قلت: بل وذكر له البخاري عن أم سلمة في ترجمة مفردة، ثم قال: إن لم يكن هذا صاحب
أبي قلابة - يعني خازن الكعبة - فلا أدري.

يذكروا له رواية عن جابر كما تقدم في كلام البخاري وأبي حاتم، وهكذا أيضا المزي في تهذيب الكمال، فقد قال: رَوَى عَنْ عَائِشَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ (س)، زوجي النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -.

إلا أن يقال: أنه آخر غير من ذكرنا، فالله أعلم.

فهذا الإسناد فيه علل:

العلة الأولى: مسة الأزدية: ذكرها الذهبي في المجهولات في الميزان ترجمة رقم (١٠٩٩٦)، ونقل عن الدارقطني قوله فيها: لا يحتج بها. وقال الحافظ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: في التقريب مقبولة.

فهي معدودة في المجهولات.

العلة الثانية: أعله محققو المسند أيضا بالاضطراب من زياد بن كثير، فإنه تارة يرويه عن أبي سمية، عن جابر، وتارة يرويه عن مسة، عن عبد الرحمن بن شيبه، وهو كما قالوا: فإنه قد يقال مخرج الطريقتين واحد، واختلف فيه زياد بن كثير، والله أعلم.

العلة الثالثة: إن ثبت أنه قد وقع سقط "جابر بن عبد الله" من المطبوع، ظهرت علة ثالثة وهي: النظر في الانقطاع، ويبقى كونهم لم يذكروا له رواية عن جابر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وهذا مما قد يُعَلَّ به.

فتبين لنا أن هذه الطريق الثانية طريق ضعيفة أيضا.

الطريق الثالثة: طريق أبي الزبير عن جابر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

أخرجها **ابن جرير الطبري**، فقال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى، قَالَ: ثنا سَعِيدُ بْنُ كَثِيرٍ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ لَهِيْعَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْوُرُودِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «هُوَ الدُّخُولُ»^(١).

وهذا الإسناد معل كما ترى: ففي إسناده ابن لهيعة: وهو ضعيف، وقد خالف ابن لهيعة فيه عبد الملك بن جريج، فقد رواه مسلم، برقم: (١٩١)، وأبو عوانة: (١٣٩/١)، وابن منده، برقم: (٨٥٠)، كلهم عن ابن جريج قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْوُرُودِ، فَقَالَ: نَجِيءٌ نَحْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ كَذَا وَكَذَا، انْظُرْ، أَيُّ ذَلِكَ فَوْقَ النَّاسِ، قَالَ: فَتَدْعَى الْأُمَمُ بِأَوْتَانِهَا وَمَا كَانَتْ تَعْبُدُ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، ثُمَّ يَأْتِينَا رَبُّنَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: مَنْ تَنْظُرُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نَنْظُرُ رَبَّنَا، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: حَتَّى نَنْظُرَ إِلَيْكَ فَيَتَجَلَّى لَهُمْ يَضْحَكُ، قَالَ: فَيَنْطَلِقُ بِهِمْ وَيَتَّبِعُونَهُ، وَيُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مُنَافِقٌ أَوْ مُؤْمِنٌ نُورًا، ثُمَّ يَتَّبِعُونَهُ، وَعَلَى جَسَرٍ جَهَنَّمَ كَلَالِيبٌ وَحَسَكٌ تَأْخُذُ مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُطْفَأُ نُورُ الْمُنَافِقِينَ، ثُمَّ يَنْجُو الْمُؤْمِنُونَ. الحديث.

وهذا تفسير من جابر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - للورود بأنه المرور على الصراط، بخلاف ما رواه ابن لهيعة، عن أبي الزبير عنه.

ومن المعلوم أن الحديث الذي يخالف فيه الضعيف الثقة يعتبر منكراً عند أهل الحديث، وهذا هو حال رواية ابن لهيعة المتقدمة، لا سيما وحديث ابن جريج

(١) تفسير ابن جرير الطبري: (٦٠٤ / ١٥).

مخرج في الصحيح - صحيح الإمام مسلم -، فما في الصحيح مقدم على غيره، والله أعلم.

خلاصة القول في حديث جابر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الذي فيه: صُمَّتَا، إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «الْوُرُودُ: الدُّخُولُ» الحديث:

له ثلاث طرق، كلها ضعيفة لا يقوي بعضها بعضا، ولا تقوى على معارضة الروايات الثابتة الصحيحة عن جابر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - التي رواها مسلم في صحيحه وغيره، ففيها أن جابرا فسر الورود بالمرور على الصراط، فما في الصحيح هو المحفوظ المقدم، وقد أودع حديث جابر الذي ذكرنا طرقة الإمام الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ - في السلسلة الضعيفة، برقم: (٤٧٦١)، ونقل عن ابن كثير أنه قال في تفسيره: (١٣٢ / ٣) بعدما عزاه لأحمد: غريب.

وقال الهيثمي - رَحِمَهُ اللَّهُ - بعد ذكره للحديث المعلن -: قُلْتُ - الهيثمي - لِجَابِرٍ فِي الصَّحِيحِ فِي الْوُرُودِ شَيْءٌ مَوْقُوفٌ غَيْرُ هَذَا (١).

ولا تغتر بتحسين البيهقي - رَحِمَهُ اللَّهُ - وغيره للحديث، فإنه قد قال: هذا إسناد حسن، ذكره البخاري في التاريخ، وشاهده في الحديث الثابت عن أبي الزبير، عن جابر، عن أم مبشر، عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - مثله، إلا أنه قال: «خامدة» (٢). اهـ

(١) مجمع الزوائد: (٥٥ / ٧).

(٢) في شعب الإيمان: (٥٧٢ / ١).

فقد رد تحسين البيهقي **الشيخ الألباني - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -** من وجهين - كما في الضعيفة، برقم: (٤٧٦١) - **فقال - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -**: وأما قول البيهقي عقب الحديث: هذا إسناد حسن، ذكره البخاري في التاريخ، وشاهده الحديث الثابت عن أبي الزبير، عن جابر، عن أم مبشر، عن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -** مثله.

قلت -الألباني-: فهو مردود من الناحيتين: السند، والشهادة:

أما السند: فقد عرفت أن فيه جهالة، وذكر البخاري إياه في التاريخ لا يعطيه قوة، والأمر أوضح من أن يحتاج إلى بيان.

وأما الشهادة: فهي قاصرة؛ لأن حديث أم مبشر ليس فيه إلا ما يفهم منه أن الورود بمعنى الدخول، لا شيء غير ذلك. انظر صحيح مسلم (١٩٦/٧). اهـ

أقول: أما قول البيهقي - **رَحِمَهُمُ اللَّهُ -**: عن أم مبشر، عن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -** مثله إلا أنه قال: «خامدة».

فقلوه: «خامدة»: لم أجد الألباني - **رَحِمَهُمُ اللَّهُ -** نبه عليه، ولم أجد في حديث أم مبشر لفظة «خامدة»، فالله أعلم.

وبهذا يظهر لنا أن تفسير الورود بالمرور تفسير نبوي صحيح لا سيما مع حديث جابر، عن أم مبشر - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -** المتقدم ذكره، فإن هذا وإن كان موقوفاً إلا أن له حكم الرفع، إذ أن ذلك لا يقال من قبيل الرأي، ولا مجال للاجتهاد

فيه (١).

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وقد بين - يعني: النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - في الحديث الصحيح الذي رواه جابر وغيره أن الورد هو المرور على الصراط (٢).

❦ الجواب عن احتجاجهم بحديث أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: « لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ، فَتَمَسَّهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ ».

قالوا: فَظَاهِرُ الْوُرُودِ الدُّخُولُ، لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: « فَتَمَسَّهُ النَّارُ »؛ لِأَنَّ الْمَسِيسَ حَقِيقَتُهُ فِي اللُّغَةِ: الْمُمَاسَّةُ، إِلَّا أَنَّهَا تَكُونُ بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَيَنْجُونَ مِنْهَا سَالِمِينَ.

قال الشيخ الإتيوبي - في البحر المحيط الشجاج في شرح صحيح مسلم بن

الحجاج -: « فَتَمَسَّهُ النَّارُ » بالنصب بعد الفاء السببية، كما قال في الخلاصة:

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيِ أَوْ طَلَبِ مَحْضَيْنِ "أَنْ" وَسِتْرُهُ حَتَّمُ نَصَبِ وَتَكَلَّمَ عَنِ الْحَدِيثِ فِي فُقَرَاتِ:

(١) تفسير الصحابي ليس من قبيل المرفوع حكما، وإنما المقصود ما أخبر به جابر في هذا الحديث مما هو من أمور الغيب، والله أعلم.

(٢) درء التعارض: (٧/ ٤٩).

.... الفقرة الأولى: معنى قوله: «تَحِلَّةُ الْقَسَمِ»:

قال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ -: قَوْلُهُ: «إِلَّا تَحِلَّةُ الْقَسَمِ» بَفَتْحِ الْمُثَنَاءِ، وَكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ، وَتَشْدِيدِ اللَّامِ: أَيُّ مَا يَنْحَلُّ بِهِ الْقَسَمُ، وَهُوَ الْيَمِينُ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ حَلَّلَ الْيَمِينَ: أَيُّ كَفَرَهَا، يُقَالُ: حَلَّلَ تَحْلِيلًا، وَتَحِلَّةً، وَتَحَلًّا بِغَيْرِ هَاءٍ، وَالثَّالِثُ شَاذٌ، وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يُقَالُ: فَعَلْتُهُ تَحِلَّةً الْقَسَمِ، أَيُّ: قَدَرْتُ مَا حَلَلْتُ بِهِ يَمِينِي، وَلَمْ أَبَالِغْ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: حَلَلْتُ الْقَسَمَ تَحِلَّةً: أَيُّ أَبَرَزْتُهَا.

وقال ابن الوزير - رَحِمَهُ اللهُ -: «إِلَّا تَحِلَّةُ الْقَسَمِ»: قد فُسِّرَ بأقل ما ينطلق عليه الاسم حين صح في كتاب الله تعالى أن من حلف على ضرب غيره ونوى الضرب المعتاد أجزأه أن يضرب بضغث^(١) من نبات الأرض، لقوله تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاصْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ﴾ [ص: ٤٤] (٢).

.... الفقرة الثانية: ما هو الْقَسَمُ المقصود في هذا الحديث؟

اِخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ بِهَذَا الْقَسَمِ عَلَى أَقْوَال:

القول الأول: أن المقصود بالقسم في الحديث هو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، وهذا هو قول جمهور العلماء والمفسرين (٣).

(١) الضَّغْثُ، بِالْكَسْرِ: قَبْضَةٌ مِنْ حَشِيشٍ أَوْ مِقْدَارُهَا مُخْتَلِطَةُ الرَّطْبِ بِالْيَاسِ. قاله في تاج العروس (ضغث).

(٢) العواصم والقواصم: (٤١٨/٨).

(٣) انظر: فتح الباري (١٢٣/٣).

القول الثاني: أن المراد بالقسم في الحديث قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ذَرَوْا﴾ ①
فَالْحِمْلَ وَقَرَأَ ② فَالْجَزِيَّتِ يُسْرًا ③ فَالْمُقَسَّمَتِ أَمْرًا ④ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ⑤ وَإِنَّ الَّذِينَ
لَوْفِعُوا ⑥ ﴿[الذاريات: ١-٦]﴾ حكاها القرطبي في تفسيره ولم يذكر قائله.

القول الثالث: أن قوله في الحديث: «تَحِلَّةُ الْقَسَمِ» لَمْ يُعْنَ بِهِ قِسْمًا بَعِيْنَهُ، وَإِنَّمَا
مَعْنَاهُ التَّقْلِيلُ لِأَمْرِ وَرُودِهَا، وَهَذَا اللَّفْظُ يُسْتَعْمَلُ فِي هَذَا، تَقُولُ: لَا يَنَامُ هَذَا إِلَّا
لِتَحْلِيلِ الْأَيَّةِ، وَتَقُولُ: مَا ضَرَبْتُهُ إِلَّا تَحْلِيلًا إِذَا لَمْ تُبَالِغْ فِي الضَّرْبِ: أَيَّ قَدْرًا
يُصِيبُهُ مِنْهُ مَكْرُوهٌ ①.

القول الرابع: لا يوجد قسم في الحديث وإنما هو تَمْثِيلٌ: إِنَّمَا مَعْنَى الْحَدِيثِ:
أَنَّ مَنْ اسْتَحَقَّ عَذَابًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِأَجْلِ مَعَاصٍ فَإِذَا كَانَ قَدْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ
كَانُوا كَفَّارَةً لَهُ فَلَا يَلِجُ النَّارَ إِلَّا وَلُوجًا قَلِيلًا يُشْبِهُ مَا يُفْعَلُ لِأَجْلِ تَحْلِيلِ الْقَسَمِ، أَيَّ
التَّحْلِيلِ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُقْسِمَ عَلَى شَيْءٍ إِذَا صَعَبَ عَلَيْهِ بَرَّ قَسَمِهِ أَخَذَ بِأَقْلٍ مَا
يَتَحَقَّقُ فِيهِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، فَقَوْلُهُ: «تَحِلَّةُ الْقَسَمِ» تَمْثِيلٌ ②.

والصحيح أن القسم هو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ ﴿مريم: ٧٨﴾، وهو
قول أكثر أهل العلم، وبه قال البخاري، والزهري، وسفيان وغيرهم.

--- الفقرة الثالثة: أين موضوع القَسَمِ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا

① فتح الباري: (٣/١٢٣).

② انظر: التحرير والتنوير: (١٦/١٥٢).

وَارِدُهَا ﴿[مريم: ٧١].

فيه أقوال:

الأول: مقدر في صدر الكلام، وتقديره: (والله إن منكم)، وعليه الأكثر، ورده أبو حيان في البحر المحيط^(١).

(١) قال أبو حيان: وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: ﴿وَلَيْنَ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]: قَسَمَ وَالْوَاوُ تَقْتَضِيهِ، وَيُقَسِّرُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ». انْتَهَى

وَذَهَلَ عَنِ قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْنَى عَنِ الْقَسَمِ بِالْجَوَابِ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى إِلَّا إِذَا كَانَ الْجَوَابُ بِاللَّامِ أَوْ بَانَ، وَالْجَوَابُ هُنَا جَاءَ عَلَى زَعْمِهِ بِأَنَّ النَّافِيَةَ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْقَسَمِ عَلَى مَا نَصُّوا. وَقَوْلُهُ: وَالْوَاوُ تَقْتَضِيهِ. يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا عِنْدَهُ وَאוُ الْقَسَمِ، وَلَا يَذْهَبُ نَحْوِيٌّ إِلَى أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْوَاوِ وَاوُ قَسَمٍ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ حَذْفُ الْمَجْرُورِ وَإِبْقَاءُ الْجَارِّ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا إِنْ وَقَعَ فِي شِعْرِ أَوْ نَادِرِ كَلَامٍ بِشَرْطِ أَنْ تَقُومَ صِفَةُ الْمَحْذُوفِ مَقَامَهُ، كَمَا أَوَّلُوا فِي قَوْلِهِمْ: نَعَمْ السَّيِّرُ عَلَى بَشْسِ الْعَيْرِ، أَيُّ عَلَى عَيْرٍ بِشْسِ الْعَيْرِ. وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَاللَّهِ مَا زِيدَ بِنَامٍ صَاحِبُهُ

أَيُّ: بَرَجُلٍ نَامٍ صَاحِبُهُ. وَهَذِهِ الْآيَةُ لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ؛ إِذْ لَمْ يُحْذَفِ الْمُقْسَمُ بِهِ وَقَامَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ. اهـ

وقد رد ابن هشام على أبي حيان، في مغني اللبيب: (٥٢٨)، وبين مراد ابن عطية، فقال: وَمِمَّا يَحْتَمِلُ جَوَابُ الْقَسَمِ: ﴿وَلَيْنَ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، وَذَلِكَ بِأَنَّ تَقْدِيرَ الْوَاوِ عَاطِفَةٌ عَلَى ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾ [مريم: ٧٠]، فَإِنَّهُ وَمَا قَبْلَهُ أَجُوبَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، وَهَذَا مُرَادُ ابْنِ عَطِيَّةَ مِنْ قَوْلِهِ: هُوَ قَسَمَ وَالْوَاوُ تَقْتَضِيهِ، أَيُّ: هُوَ جَوَابُ قَسَمٍ، وَالْوَاوُ هِيَ الْمَحْصَلَةُ لِدَلَالَةِ الْإِنْفَاءِ عَطَفَتْ، وَتَوَهُمُ أَبُو حَيَّانَ عَلَيْهِ مَا لَا يَتَوَهُمُ عَلَى صِغَارِ الطَّلَبَةِ، وَهِيَ: أَنَّ الْوَاوَ حَرْفُ قَسَمٍ، فَرَدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ حَذْفُ الْمَجْرُورِ وَبَقَاءُ الْجَارِّ، وَحَذْفُ الْقَسَمِ مَعَ كَوْنِ الْجَوَابِ مِنْفِيًا بَانَ.

الثاني: مقدر أثناء الكلام، وتقديره: (وإن منكم والله إلا واردها).

الثالث: معطوف على القسم الماضي ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ [مريم: ٦٨]، وتقديره: (أي وربك إن منكم).

الرابع: لا يوجد قسم صريح، وإنما بمنزلته بل أبلغ، فالمراد بالقسم: ما دل على القطع والبت من السياق، فهو بمنزلة القسم بل أبلغ؛ لمجيء الاستثناء بالنفي والإثبات، ولفظ (كان) و(على) وتأکید الحتم^(١).

--- الفقرة الرابعة: فما توجيه الاستثناء في قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «إِلَّا تَحِلَّةُ الْقَسَمِ»:

ثلاثة أقوال:

الأول: أن الاستثناء بمعنى الواو: أي لَا تَمَسُّهُ النَّارُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا وَلَا تَحِلَّةُ الْقَسَمِ، وَقَدْ جَوَزَ الْفَرَاءُ وَالْأَخْفَشُ مَجِيءَ إِلَّا بِمَعْنَى الْوَائِ، وَجَعَلُوا مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ﴾ ١٠٠ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴿[النمل: ١٠-١١].

الثاني: أن الاستثناء هنا استثناء منقطع^(٢): قال ابن عبد البر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وقد

(١) قاله الطيبي، انظر: البحر المحيط للإتيوبي: (١٨٦/٤١).

(٢) فائدة:

معنى الاستثناء المنقطع - المنفصل -: الاستثناء المنقطع: هو الذي يكون المستثنى منه من غير جنس المستثنى، مثل: حضر المعلمون إلا سياراتهم. ففي الاستثناء المنقطع ينتفي وجود علاقته البعضية فقط بين ركني الاستثناء، وأداته تكون بمعنى: لكن، التي تفيد الاستدراك والابتداء معاً، دون أن تنقطع الصلة المعنوية بين المستثنى والمستثنى منه. انظر: النحو

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : «إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ» استثناءً مُنْقَطِعًا، بِمَعْنَى: لَكِنْ تَحِلَّةَ الْقَسَمِ، وَهَذَا مَعْرُوفٌ فِي اللُّغَةِ، أَنْ تَكُونَ (إِلَّا) بِمَعْنَى (لَكِنْ)، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَقَوْلُهُ: «لَنْ تَمْسَهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ»؛ أَي: لَا تَمْسُهُ النَّارُ أَصْلًا، كَلَامًا تَامًا، ثُمَّ ابْتَدَأَ: «إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ»؛ أَي: لَكِنْ تَحِلَّةَ الْقَسَمِ لَا بُدَّ مِنْهَا فِي قَوْلِ اللَّهِ - ﷻ -: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، وَهُوَ الْجَوَازُ عَلَى الصَّرَاطِ أَوْ الرُّؤْيَةِ، وَالِدُخُولُ دُخُولَ سَلَامَةٍ، فَلَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَسِيسٌ يُؤْذِي.

ويدل على كون الاستثناء هنا منقطع عدة أمور:

الأول: حديث أبي النضر السلمي، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ، فَيَحْتَسِبُهُمْ، إِلَّا كَانُوا لَهُ جُنَّةً مِنَ النَّارِ».

وَالْجُنَّةُ: الْوَقَايَةُ وَالسُّتْرُ، وَمَنْ وَقَى النَّارَ وَسْتَرَهَا فَلَنْ تَمْسَهُ أَصْلًا، وَلَوْ مَسَتْهُ مَا كَانَ مَوْقَى مِنْهَا (١).

وقال الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ الرَّجَالُ

الوافي: (٢/٣١٨).

(١) انظر: التمهيد (٦/٢٩٧).

بِحَدِيثِكَ، فَاجْعَلْ لَنَا مِنْ نَفْسِكَ يَوْمًا نَأْتِيكَ فِيهِ، تُعَلِّمُنَا مِمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ، فَقَالَ: «اجْتَمِعْنَ فِي يَوْمٍ كَذَا وَكَذَا، فِي مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا». فَاجْتَمَعْنَ، فَأَتَاهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - فَعَلِمَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ امْرَأَةٌ تَقْدُمُ بَيْنَ يَدَيْهَا مِنْ وَلَدِهَا ثَلَاثَةً، إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ». فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ ائْتَيْنِ؟ قَالَ: فَأَعَادَتْهَا مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «وَأُتْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ».

الثاني: يؤيده حديث عبد الرحمن بن بشير الأنصاري قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : «مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَلْغُوا الْحِنْتَ لَمْ يَرِدِ النَّارَ إِلَّا عَابِرَ سَبِيلٍ» (١) أي: المرور على الصراط المنسوب على متن جهنم.

الثالث: قيل: بل هو استثناء حقيقي، والمراد به: ما يصيب المسلم في الدنيا من آلام وأمراض وحمى، وتقدم ترجيح ابن الوزير لذلك.

﴿الجواب عن استدلالهم بحديث أم مبشر وكلام حفصة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ عِنْدَهَا «لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا». قَالَتْ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَاَنْتَهَرَهَا، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : «قَدْ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ﴾».

فالجواب عنه:

(١) حسنه الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ -، انظر: صحيح الترغيب: (٢٠٠١).

أن الاستدلال به مردود، بل هو ظاهر الدلالة في عدم دخول أصحاب الشجرة النار بأي حال قطعاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -: إن معارضة حفصة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - لم تكن معارضة صحيحة لما أخبر به النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، فقد بين لها - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بعد أن زَبَرَهَا (١) أن الله قال: ﴿ثُمَّ نَجَّيَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ فتلك النجاة هي المعنى الذي أراده بقوله: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ» فأخبرها أن هذا الورود لا ينافي عدم الدخول الذي أخبرت به، فالذين نجاهم الله بعد الورود - الذي هو العبور - لم يدخلوا النار.

ولفظ الورود والدخول قد يكون فيه إجمال، فقد يقال لمن دخل سطح الدار: أنه دخلها ووردها، وقد يقال لمن مر على السطح ولم يثبت فيها: إنه لم يدخلها. فإن قيل: فلان ورد هذا المكان الرديء ثم نجاه الله منه، وقيل فلان: لم يدخله الله إياه، كان كلا الخبرين صدقاً لا منافاة بينهما.

ومجرد الورود ليس بعذاب بل هو تعريض للعذاب، وهو إتمام في الدخول الذي هو العذاب، ولم ينف التقريب، ولا انعقاد سببه، ولا الدخول على سطح مكان العذاب (٢). اهـ بتصرف يسير.

قال النووي - رَحِمَهُ اللهُ -: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ - إِنْ شَاءَ اللهُ - مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ

(١) زبرها: أي زجرها وانتهرها. انظر النهاية لابن الأثير: (زبر).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٤٩).

أَحَدُ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا» قال العلماء: معناه لا يدخلها أحد منهم قطعاً كما صرح به في الحديث قبله حديث حاطب^(١). اهـ

فقد قال عبدٌ لحاطب: ليدخلن النار يا رسول الله، فقال: «كَذَبْتَ لَا يَدْخُلُهَا؛ فَإِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا»، ولم يقل له النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - إن الدخول على نوعين أو شيء من هذا، وإنما أنكر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - دخولهم مطلقاً.

وقال ابن رجب - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ومما يستدل به على أن الورد ليس هو الدخول ما أخرجه مسلم من حديث أبي الزبير، عن جابر قال: أخبرني أم مبشر فذكر حديث قصة حفصة^(٢).

﴿ فما معنى قوله: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» في الحديث:

قال النووي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وإنما قال «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» للتبريك لا للشك^(٣).

وقال القرطبي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: صار هذا الاستثناء كقوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. قلت: يعني: تحقيقاً للتوكيد والتبرك، لا للتعليل والشك^(٤).

كما قال ابن كثير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: هَذَا لِتَحْقِيقِ الْخَبَرِ وَتَوْكِيدِهِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ

(١) شرح مسلم: (٥٨ / ١٦).

(٢) كما مجموع رسائله: (٣٥٧ / ٤).

(٣) شرح مسلم: (٥٨ / ١٦).

(٤) المفهم شرح صحيح مسلم: (٤٤٤ / ٦).

الاستثناء في شيء (١).

﴿الجواب عن استدلالهم بقول بعض السلف (اللهم أدخلني النار سالماً وأخرجني منها غانماً)﴾

فقد ذكره ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز (٤ / ٢٧)، وغيره من المفسرين، وهو مروي عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فيما وقفت عليه، وقد خرجته في ضمن الآثار المروية عن ابن عباس في تفسيره الورود بالدخول، وهو ضعيف لا يثبت وسيأتي تخريجها والحكم عليها في الفصل الآتي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

﴿الجواب عن احتجاجهم: بأن القول بالدخول هو قول أهل السنة.

ونتوصل إلى الجواب عن هذا الاحتجاج من خلال فقرات:

--- الفقرة الأولى: مَنْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَزَى هَذَا الْقَوْلَ إِلَى أَهْلِ السَّنَةِ؟

بعد النظر والتتبع لكلام أهل العلم في هذه المسألة، وحسب الجهد القاصر في البحث والاطلاع وجدت أن الذي عزى هذا القول إلى أهل السنة - أعني: القول بدخول النار للبر والفاجر وأن هذا هو تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧٨] - جماعة من المفسرين، وممن وقفت على قولهم أربعة:

فأولهم: أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت: ٤٢٧)، في تفسيره: (الكشف والبيان عن تفسير القرآن).

ثانيهم: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت: ٤٦٨)، في تفسيره: التفسير

البيسط.

ثالثهم: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦) في تفسيره: معالم التنزيل في تفسير القرآن، وفي شرح السنة.

رابعهم: أبو الحسن علي بن محمد المعروف بالخازن (ت: ٧٤١) في تفسيره: (لباب التأويل في معاني التنزيل).

... الفقرة الثانية: نص كلامهم.

وحتى يعلم المراد ويتضح المقصود نسوق في هذه الفقرة نص كلام هؤلاء المفسرين الأربعة فنقول:

قال الثعلبي - رَحِمَهُ اللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ (٧١) -: وأما أهل السنة فإنهم قالوا: يجوز أن يعاقب الله تعالى العصاة من المؤمنين بالنار، ثم يخرجهم منها، وقالوا: معنى الورود الدخول (١).

وقال البغوي - رَحِمَهُ اللَّهُ عند الآية أيضا: - وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَعَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ: أَنَّهُمْ جَمِيعًا يَدْخُلُونَ النَّارَ ثُمَّ يُخْرِجُ اللَّهُ - ﷻ - مِنْهَا أَهْلَ الْإِيمَانِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ (٧٢) [مريم: ٧٢] (٢).

وقال: وَقَدْ يَكُونُ الْوُرُودُ دُخُولًا، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ - ﷻ -: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَقَالُوا: النَّارُ يَدْخُلُهَا

(١) في تفسيره: (١٧/ ٤٢٥).

(٢) في تفسيره: (٣/ ٢٤٣).

الْبَرِّ وَالْفَاجِرُ، ثُمَّ يُنَجِّي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ؛ لَأَنَّ النِّجَاةَ إِنَّمَا تَكُونُ مِمَّا دَخَلَ فِيهِ، وَأَيْضًا قَالَ: ﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثَاً﴾ (٧٢) ﴿مريم: ٧٢﴾، هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكُلَّ دَاخِلُوهَا، فَأَخْرَجَ اللَّهُ الْبَعْضَ، وَتَرَكَ الْبَعْضَ (١).

وقال الواحدي - رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر القول بالدخول -: وهذا الذي ذكرنا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ، واحتجوا من طريق اللفظ بأن قالوا: جرى ذكر الكافرين، ثم قال بعد: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، فنظم الكلام أوجب أن هذا عام، والورود بمعنى الدخول وقد أتى في التنزيل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ﴾ (١٨) لَوْ كَانَتْ هَتُولَاءَ إِلَهَةً مَّا وَرَدُّوهَا ﴿[الأنبياء: ٩٨-٩٩]، ويراد بالورود هاهنا: الدخول... (٢). اهـ

وقال أبو الحسن علي بن محمد المعروف بالخازن - رَحِمَهُ اللَّهُ -: والقول الأول أصح - أي القول بالدخول - وعليه أهل السنة فإنهم جميعاً يدخلون النار ثم يخرج الله منها أهل الإيمان، بدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ أي: الشرك، وهم المؤمنون، والنجاة إنما تكون مما دخلت فيه (٣).

--- الفقرة الثالثة: العلاقة بين هذه التفاسير الأربعة المذكورة - تفسير

(١) في شرح السنة: (١٤ / ١٩٤).

(٢) في تفسيره: (١٤ / ٣٠٠) عند الآية.

(٣) في تفسيره لباب التأويل: (٣ / ١٩٤) عند الآية.

الثعلبي، والبغوي، والواحدى، والخازن - وقيمتها:

سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: أَيُّ التَّفَاسِيرِ أَقْرَبُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: الزَّمْخَشَرِيُّ، أَمْ الْقُرْطُبِيُّ، أَمْ الْبَغَوِيُّ، أَوْ غَيْرُ هَؤُلَاءِ؟

الجواب: وَأَمَّا "التَّفَاسِيرُ الثَّلَاثَةُ" الْمَسْئُولُ عَنْهَا فَأَسْلَمَهَا مِنَ الْبِدْعَةِ وَالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ "الْبَغَوِيِّ"، لَكِنَّهُ مُخْتَصَرٌ مِنْ "تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ"، وَحَذَفَ مِنْهُ الْأَحَادِيثَ الْمَوْضُوعَةَ وَالْبِدْعَ الَّتِي فِيهِ وَحَذَفَ أَشْيَاءَ غَيْرَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا "الْوَاحِدِيُّ" فَإِنَّهُ تَلْمِذُ الثَّعْلَبِيِّ، وَهُوَ أَخْبَرُ مِنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ، لَكِنَّ الثَّعْلَبِيَّ فِيهِ سَلَامَةٌ مِنَ الْبِدْعِ وَإِنْ ذَكَرَهَا تَقْلِيدًا لِغَيْرِهِ، وَتَفْسِيرُهُ وَتَفْسِيرُ الْوَاحِدِيِّ الْبَسِيطِ وَالْوَسِيطِ وَالْوَجِيزِ فِيهَا فَوَائِدُ جَلِيلَةٌ، وَفِيهَا غَثٌّ كَثِيرٌ مِنَ الْمُنْقُولَاتِ الْبَاطِلَةِ وَغَيْرِهَا. ١. هـ (١)

وقال - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ الْبَغَوِيُّ عَالِمًا بِالْحَدِيثِ، أَعْلَمَ بِهِ مِنَ الثَّعْلَبِيِّ وَالْوَاحِدِيِّ، وَكَانَ تَفْسِيرُهُ مُخْتَصَرٌ تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ، لَمْ يَذْكُرْ فِي تَفْسِيرِهِ شَيْئًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ الَّتِي يَرْوِيهَا الثَّعْلَبِيُّ، وَلَا ذَكَرَ تَفَاسِيرَ أَهْلِ الْبِدْعِ الَّتِي ذَكَرَهَا الثَّعْلَبِيُّ، مَعَ أَنَّ الثَّعْلَبِيَّ فِيهِ خَيْرٌ وَدِينٌ، لَكِنَّهُ لَا خَبْرَةَ لَهُ بِالصَّحِيحِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَلَا يُمَيِّزُ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَقْوَالِ. (٢) ١. هـ.

فتبين مما تقدم أنه ثمَّ علاقة وارتباط قوي بين هذه الأربعة التفاسير وبين

(١) مقدمة في أصول التفسير: (ص ٥١).

(٢) منهاج السنة: (٧ / ١٢).

أصحابها وتلخيصه كما يلي في عدة نقاط:

الأولى: أن أقدمها تفسير الثعلبي، فهو أصل تفسير البغوي، وهو من مشايخ مشايخه.

الثانية: أن تفسير البغوي مختصر من تفسير الثعلبي، مع أن البغوي أعلم منه بالحديث، وتفسيره أنظف وأحسن.

الثالثة: أن الواحدي من تلاميذ الثعلبي، وقد سمع منه الواحدي التفسير وأخذه عنه وأثنى عليه كما في معجم البلدان لياقوت^(١).

الرابعة: أما تفسير الخازن فقد أفصح بنفسه بأن تفسيره مختصر من تفسير البغوي - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -. فقد **قال الخازن** - في مقدمة تفسيره -: (ولما كان كتاب "معالم التنزيل" الذي صنفه الشيخ الجليل والحرير النبل ... أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي - قدس الله روحه، ونور ضريحه - من أجل المصنفات في علم التفسير وأعلاها وأنبهها.. ولما كان هذا الكتاب كما وصفت أحببت أن أنتخب من غرر فوائده، ودرر فرائده، وزواهر نصوصه، وجواهر فصوصه مختصرا جامعاً لمعاني التفسير ولباب التأويل). ١. هـ.

--- الفقرة الرابعة: النتيجة والبيان.

إنه بعد بيان ما تقدم في معرفة من عزى هذا القول لأهل السنة، ونقل نص

كلامهم، ومعرفة العلاقة والارتباط الوطيد^(١) بين قائلها، يظهر جلياً أن أول من عزى إلى أهل السنة تفسيرهم الورود بالدخول ممن ذكرنا هو أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي في تفسيره المسمى: "الكشف والبيان عن تفسير القرآن"، أما بقية من ذكرنا فهم آخذون عنه ومتابعون له فيما عزاه إلى أهل السنة، فهم بين تلميذ له، ومختصر لكتابه، ومختصر لمختصر كتابه، لا يخرجون عن ذلك.

هذا وعند الرجوع إلى كلام الثعلبي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في تفسيره نجد أنه - رَحِمَهُ اللَّهُ - إنما حمله على هذا العزو ونسبته - هذا القول - إلى أهل السنة دون غيره ما وقع له من مزجه بين شيئين مختلفين، وتخليطه بين مسألتين متباينتين وهما: مسألة: إخراج الموحدين من النار، التي تسمى: مسألة الوعيد.

ومسألة: تفسير الورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾. فجعل الخلاف في هاتين المسألتين واحداً، وليس الأمر كما قال، وحتى يتضح ما ذكرته من تخليط الثعلبي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في هاتين المسألتين أسوق نص كلامه بأكمله:

قال - رَحِمَهُ اللَّهُ - في تفسيره (١٧ / ٤٢٤): واختلف الناس في معنى الورود حسب اختلافهم في الوعيد، فأما الوعيدية فإنهم قالوا: إنَّ من دخلها لم يخرج منها، وقالت المرجئة: لا يدخلها مؤمن، واتَّفَقُوا على أنَّ الورود: هو الحضور والمروء، فأما أهل السنة فإنهم قالوا: يجوز أن يعاقب الله سبحانه العصاة من المؤمنين بالنار

(١) الوطيد: الثابت والقوي. انظر القاموس المحيط (وطد).

ثم يخرجهم منها، وقالوا: معنى الورود الدخول، واحتجّوا، بقول الله - سبحانه
 حكاية عن فرعون-: ﴿يَقْدُمُ قَوْمُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ وَيُسَّسَ الْوُرْدُ
 الْمَوْرُودُ﴾ (٩٨) [هود: ٩٨]، وقال في الأصنام وعبدتها: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ
 دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ﴾ (٩٨) لَوْ كَانَتْ هَتُولاَءِ ءَالِهَةً مَّا
 وَرَدُّوْهَا ﴿[الأنبياء: ٩٨-٩٩]، فلو لم يكن الورود في هذه الآيات بمعنى الدخول
 لوجب أن يدخل الأصنام وعبدتها، وفرعون وقومه الجنة؛ لأن من مرّ على النار فلا
 بدّ له من الجنة؛ لأنه ليس بعد الدنيا دار إلا الجنة أو النار. اهـ

ولما حصل هذا الخلط من الثعلبي - رَحِمَهُ اللهُ - وجره إلى عزو هذا القول إلى
 أهل السنة، تبعه على هذا العزو البغوي - رَحِمَهُ اللهُ -، فهو كثيرا ما ينقل عنه - كما قاله
 شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ - (١) إذ أن تفسيره - كما سبق - مختصر من تفسير الثعلبي، ثم
 جاء أبو الحسن المعروف بالخازن باختصر تفسير البغوي، وتابعه فيما تابع فيه
 البغوي غيره، وتبعه أيضا الواحدي فهو تلميذ الثعلبي، فقد أخذ منه التفسير وغيره،

(١) قال - رَحِمَهُ اللهُ -: وَلِهَذَا لَمَّا اخْتَصَرَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ الْبَغَوِيُّ - وَكَانَ أَعْلَمَ
 بِالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ مِنْهُ، وَالثَّعْلَبِيُّ أَعْلَمُ بِأَقْوَالِ الْمُفَسِّرِينَ - ذَكَرَ الْبَغَوِيُّ عَنْهُ أَقْوَالَ الْمُفَسِّرِينَ
 وَالنُّحَاةِ وَقَصَصَ الْأَنْبِيَاءِ، فَهَذِهِ الْأُمُورُ نَقَلَهَا الْبَغَوِيُّ مِنَ الثَّعْلَبِيِّ.

وقال: وهو ينقل ما ذكره الثعلبي في تفسيره في مثل هذه المواضع، والثعلبي يذكر ما قاله
 غيره، سواء قاله ذاكرة أو آثرا، ما يكاد هو ينشئ من عنده عبارة. انظر: "قاعدة حسنة في
 الباقيات الصالحات (ص: ٥٢)".

فلا غرابة إذا من متابعتهما له في هذا أو في غيره لما علمت^(١).

وحاصله: أن من طالع في المسألة ورأى أقوال الناس فيها وجد أن الخلاف بين أهل السنة قائم، والنزاع في معنى الورد بينهم واقع مبثوث في كتب التفسير وغيرها، مشهور بين العلماء كما قد نقلنا عن جماعة منهم في التمهيد وحكاية الخلاف في تفسير الآية، ومن طالع كتب المعتقد وجد أن مسألة الوعيد مسألة أخرى مغايرة لهذه المسألة، فهذا مما يوضح خطأ هذا العزو أيضا من الثعلبي ومن تابعه من المفسرين، لا سيما أن أهل العلم ذكروا أن الخلاف في معنى الورد قديم، بل حكاه بعضهم عن الصحابة كما تقدم في كلام ابن رجب - رَحِمَهُ اللَّهُ - ولا خلاف بين الصحابة في مسألة الوعيد.

فقد ذكر - رَحِمَهُ اللَّهُ - الخلاف في معنى الورد عن الصحابة وهم ذروة أهل السنة، فكيف يصح أن يقال في أحد القولين هو قول أهل السنة دون غيره مع وجود الخلاف بين الصحابة في ذلك^{(٢)؟!؟}.

(١) ثم وجدت بعض شراح كتاب المصابيح للبغوي قد تابع البغوي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في هذا العزو، وممن وجدت ذلك عنه **الحسين بن محمود المظهري**، في المفاتيح شرح المصابيح: (٣٥١/٦) **قال**: عند أهل السنة الورد بمعنى الدخول؛ لأن النجاة التي بعده تدلُّ على أنه بمعنى الدخول؛ يعني: الكل يدخلونها، فينجي الله تعالى المتقين بفضله، ويترك الكافرين فيها بَعْدَ لَهُ.

وكذلك: **محمد بن عبد اللطيف الكرمانى** المعروف بابن الملك، في شرح المصابيح: (٥٠٤/٦) **قال**: والورد: بمعنى الدخول عند أهل السنة؛ لأن النجاة التي بعده تدل عليه.

(٢) هذا على التسليم بثبوت المرويات في معنى الدخول الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وإلا فإنه

فإن قيل: المراد بأهل السنة من بعد الصحابة، قيل لم يستقر قول أهل السنة بعد الصحابة على القول بالدخول بل النزاع فيمن بعدهم موجود.

فحاصله أن عزو قول من الأقوال إلى أهل السنة دون غيره من الأقوال فيه إيهام بأن هذه الأقوال الأخرى التي لم تُعزَ إلى أهل السنة لم يقل بها أهل السنة، وهذا هو الذي فهمه البغوي والواحدي والخازن من كلام الثعلبي - رَحِمَهُمُ اللَّهُ جميعاً -، وهذا الفهم ليس بصحيح؛ فإننا لو تنزلنا جدلاً وقلنا القول بالدخول هو قول أهل السنة ماذا سنقول في القول الآخر: وهو أن الورود هو المرور على الصراط، وإلى من نعزوه مع أنه ثابت عن ابن مسعود وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وقال به الحسن البصري، والمفسر الكبير ابن جرير الطبري، وابن كثير والنووي وغيرهم.. أهؤلاء أهل سنة أم ماذا؟!!

ومما يزيد الأمر إيضاحاً: دقة عبارة بعض العلماء في هذا العزو، فإني وقفت على قول بعضهم فرأيت لا يعمم العزو بأنه قول أهل السنة، بل يخصه ببعضهم أو جمهورهم أو نحو ذلك، وممن وقفت على كلامهم في هذا:

أولاً: النسفي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أبو البركات عبد الله بن أحمد (ت: ٧١٠)، في تفسيره: "مدارك التنزيل وحقائق التأويل"، قال - رَحِمَهُ اللَّهُ -: قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]: داخلها، والمراد النار، والورود: الدخول عند علي وابن

لم يثبت عنهم - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - القول بالدخول، بل الثابت عن ابن مسعود وغيره أنه المرور على الصراط.

عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -^(١)، وعليه جمهور أهل السنة.

ثانيًا: السيوطي - رَحِمَهُ اللَّهُ - : **قال المظهري** - في تفسيره - : قال السيوطي : فسر بعض علماء أهل السنة الورود بالدخول، وهو أحد القولين في الآية. اهـ
ولا غرابة أن نقول في هذا العزو الذي عزاه الثعلبي إلى أهل السنة أنه عزو خاطئ بعيد عن الصواب مبني على الوهم والخطأ وأنه خلاف الواقع في المسألة كما قد رأيت فعزو الثعلبي مردود لا يلتفت إليه.

وهذه الأخطاء في العزو حاصلة لأئمة كبار فضلا عن غيرهم ومن أمثلة ذلك : رد الشيخ الألباني رحمه الله ما عزاه ابن القيم رحمه الله إلى أهل السنة من أنهم يرون أن إخلاف الوعيد فضل وكرم ، وذكر رحمه الله أن هذا العزو خاطئ وأنه يحتاج إلى تقييد ، فقال الشيخ الألباني رحمه الله كما في موسوعة العقيدة (٧٨٦ / ٩) : فتأمل في هذا يتبين لك خطأ ابن القيم في بعض ما يدعيه ويعزوه لأهل السنة دون قيد أو شرط. اهـ

وأخيرا أقول : إن من الأمور التي حملت هؤلاء المفسرين^(٢) على هذا العزو الخاطئ فيما أظن أيضا والله أعلم :

هو أن الوعيدية من الخوارج والمعتزلة وغيرهم يفرون من القول بالدخول، وإنما كان سبب فرارهم من تفسير الورود بالدخول ما يحملونه من المعتقد

(١) أثر علي لم أجده مسندا، وأما أثر ابن عباس فضعيف لا يصح، ويأتي ذكر طرقة في الفصل السادس - **إِنْ شَاءَ اللَّهُ** - .

(٢) هم الثعلبي والبغوي، والواحد والواحد والخازن.

الباطل: وهو اعتقادهم أن من دخل النار لا يخرج منها أبداً حتى من كان من عصاة الموحدين من أهل الكبائر وفساق الملة، وهذا هو سبب تسميتهم بالوعيدية^(١).

فهم لا يقولون بخروج الموحدين المذنبين من النار، فكان لزاماً عليهم أن يفروا من القول بالدخول ويعزفوا عنه، لا لعدم رجحان أدلته وقوة دليل غيره، وإنما لما علمت من المعتقد الفاسد الذي يحملونه، فإنهم لو قالوا بأن معنى الورود الدخول تناقضوا واضطربوا في مسألة الوعيد، ويكونون بذلك قد أثبتوا دخولا وخروجاً من النار، وهم يعتقدون أن من دخلها لا يخرج منها! فلما رأى هؤلاء المفسرون فرار الوعيدية من القول بالدخول ظنوا أنه قول أهل السنة، فهم القائلون بخروج عصاة الموحدين من النار، والله أعلى وأعلم.

ومما يرجح ما ذكرنا ما قاله **حافظ حكيم - رَحِمَهُ اللهُ -**: وَقَدْ أَنْكَرَ الصَّرَاطُ وَالْمُرُورَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْبِدْعَةِ وَالْهَوَى مِنَ الْخَوَارِجِ، وَمَنْ تَابَعَهُمْ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَتَأَوَّلُوا الْوُرُودَ بِرُؤْيَا النَّارِ، لَا أَنَّهُ الدُّخُولُ وَالْمُرُورُ عَلَى ظَهْرِهَا؛ وَذَلِكَ لِإِعْتِقَادِهِمْ أَنَّ مَنْ دَخَلَ النَّارَ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَلَوْ بِالْإِضْرَارِ عَلَى صَغِيرَةٍ، فَخَالَفُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَرَدُّوا الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي الْوُرُودِ وَالْمَقَامِ الْمَحْمُودِ وَالشَّفَاعَةِ؛ وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - ... وساق مخاصمة نافع بن

(١) والوعيدية: هم الخوارج والمعتزلة وغيرهم ممن يقول بإنفاذ الوعيد، الذي يقصدون به: أن من مات من أهل الكبائر وفساق الملة يخلدون في النار ولا يخرجون منها لا بشفاعه ولا غيرها، فيقولون: ما ثم إلا مؤمن مستحق للثواب لا يُعاقب بحال، أو مخلص في النار لا يخرج منها بشفاعه ولا غيرها، ومن فيه فجور فليس معه من الإيمان عندهم شيء. قاله شيخ الإسلام. انظر: الرد على الشاذلي: (١/ ١٧٧)، ولأهمية هذه المسألة قد أفردت بالتصنيف، والله أعلم.

الأزرق (١). اهـ

مسألة الوعيد ومعتقد أهل السنة في عصاة الموحدين:

وتعين بعد هذا أن نقول: إن جميع أهل السنة - سواء من فسر الورد بالدخول، أو من فسره بالمرور أو بغيرهما - مذهبهم في الوعيد واحد، وهم وسط - في هذه المسألة - بين الخوارج والمعتزلة الوعيدية وبين المرجئة.

قال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَهُمْ - أي: أهل السنة - فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ، وَالْوَعْدِ الْوَعِيدِ وَسَطٌ بَيْنَ الْوَعِيدِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ أَهْلَ الْكِبَائِرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مُخَلَّدِينَ فِي النَّارِ، وَيُخْرِجُونَهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَيَكْذِبُونَ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، وَيَبَيِّنُ الْمُرْجئة الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِيْمَانُ الْفُسَّاقِ مِثْلُ إِيْمَانِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ كَيْسَتْ مِنَ الدِّينِ وَالْإِيْمَانِ، وَيَكْذِبُونَ بِالْوَعِيدِ وَالْعِقَابِ بِالْكُلِّيَّةِ (٢).

وقال النووي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ: أَنَّ مَنْ مَاتَ مُوَحِّدًا دَخَلَ الْجَنَّةَ قَطْعًا عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَإِنْ كَانَ سَالِمًا مِنَ الْمَعَاصِي كَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ، وَالَّذِي اتَّصَلَ جُنُونُهُ بِالْبُلُوغِ، وَالتَّائِبِ تَوْبَةً صَحِيحَةً مِنَ الشُّرْكِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَاصِي إِذَا لَمْ يُحْدِثْ مَعْصِيَةً بَعْدَ تَوْبَتِهِ، وَالْمُؤَفَّقُ الَّذِي لَمْ يُبْتَلِ بِمَعْصِيَةٍ أَصْلًا، فَكُلُّ هَذَا الصَّنْفِ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا

(١) معارج القبول: (٢/ ٨٥٦).

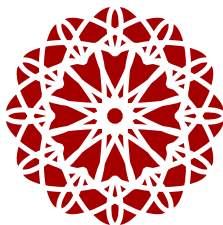
(٢) مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٧٤).

يَدْخُلُونَ النَّارَ أَصْلًا، لَكِنَّهُمْ يَرُدُّونَهَا عَلَى الْخِلَافِ الْمَعْرُوفِ فِي الْوُرُودِ،
وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: الْمُرُورُ عَلَى الصِّرَاطِ - وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى ظَهْرِ جَهَنَّمَ
أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهَا، وَمِنْ سَائِرِ الْمَكْرُوهِ -.

وَأَمَّا مَنْ كَانَتْ لَهُ مَعْصِيَةٌ كَبِيرَةٌ وَمَاتَ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ فَهُوَ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى،
فَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ أَوَّلًا وَجَعَلَهُ كَالْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ الْقَدَرُ
الَّذِي يُرِيدُهُ - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** - ثُمَّ يَدْخُلُهُ الْجَنَّةَ، فَلَا يَدْخُلُ فِي النَّارِ أَحَدٌ مَاتَ عَلَى
التَّوْحِيدِ وَلَوْ عَمِلَ مِنَ الْمَعَاصِي مَا عَمِلَ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ مَاتَ عَلَى
الْكُفْرِ وَلَوْ عَمِلَ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ مَا عَمِلَ، هَذَا مُخْتَصَرٌ جَامِعٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَقَدْ تَظَاهَرَتْ أَدَلَّةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعُ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ الْأُمَّةِ
عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَتَوَاتَرَتْ بِذَلِكَ نُصُوصٌ تُحَصِّلُ الْعِلْمَ الْقَطْعِيَّ ^(١).



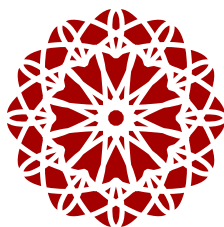
(١) شرح صحيح مسلم: (١/٢١٧). وبنحوه في طرح الثريب: (٨/٢٧٨).



الفصل السادس

في ذكر تخريج أثر عبد الله بن عباس وعبد الله

بن رواحة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - والحكم عليها



الفصل السادس

في ذكر تخريج أثر ابن عباس وعبد الله بن رواحة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - والحكم عليها

نذكر في هذا الفصل - إن شاء الله - هذين الأثرين - المرويين عن عبد الله بن عباس، وعبد الله بن رواحة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وندرس طرقهما وألفاظهما فهما من أهم الآثار الواردة في هذه المسألة - التي نحن بصددتها - فإنك قل أن تجد أحدا ممن ذكر هذه المسألة إلا ويذكر هذين الأثرين عن هذين الصحابين أو يشير إليهما، فكان من الأهمية بمكان أن ننظر في هذين الأثرين، وأن نجعل لهما فصلا مستقلا نتناول فيه مناقشة أسانيدهما والنظر في متونهما، مع العلم أن أثر ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أكثر الأثرين طُرُقا، وأصرحهما دلالة، وأقواهما حجة، ولذلك كان أقوى ما استدل به أهل العلم في هذه المسألة، وأعظم ما اعتمدوا عليه في ترجيح قولهم أن معنى الورود الدخول، هو أثر عبد الله بن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - إذ أن لعبد الله بن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مَكَنَّةٌ قَوِيَّةٌ في التفسير، ومكانة جليلة بين أصحاب رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - ويظهر ذلك في أمور:

- كونه ولد قبل الهجرة بستين أو ثلاث فصحب النبي -
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وتعلم منه في صغره، فعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُسَمَّى الْبَحْرَ مِنْ كَثَرَةِ عِلْمِهِ^(١).

(١) تاريخ الفسوي: (١/ ٤٩٦).

- رجحان عقله مع صغر سنه، فقد كان عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يدخله مع أشياخ بدر في مجلس المشاورة، كما عند البخاري، برقم: (٣٦٢٧).
- دعوة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - له، فقد قال ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - :
وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ - أَوْ قَالَ: عَلَى مَنْكِبَيَّ -
فَقَالَ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ» حسنه العلامة الوادعي - رَحِمَهُ اللَّهُ -
في الصحيح المسند، برقم: (٦٩٧).
- ثناء ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عليه: فقد قال: نعم ترجمان القرآن ابن عباس.
رواه يعقوب بن سفيان في تاريخه (٤٩٥ / ١) بإسناد صحيح.
- وهذان الصحابيَّان أعني - ابن مسعود وابن عباس - هما أئمة التفسير من الصحابة، كما قال الشيخ الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وفي مقدمتهم - أي: أئمة التفسير من الصحابة -: عبد الله بن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -؛ وذلك لصُحبته للنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - من جهة؛ ولعنايته بسؤاله عن القرآن وفهمه وتفسيره من جهة أخرى، ثم عبد الله بن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، فقد قال ابن مسعود فيه: إنه تُرْجِمَانُ الْقُرْآنِ. ثم أي صحابي من بعدهم ثبت عنه تفسير آية". (١) اهـ
- وبعد معرفة بعض الفقرات في مكانة هذا الصحابي الجليل في التفسير نشرع في المراد من هذا الفصل مستعينين بالله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - فنقول:

(١) كيف يجب علينا أن نفسر القرآن الكريم (ص: ٣٦).

أثر عبد الله بن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

وستتكلّم أولاً عن الآثار الواردة عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - في تفسيره الورود المذكور في الآية: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ ﴿٧١﴾ [مريم: ٧١].
وقد قسمت الآثار المروية في هذا الشأن عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - إلى قسمين:

القسم الأول: ما ورد عن ابن عباس في تفسير الآية ضمن قصة تخصّصه مع نافع بن الأزرق (١).

القسم الثاني: ما ورد عنه في تفسير الآية بدون ذكر القصة.

(١) قال الحافظ الذهبي: نافع بن الأزرق الحروري من رؤوس الخوارج، ذكره الجوزجاني في كتاب الضعفاء. ميزان الاعتدال: (٢٤١ / ٤).

قال ابن حجر: وكان نافع هذا من رؤوس الخوارج، وإليه تنسب الطائفة الأزارقة، وكان قد خرج في أواخر دولة يزيد بن معاوية، فذكر ابن أبي خيثمة عن خالد بن خدّاش: أن نافع بن الأزرق لما تفرقت آراء الخوارج أقام بِسُرْق الأهواز يعترض الناس فأثخن القتل في الناس حتى في النساء والصبيان، وجعل يقرأ: ﴿لَا تَذَرُّ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ ﴿٢٦﴾ [نوح: ٢٦] إلى: ﴿فَاجْرَأْ كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]، فاشتدت شوكته، فارتاع أهل البصرة، وقصتهم طويلة إلى أن كان قتله في جمادى الآخرة، سنة: خمس وستين.

وكان يطلب العلم وله أسئلة عن ابن عباس مجموعة في جزء من روايته عن نافع المذكور، وأخرج الطبراني بعضها في مسند ابن عباس من المعجم الكبير. لسان الميزان (١٤٤ / ٦).

الحروري: نسبة إلى منطقة: حروراء، من ضواحي الكوفة، اجتمع بها الخوارج.

❦ القسم الأول: طرق أثر ابن عباس التي فيها ذكر قصته مع نافع بن الأزرق:

أولاً: قصة ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مع نافع بن الأزرق.

قد وردت هذه القصة بأسانيد متعددة، وألفاظ مختلفة، نذكر أسانيدنا وألفاظها واحداً واحداً حسب ما يسر الله الوصول إليه **فنقول:**

لهذه القصة خمسة طرق فيما يسر الله جمعه:

الطريق الأولى: طريق مجاهد بن جبر عن ابن عباس.

أخرجها هناد في الزهد، برقم: (٢٢٩)، والبيهقي في البعث، برقم: (٤١٤).

قال هناد: حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: سَأَلَ ابْنُ الْأَزْرَقِ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧٨] قَالَ: فَإِنَّهُ رُبَّمَا وَرَدَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ وَلَمْ يَدْخُلْهُ. قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَّا أَنَا وَأَنْتَ يَا ابْنَ الْأَزْرَقِ فَسَنَدْخُلُهَا، فَاَنْظُرْ هَلْ يُخْرِجُنَا اللَّهُ أَمْ لَا. قَالَ الْمُحَارِبِيُّ: وَسَمِعْتُ الْكَلْبِيَّ يَقُولُ: وَرُودُهَا الْمَمَرُّ عَلَيْهَا.

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: المحاربي: عبد الرحمن بن محمد بن زياد، **قال أبو حاتم:**

صدوق إذا روى عن الثقات، ويروي عن المجاهيل أحاديث منكره، وقد وثقه غير واحد، ووصف بكثرة الغلط، قال في التقریب: لا بأس به.

وقد وصف بالتدليس، **قال الإمام أحمد:** بلغنا أنه كان يدلس. ذكر هذا العقيلي

في الضعفاء، وذكره العلائي في المدلسين، ونقل كلام الإمام أحمد، **وقال الحافظ** - في تعريف أهل التقديس - : وصفه العقيلي بالتدليس^(١)؛ وهو من الطبقة الثالثة. فالمحاربي هنا رواه عن ليث بن أبي سليم بالعننة وهو مدلس، إلا أنه توبع. العلة الثانية: ليث بن أبي سليم: ضعيف.

قال الترمذي - في العلل الكبير - : قال محمد: كان أحمد يقول: ليث لا يفرح بحديثه.

قال أبو حاتم وأبو زرعة: ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث. تهذيب الكمال: (٢٧٩ / ٢٤).

قال الحافظ - في التقریب - : صدوق، اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك.

الطريق الثانية: طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس

أخرجها **ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ -**: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثنا الْحُسَيْنُ، قَالَ: ثني حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو رَاشِدٍ الْحُرُورِيُّ: ذَكَّرُوا هَذَا فَقَالَ الْحُرُورِيُّ: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيْسَهَا﴾ [الأنبياء: ١٠٢]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَيْلَكَ أَمَجْنُونٌ أَنْتَ؟ أَيْنَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ [هود: ٩٨]، ﴿وَسَوْفَ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرِدًا﴾ [٨٦]، [مريم: ٨٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، وَاللَّهُ إِنْ كَانَ دُعَاءُ مَنْ مَضَى:

(١) وكان الحافظ - رَحِمَهُ اللَّهُ - اعتمد كلام الإمام أحمد، وربما ظنه للعقيلي، والله أعلم.

اللَّهُمَّ أَخْرِجْنِي مِنَ النَّارِ سَالِمًا، وَأَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ غَانِمًا^(١).

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: القاسم: لم أجد له ترجمة، وقد تقدم ذكره (في الفصل الأول القول السادس).

العلة الثانية: الحسين: هو الملقب بسنيد وهو ضعيف، وقد تقدم (في الفصل الأول القول الخامس).

العلة الثالثة: رواية سنيد عن الحجاج غير صالحة، فقد روى عنه بعد اختلاطه، وكان يتلقن من سنيد.^(٢)

(١) كما في تفسيره: (٥٩١ / ١٥).

(٢) تنبيه: لم أذكر عنعنة ابن جريج علة من العلل في الحديث مع أنه مدلس وقد عنعن، وسبب ذلك أنه قد ثبت عنه - كما في أخبار المكيين من التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: (٣٥٦ / ١) - أنه قال: إذا قلت: قال عطاء فأنا سمعته منه وإن لم أقل سمعت.

ومعلوم أن (قال) من المدلس حكمها حكم (عن)، كما نص عليه ابن رجب - في شرح علل الترمذي: (٦٠٠ / ٢) - وغيره.

ولهذا جرى عمل الإمام الوادعي - رَحِمَهُ اللهُ - كما في كتابه "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" - وغيره على الحكم على عنعنة ابن جريج عن عطاء بأنها متصلة، فمن طريقه في الصحيح المسند حديث ابن عباس في سجود ابن الزبير للسهو برقم: (٦٤٧)، وقد كان الشيخ مقبل - رَحِمَهُ اللهُ - يفتي بذلك، فقد سئل كما في كتابه: المقترح (١٠١) عن رواية ابن جريج عن عطاء، فقال: الظاهر هو هذا؛ أنه إذا حدث - يعني ابن جريج - عن عطاء بأي صيغة محمولة على السماع، والله أعلم.

الطريق الثالثة في قصة نافع الحروري مع عبد الله بن عباس: طريق عمرو بن دينار عمن سمع ابن عباس.

رواه عبد الرزاق في تفسيره: (٣٦٣/٢)، ومن طريقه ابن جرير في تفسيره: (٥٩٠/١٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره، برقم: (١١١٩٣)، ورواه سعيد بن منصور في سننه، برقم: (١٤٠٢)، ورواه الثعلبي في تفسيره: (٤٣٠/١٧)، عن روح بن عبادة، كلهم (عبد الرزاق، وسعيد، وروح) عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، قال: أخبرني من سمع ابن عباس - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** - يُخَاصِمُ نَافِعَ بْنَ الْأَزْرَقِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: **الْوُرُودُ الدُّخُولُ**، فَقَالَ نَافِعٌ: لَا، قَالَ: فَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، أَوْرَدَ هَؤُلَاءِ أَمْ لَا؟، وَقَرَأَ: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨] أَوْرَدَ هَؤُلَاءِ أَمْ لَا؟ أَمَّا أَنَا وَأَنْتَ فَسَدَخُلْهَا، فَانْظُرْ هَلْ تَخْرُجُ مِنْهَا أَمْ لَا؟ وَمَا أَرَى اللَّهَ مُخْرِجَكَ مِنْهَا؛ لِتَكْذِيبِكَ. قَالَ: فَضَحِكَ نَافِعٌ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَفِيمَ الضَّحِكُ إِذَا؟ وهذا إسناد ضعيف، ففيه مبهم: وهو الوساطة بين عمرو بن دينار وابن عباس.

وهكذا ينه على هذا الشيخ الألباني - **رَحِمَهُ اللَّهُ** -، ففي كتابه الإرواء وعند حديث رقم: (١٠٥٠) «في الضيع كبش» قال - **رَحِمَهُ اللَّهُ** -: ... قلت -الألباني-: وهذا إسناد حسن إذا كان ابن جريج سمعه من عطاء ولم يدلسه، فقد روى أبو بكر بن أبي خيثمة بسند صحيح عن ابن جريج قال: إذا قلت: قال عطاء، فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت. قلت: وهذه فائدة مهمة جداً، تدلنا على أن عننة ابن جريج عن عطاء في حكم السماع.

الطريق الرابعة: طريق علقمة بن مرثد.

أخرجه **مقاتل بن سليمان** - في تفسيره: (٢ / ٦٣٥) -: عن علقمة بن مرثد، عَنْ نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ: أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْوُرُودِ فَقَالَ: يَا نَافِعُ، أَمَّا أَنَا وَأَنْتَ فَدَخُلْهَا فَانْظُرْ هَلْ نَخْرُجُ مِنْهَا أَمْ لَا.

وهو ضعيف.

قال في التقريب: كذبوه.

وعلقمة بن مرثد: **قال الذهبي** في السير: عداده في صغار التابعين.

قلت: روايته في الكتب الستة عن كبار التابعين، وليس له رواية عن ابن عباس فيما رأيت.

الطريق الخامسة: طريق مرزوق بن أبي سلامة عن ابن عباس.

أخرجه **ابن أبي حاتم** (٦ / ٢٠٨٠): حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، ثنا مِنجَابٌ، ثنا بِشْرُ بْنُ عُمَارَةَ، عَنْ مَرْزُوقِ بْنِ أَبِي سَلَامَةَ، قَالَ نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ لَابْنِ عَبَّاسٍ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا الْوُرُودُ؟ قَالَ: الدُّخُولُ، قَالَ إِنَّمَا الْوُرُودُ: الْوُقُوفُ عَلَى شَفِيرِهَا، قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَاللَّهِ لَا رِدْدَ لَهَا وَلَتَرِدَّنَّهَا وَإِنِّي لَا رَجُوءَ أَنْ أَكُونَ مِنَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [مريم: ٧٢] وَتَكُونَ أَنْتَ مِنَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ (٧٢) ﴿[مريم: ٧٢] قَالَ: وَكَذَلِكَ كَانَ يَقْرَأُهَا، وَيَحْكُ يَا نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ أَمَّا تَقْرَأُ كِتَابَ اللَّهِ: ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ (٩٧) يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾

[هود: ٩٧-٩٨] أَفْتَرَاهُ وَيَحْكُ إِنَّمَا أَقَامَهُمْ عَلَى شَفِيرِهَا وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ

السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿٤٦﴾ [غافر: ٤٦].

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: بشر بن عمار: **قال النسائي**: ضعيف.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث.

وقال الدار قطني: متروك.

وقال الحافظ - في التقریب -: ضعيف.

العلة الثانية: مرزوق بن أبي سلامة: لم أقف له على ترجمة، وقد وجدت بعد البحث أن بعض المحققين يقول: لم أعرفه، فالانقطاع وضعف الراوي محتمل، والله أعلم.

الطريق الال: طريق مجاهد عن ابن عباس.

أخرجه ابن المبارك كما في زوائد الزهد، برقم: (١٤١٨)، وأخرجه **الطبري** في تفسيره: (٥٩٨ / ١٥) **فقال**: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ، قَالَ: ثنا أَسْبَاطُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ^(١)، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو رَاشِدٍ - وَهُوَ نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ -، فَقَالَ لَهُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١]، قَالَ: أَمَّا أَنَا

(١) كذا في بعض النسخ، وصوابه: أبي عبيد الله.

وَأَنْتُ يَا أَبَا رَاشِدٍ فَسَنَرِدُّهَا، فَانْظُرْ هَلْ نَصُدُّ عَنْهَا أَمْ لَا.

وهذا إسناد حسن، وهو أحسن ما في الباب.

رجال إسناد الطبري:

محمد بن عبيد المحاربي: **قال النسائي**: لا بأس به.

وقال الحافظ - في التقريب -: صدوق.

أسباط: هو ابن محمد القرشي ثقة، يخطئ عن الثوري، وهنا لم يرو عن الثوري كما في التقريب.

عبد الملك: هو ابن أبي سليمان، وثقة ابن معين، وأحمد، والنسائي وغيرهم^(١).

أبو عبيد الله: هو سليم المكي مولى أم علي، **قال أبو حاتم**: من كبار أصحاب مجاهد. **وقال أبو زرعة**: صدوق. ووافقه الحافظ في التقريب.

مجاهد: هو ابن جبر، إمام مشهور.

فهذا إسناد حسن، ولكن ليس فيه تفسير ابن عباس للورود بالدخول، بل فيه أنه قال: (أَمَّا أَنَا وَأَنْتُ يَا أَبَا رَاشِدٍ فَسَنَرِدُّهَا، فَانْظُرْ هَلْ نَصُدُّ عَنْهَا أَمْ لَا). ولهذا أورد هذا الأثر ابن جرير في تفسيره دليلاً لمن يقول بالقول السادس - وهو: يردها

(١) **فائدة**: لابن حبان في الثقات كلام يستفاد في: أن من حدث من حفظه قد يهمل ولا يترك حديثه بمجرد ذلك. انظر: الثقات، عند ترجمة عبد الملك هذا.

الجميع ثم يصدر عنها المؤمنون بأعمالهم - ومعلوم أن الصدور بالأعمال مبين بقوله - **عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ** - في حديث حذيفة - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - : «تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ» يعني على الصراط.

طريق أخرى عن مجاهد وليس فيها ذكر قصة نافع بن الأزرق:

رواه ابن جرير - **رَحِمَهُ اللَّهُ** - عن القاسم، ورواه إسحاق بن إبراهيم البستي في تفسيره أيضا: (١٦٧) عن قتيبة، كلاهما - القاسم، وعتيبة - قَالَا: ثنا الْحُسَيْنُ، قَالَ: ثَنِ حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قَالَ: يَدْخُلُهَا^(١).

وهذا إسناد ضعيف أيضا، وفيه علل:

هذا إسناد ضعيف تقدم نظيره في القسم الثاني من طرق أثر ابن عباس. العلة الثانية: عن عنة ابن جريج: فهو مدلس وهو من الطبقة الثالثة من المدلسين.

❦ **القسم الثاني: طرق أثر ابن عباس بدون ذكر قصته مع نافع بن الأزرق:**

قد جاء أثر ابن عباس في تفسيره الورود بالدخول بدون ذكر قصته مع نافع بن الأزرق من طرق:

الطريق الأولى: طريق الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** - .

أخرجه **ابن جرير**: حَدَّثْتُ عَنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُعَاذٍ، يَقُولُ: ثَنَا عُيَيْدُ

(١) كما في تفسيره: (١٦/١١٠).

بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨] كَانِ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: الْوُرْدُ فِي الْقُرْآنِ أَرْبَعَةٌ أَوْرَادٍ: فِي هُودَ قَوْلُهُ: ﴿وَبِئْسَ الْوُرْدُ الْمُرْوَدُ﴾ [٩٨]، وَفِي مَرْيَمَ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧٨]، وَوَرَدَ فِي الْأَنْبِيَاءِ: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ﴾ [٩٨]، وَوَرَدَ فِي مَرْيَمَ أَيْضًا: ﴿وَسَوْقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرْدًا﴾ [٨٦]، كَانِ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُلُّ هَذَا الدُّخُولِ، وَاللَّهُ لَيَرِدَنَّ جَهَنَّمَ كُلُّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ﴿ثُمَّ نَجَّى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ [مريم: ٧٢] (١).

هذا إسناد يدور عليه جملة من الآثار المروية في تفسير ابن جرير الطبري، وهو
إسناد ضعيف، وفيه علة:

العلة الأولى: قول ابن جرير: حدث: وهذا إبهام لمن حدثه، على أن بعضهم رجح كونه عبدان بن محمد المروزي، بقرينة كونه هو الوساطة بين ابن جرير والحسين بن الفرغ، كما في تهذيب الآثار، وفي التاريخ فقد صرح به هناك، فالله أعلم.

العلة الثانية: أبو معاذ: وهو الفضل بن خالد النحوي لم أجد من وثقه غير أن ابن حبان ذكره في الثقات: (٥/٩)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: (٦١/٧)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول، والله أعلم.

العلة الثالثة: الحسين بن الفرغ البغدادي كذبه ابن معين.

العلة الرابعة: الانقطاع بين الضحاك وابن عباس، فإن روايته عن ابن عباس مرسلة.

قال أبو زرعة - رَحِمَهُ اللَّهُ -: الضحاك لم يسمع من ابن عباس.

قال العلاني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: كان شعبة ينكر أن يكون لقي ابن عباس، ولم تعلم الوساطة بينه وبين ابن عباس، فقد قال عبد الملك بن ميسرة: قلت للضحاك: سمعت ابن عباس؟ قال: لا، قلت: فهذا الذي تحدثه عمن أخذته؟ قال عن ذا وذا. كما في تهذيب الكمال، ترجمة الضحاك^(١).

طريق أخرى عن الضحاك:

قال ابن أبي حاتم - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ أَبُو الْأَزْهَرِ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ، ثنا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، ثنا أَبِي، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الضَّحَّاكِ، أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَبَيِّنَ الْوَرْدَ الْمَوْزُودَ﴾ (٩٨) [هود: ٩٨] فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: المورد في الْقُرْآنِ أَرْبَعَةٌ أَوْ رَادٍ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] (٢).

رجال إسناده ثقات، غير أحمد بن الأزهر وهو صدوق، فهي أحسن من سابقتهما، إلا أن الانقطاع بين الضحاك وابن عباس حاصل.

الطريق الثانية لأثر ابن عباس: طريق العوفيين.

(١) كما في جامع التحصيل: (١٩٩)، رقم: (٣٠٤).

(٢) كما في تفسيره، برقم: (١١١٩٥).

قال ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ ثَنِي أَبِي، قَالَ: ثَنِي عَمِّي، قَالَ ثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١] يُعْرِفُ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى لِفِرْعَوْنَ: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ [١٨] ﴿هُود: ٩٨﴾ وَقَالَ ﴿وَسَوْقَ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرْدًا﴾ [٨٦] [مريم: ٨٦] فَسَمِيَ الْوُرُودَ فِي النَّارِ دُخُولًا، وَلَيْسَ بِصَادِرٍ (١).

وهذا إسناد مسلسل بالضعفاء: وهم العوفيون، وقد ذكره **ابن كثير** في تفسيره، **فقال**: قال العوفي عن ابن عباس.

الطريق الثالثة: طريق عكرمة عن ابن عباس.

وهي في تفسير مجاهد، وعند البيهقي في البعث: (ص ٣١٥).

قال البيهقي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قَالَ: لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا، ﴿ثُمَّ نَجَّيَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًا﴾ [٧٢]، وَقَالَ: رَأَيْتُ الصَّالِحِينَ يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ نَجِّنَا مِنْ جَهَنَّمَ سَالِمِينَ مُسْلِمِينَ.

وهذا إسناد ضعيف جدا.

(١) كما في تفسيره: (٥٩٢/١٥).

فجابر هو ابن يزيد الجعفي، قال أحمد بن حنبل - رَحِمَهُ اللهُ -: تركه يحيى وعبدالرحمن^(١).

فهذه طرق أثر ابن عباس - رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ - التي يسر الله جمعها في تفسيره للورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ (٧١) [مريم: ٧١] بأن المراد به: الدخول.

ويتلخص لنا من هذه الطرق والألفاظ عدة أمور:

الأول: أن قصة نافع بن الأزرق مع ابن عباس لها أصل ثابت.

الثاني: لم يثبت عن ابن عباس تفسيره للورود بالدخول مع شهرة ذلك عنه.

الثالث: لم نعصد بعض هذه الطرق ببعض؛ لاختلاف الروايات عن ابن عباس في تفسير الآية؛ ولاشتماد الضعف في كثير منها.

الرابع: أن الثابت عن ابن عباس ما رواه الطبري وابن المبارك، كلاهما من طريق مجاهد: قال ابن عباس لنافع بن الأزرق الخارجي: أَمَّا أَنَا وَأَنْتُ يَا أَبَا رَاشِدٍ

(١) وقال النسائي - رَحِمَهُ اللهُ -: متروك الحديث.

وقال زائدة - رَحِمَهُ اللهُ -: كان والله كذابا يؤمن بالرجعة.

وقال الحاكم أبو أحمد - رَحِمَهُ اللهُ -: ذاهب الحديث.

وقال يحيى بن سعيد - رَحِمَهُ اللهُ -: كان يدلّس، وكان ضعيفا. كما في ترجمته من تهذيب الكمال.

وهو من الطبقة الخامسة، من طبقات المدلسين: وهم من ضعف بشيء آخر سوى التدليس.

قال الحافظ - رَحِمَهُ اللهُ -: ضعيف رافضي.

فَسَنَرُدُّهَا، فَانْظُرْ هَلْ نَصُدُّ عَنْهَا أَمْ لَا؟

وحاصل توجيه أثر ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - على أمرين:

١- الأثر الثابت عنه ليس فيه إلا مجرد التعبير بالورود والصدر، فيقال فيه: صدور المؤمنين يوم القيامة إذا وردوا النار بمرورهم على الصراط يكون على قدر أعمالهم كما هو مبين في السنة بقوله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - في حديث حذيفة، وأبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: «تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ وَنَبِيُّكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصَّرَاطِ يَقُولُ: رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ، حَتَّى تَعْجِزَ أَعْمَالُ الْعِبَادِ».

ثم نقول: من أين لنا في مثل هذا الأثر أن نقول فسر ابن عباس الورود بالدخول مع أنه ليس فيه إلا ذكر الورود والصدر الذي هو نقيض الورود، بل لنا أن نقول: يكون كلام ابن عباس عائداً إلى القول بأن الورود: هو المرور على الصراط، إذ الأدلة جاءت بذلك وابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لم يذكر دخولا أصلاً، والله أعلم بالصواب.

التوجيه الثاني في أثر ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: الذي فيه التصريح بالدخول يقال فيه على فرض ثبوته: إنما حصل التجوز في اللفظ لا غير، فقد تجوز ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - في إطلاق لفظ الدخول على المرور على الصراط، واعتبر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أن من مر على الصراط ونجا في حكم من دخل النار ونجا منها، وهذا ما رجحه جماعة من العلماء القائلين بالدخول المستندين إلى أثر ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -

قالوا: إن المراد به دخول مرور وعبور، وأن الدخول يكون من نفس الصراط الممدود فوق جهنم، فالدخول عندهم هو المرور على ظهرها، أي: على الصراط كما قال حافظ حكيم - **رَحِمَهُ اللَّهُ** -: وَقَدْ أُنْكَرَ الصَّرَاطُ وَالْمُرُورُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْبُدْعَةِ وَالْهَوَى مِنَ الْخَوَارِجِ وَمَنْ تَابَعَهُمْ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ، وَتَأَوَّلُوا الْوُرُودَ بِرُؤْيَا النَّارِ لَا أَنَّ الدُّخُولَ وَالْمُرُورَ عَلَى ظَهْرِهَا ^(١). اهـ

تقدم ذكر ذلك في التنبيه الثاني.

وقد علم مما تقدم أن أثر ابن عباس الذي فيه التصريح بالدخول لا يثبت عنه - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** - فلا يحل عزوه إليه إلا على سبيل البيان لضعفه وإنكار الاستدلال به.

قال شيخنا يحيى - **حَفِظَهُ اللَّهُ** -: الآثار أيضا لا تنسب إلى قائلها إلا بعد ثبوتها إليهم، وإلا كان من تقويل أهل العلم ما لم يقولوه بناء على ما لم يثبت إليهم، لكن التحري في ثبوت حديث رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - أولى من التحري في الآثار، حذرا من الوعيد الشديد المذكور ^(٢). اهـ

وأقول: إن الذي صرف كثيرا من العلماء والمفسرين عن تبني القول الصحيح في هذه المسألة هو هذا الأثر الضعيف المروي عن ابن عباس - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** - وأمثاله من الأحاديث الضعيفة، كحديث جابر المتقدم، وهذا أثر من الآثار السيئة

(١) معارج القبول: (٢/ ٨٥٦).

(٢) الإجابة على أوهام الإصابة: (٤٧٣).

التي تترتب على الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة، وهو أنها قد تكون سببا في صرف كثير من العلماء والفقهاء عن القول بالصواب في كثير من المسائل، ومما أنقله هنا ما ذكره الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ - بعد اطلاعه ودراسته لمسألة فناء النار، فقد قال - رَحِمَهُ اللَّهُ - كما في موسوعة العقيدة (٩ / ٤٨٢) في آخر ما ذكر من العبر التي استفادها من دراسته لرسالة الصنعاني: "رفع الأستار في الرد على القائلين بفناء النار" - لقد وجدت في هذه الدراسة مثلاً جديداً يضاف إلى الأمثلة العديدة التي كنت ولا أزال أشير إليها في كتابي سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة نصحاً وتحذيراً؛ لأن من آثارها السيئة أنها تصرف كثيراً من العلماء والفقهاء فضلاً عن غيرهم عن تبني الحكم الصحيح فيما هم فيه مختلفون من العقائد والأحكام، وقد تكون معارضته لنص أو نصوص في الكتاب والسنة الصحيحة، فقد وجدت أن الذي فتح لابن تيمية وابن القيم باب التورط في القول بفناء النار إنما هو بعض الآثار المروية عن بعض الصحابة والأحاديث المرفوعة جلها لا تصح أسانيداً. اهـ

وهذا هو الذي نقوله في هذه المسألة والله المستعان.

أثر عبد الله بن رواحة:

وأما أثر عبد الله بن رواحة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فنقول فيه ما يلي:

جاء أثر ابن رواحة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - من عدة طرق، وألفاظه متقاربة، وحتى لا ندع

للقارئ حاجة لمراجعة الألفاظ والنظر فيها كعادتنا نذكر طرق الحديث، ونذكر لفظ كل طريق عقبه - **إِنْ شَاءَ اللَّهُ** - فنقول:

له ثلاث طرق إلى عبد الله بن رواحة:

الطريق الأولى: طريق قيس بن أبي حازم.

أخرجه وكيع في الزهد، برقم: (٣٢)، ومن طريقه هناد في الزهد أيضا: (١٦٣/١)، وابن أبي شيبه في مصنفه، برقم: (٣٤٧٢٧)، وأحمد في الزهد، برقم: (١١١١)، والحاكم في المستدرک، برقم: (٨٧٤٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠٦/٢٨).

وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره: (١١٠/١٦) عن حكام.

وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره: (١٧٧٩)، ومن طريقه الحاكم أيضا في المستدرک، برقم: (٨٧٤٨)، عن ابن عيينة.

كلهم - (وكيع، وحكام، وسفيان بن عيينة) - عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم قال: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ وَاضِعًا رَأْسَهُ فِي حِجْرِ امْرَأَتِهِ فَبَكَى، فَبَكَتِ امْرَأَتُهُ، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَتْ: رَأَيْتُكَ تَبْكِي فَبَكَيْتُ، قَالَ: إِنِّي ذَكَرْتُ قَوْلَ اللَّهِ - **عَلَيْهِ السَّلَامُ** -: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] فَلَا أَذْرِي أَنْجُو مِنْهَا أَمْ لَا؟

وهذا إسناد رجاله ثقات، غير أن رواية قيس بن أبي حازم عن عبد الله بن رواحة مرسلة.

قال العلائي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: قيس ابن أبي حازم: يُقَالُ لَهُ رُؤْيَةٌ، رَأَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَخْطُبُ، وَلَمْ يَصِحْ ذَلِكَ، بَلْ هَاجَرَ إِلَيْهِ لِيَبَايَعَهُ فَقَبَضَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ فِي الطَّرِيقِ، وَرَوَى عَنِ الْعَشْرَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - سَوَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَحَدِيثُهُ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - مَرْسَلٌ، وَكَذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ لِأَنَّهُ اسْتَشْهَدَ بِمَوْتِهِ ^(١).

وقال الذهبي - رَحِمَهُ اللَّهُ - عقب الحديث -: فيه إرسال ^(٢).

الطريق الثانية: طريق عروة بن الزبير:

أخرجه ابن إسحاق كما عند ابن هشام في السيرة: (٣٧٣/٢)، ومن طريقه أخرجه الطبراني في الكبير، برقم: (١٥٠١٦)، وأبو نعيم في الحلية: (١١٨/١)، وابن عساکر في تاريخ دمشق: (٦/٢)، والبيهقي في دلائل النبوة، برقم: (١٧٠٤).

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بَعْثَةً إِلَى مُوتَةٍ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ ثَمَانٍ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ وَقَالَ: إِنْ أَصِيبَ زَيْدٌ فَجَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى النَّاسِ، فَإِنْ أَصِيبَ جَعْفَرُ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ عَلَى النَّاسِ، فَتَجَهَّزَ النَّاسُ ثُمَّ تَهَيَّئُوا لِلْخُرُوجِ - وَهُمْ ثَلَاثَةُ آلَافٍ -، فَلَمَّا حَضَرَ خُرُوجَهُمْ وَدَّعَ النَّاسُ أُمَرَاءَ

(١) جامع التحصيل: ترجمة رقم: (٦٤٠).

(٢) تلخيص استدرارك الذهبي على مستدرك الحاكم لابن الملقن: (٣٥٣٩/٧) برقم: (١١٧٣).

رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وَسَلَّمُوا عَلَيْهِمْ. فَلَمَّا وَدَّعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ مَنْ وَدَّعَ مِنْ أُمَرَاءِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بَكَى، فَقَالُوا: مَا يُبْكِيكَ يَا بْنَ رَوَاحَةَ؟ فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ مَا بِي حُبُّ الدُّنْيَا وَلَا صَبَابَةٌ بِكُمْ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَقْرَأُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -، يَذْكُرُ فِيهَا النَّارَ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ (٧١).

وهذا إسناد مرسل حسن، فقد صرح ابن إسحاق بالتحديث، كما عند الطبراني وغيره، إلا أنه مرسل كما ترى.

قال العراقي: وروى عروة بن الزبير عن عبد الله بن رواحة، كما ذكره المزي في التهذيب، وهو واضح الإرسال (١).

الطريق الثالثة: طريق بكر بن عبد الله المزي.

أخرجه ابن المبارك في الزهد، برقم: (٣٠٩)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق: (١٠٦ / ٢٨)، عن عباد المنقري، عن بكر المزي: قال عبادُ المنقري: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيُّ قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ إِلَى بَيْتِهِ فَبَكَى، فَجَاءَتْ امْرَأَتُهُ فَبَكَتْ، فَجَاءَتْ الْخَادِمُ فَبَكَتْ، وَجَاءَ أَهْلُ الْبَيْتِ فَجَعَلُوا يَبْكُونَ، فَلَمَّا انْقَطَعَتْ عَبْرَتُهُ، قَالَ: يَا أَهْلَاهُ، مَا الَّذِي أَبْكَاكُمْ؟ قَالُوا: لَا نَدْرِي، وَلَكِنْ رَأَيْنَاكَ بَكَيتَ فَبَكَيْنَا، قَالَ: إِنَّهُ أَنْزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ آيَةٌ

(١) تحفة التحصيل: (٢٢٧).

يُنَبِّئُنِي فِيهَا رَبِّي - **عَلَيْكَ** - أَنِّي وَارِدُ النَّارِ، وَلَمْ يُنَبِّئْنِي أَنِّي صَادِرٌ عَنْهَا، فَذَلِكَ الَّذِي أَبْكَانِي.

هذا إسناد ضعيف فيه علل:

العلة الأولى: عباد المنقري هو: ابن ميسرة، ضعفه الإمام أحمد.

وقال الحافظ - رَحِمَهُ اللَّهُ في التقريب -: لين الحديث.

فهو ضعيف صالح في الشواهد.

العلة الثانية: بكر بن عبد الله المزني: ثقة، إلا أنه من الطبقة الوسطى من التابعين، فعلى هذا يكون الحديث مرسلًا ضعيفًا.

طريق رابعة: وأخرجه **أبو نعيم**: عن ابن شهاب الزهري. قال: زعموا أن ابن رواحة بكى حين أراد الخروج إلى مؤتة، فبكى أهله حين رأوه يبكي، فقال: والله ما بكيت جزعا من الموت ولا صباة لكم، ولكني بكيت من قول الله - **عَلَيْكَ** -: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ (٧١) فأيقنت أني واردها ولم أدر أأنجو منها (١).

طريق خامسة: وأخرجه **ابن عساكر** (١٠٧/٢٨): عن موسى بن عقبة قال: وزعموا - والله أعلم - أن ابن رواحة.... فذكره.

الخلاصة في طرق أثر عبد الله بن رواحة - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - أنها كما يلي:

- مرسل قيس ابن أبي حازم: وهو مرسل صحيح.
 - مرسل عروة ابن الزبير: وهو مرسل حسن.
 - مرسل بكر المزني: وهو مرسل ضعيف، يصلح في الشواهد.
 - مرسل ابن شهاب: وهو شبه معضل.
 - مرسل موسى بن عقبة: وهو معضل أيضا.
- قال ابن رجب - رَحِمَهُ اللهُ -:** وعن عبد الله بن رواحة إلا أن الروايات عنه منقطعة^(١).

أقول: هذه المراسيل يرتقي بها الأثر للاحتجاج به **إِنْ شَاءَ اللهُ**. ومع هذا قد احتمل بعض المحققين كون الأثر له مخرج واحد في جميع طرقه، قالوا: فعلى هذا لا يرتقي إلى الحسن بل هو ضعيف. والله أعلم.

أقول: وسواء حكمنا بحسن الأثر أو ضعفه فليس فيه حجة للقائلين بأن عبد الله بن رواحة - **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ** - فسر الورود بالدخول لا صراحة - من لفظ الأثر - ولا تلميحاً، وإنما فيه مجرد إثبات الورود الذي أثبتته الآية الكريمة فحسب، وإثبات الصدر الذي هو ضد الورود، فمن أين لنا أن عبد الله بن رواحة - **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ** - يقول بالدخول؟!!!



(١) التخويف من النار، كما في مجموع رسائله: (٤/٣٥٨).

أقوال وفتاوى أهل العلم

في أن الورد المذكور في الآية هو المرور على الصراط:

قال ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَأَوَّلَى الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: يَرُدُّهَا الْجَمِيعُ ثُمَّ يَصْدُرُ عَنْهَا الْمُؤْمِنُونَ، فَيُنَجِّيهُمُ اللَّهُ، وَيَهْوِي فِيهَا الْكُفَّارُ، وَوُرُودُهُمُوهَا هُوَ مَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - مِنْ مُرُورِهِمْ عَلَى الصِّرَاطِ الْمَنْصُوبِ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، فَنَاجٍ مُسْلِمٌ وَمُكَدَّسٌ فِيهَا ^(١).

قال ابن كثير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي الْمُرَادِ بِالْوُرُودِ مَا هُوَ، وَالْأَظْهَرُ - كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِي التَّفْسِيرِ - أَنَّهُ الْمُرُورُ عَلَى الصِّرَاطِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ ^(٢) [مريم: ٧٢].

وقال القاضي عياض - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَالْمُرَادُ بِهِ الْجَوَازُ عَلَى الصِّرَاطِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ ^(٣) [الأنبياء: ١٠١].

وقال البيهقي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْوُرُودُ مِنْ وَرَاءِ الصِّرَاطِ، كَمَا قَالَ أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَسَمَّاهُ بِاسْمِ النَّارِ؛ لِأَنَّهُ جِسْرُ جَهَنَّمَ، وَمِنْهُ يَلْقَى فِيهَا مَنْ يَلْقَى، وَمِنْهُ تَخْطِفُ الْكَلَائِبُ مِنْ تَخْطَفُ، وَعَلَيْهِ الْحَسَكُ وَالْوَانُ الْعَذَابِ

(١) في تفسيره: (١٥ / ٦٠٠).

(٢) البداية والنهاية: (٢٠ / ٩٣).

(٣) مشارق الأنوار: (٦ / ٢٨٣).

ما عليه، إلا أن الله تعالى ينجي الذين اتقوا: يعني بالجواز عنه، ويذر الظالمين فيها جثيًا: أي في جهنم جثيًا على الركب بعد ما يلقي فيها من الصراط، والله أعلم^(١).

وقال النووي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمُرُورُ عَلَى الصَّرَاطِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى ظَهْرِ جَهَنَّمَ - أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهَا وَمِنْ سَائِرِ الْمَكْرُوهِ -^(٢).

وقال ابن أبي العز: وَالْأَظْهَرُ وَالْأَقْوَى أَنَّهُ الْمُرُورُ عَلَى الصَّرَاطِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾^(٣)، وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَلْجُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»، قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، فَقَالَ: «أَلَمْ تَسْمَعِيهِ قَالَ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾»^(٤)، أَشَارَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - إِلَى أَنَّ وُرُودَ النَّارِ لَا يَسْتَلْزِمُ دُخُولَهَا^(٥).

وقال حافظ حكيم - رَحِمَهُ اللَّهُ -: س: ما دليل الصراط من الكتاب؟

ج: قال الله **عَزَّ وَجَلَّ:** ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾^(٦) ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا^(٧) [مريم: ٧١-٧٢]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: ١٢] الآيات^(٨).

(١) شعب الإيمان: (٣٣٩ / ١).

(٢) شرح صحيح مسلم: (٢١٧ / ١).

(٣) شرح الطحاوية: (٤١٦).

(٤) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة: (٦٨).

وسئل الشيخ عبد العزيز ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: ما معنى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ

إِلَّا وَارِدُهَا﴾، وهل الورد في الآية بمعنى الدخول أو المرور على الصراط؟

فأجاب: الورد المرور كما بينت ذلك الأحاديث الصحيحة عن النبي -

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، ثم ينجي الله المتقين ويذر الظالمين فيها جثيا، ولهذا قال

سبحانه: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ [مريم: ٧٢] (١).

وسئل - رَحِمَهُ اللهُ -: ما تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾؟

فأجاب - رَحِمَهُ اللهُ -: قد فسر النبي - **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -** الورد في الآية بأنه

المرور على متن جهنم؛ لأن الصراط منصوب على متنها، فالمتقون يمرون

وينجيهم الله من شرها، والكافرون يسقطون فيها، والعاصي على خطر من ذلك

- نسأل الله العافية -، قال الله سبحانه: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا

مَقْضِيًّا﴾ [٧١] **ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ [مريم: ٧١-٧٢] (٢).**

وسئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: يقول السائل: ما معنى

الورد في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾؟

فأجاب - رَحِمَهُ اللهُ -: نحن نشكر السائل على سؤاله عن معنى هذه الآية الكريمة،

ونرجو أن يحتذي المسلمون حذوه في البحث عن معاني آيات القرآن الكريم،

(١) مجموع فتاوى ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: (٥ / ٢٤٥).

(٢) مجموع فتاوى ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: (٢٤ / ٢٥٧).

وذلك لأن الله أنزل الكتاب وبين الحكمة من إنزاله فقال تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلَهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (ص: ٢٩) فوصف الله تعالى القرآن بأنه مبارك؛ لبركته في آثاره وفي ثوابه، وبين الحكمة من إنزاله وجعل ذلك في شيئين الأول: ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ أي: يتفهموها ويتفكروا في معانيها مرة بعد أخرى حتى يصلوا إلى المراد منها، والأمر الثاني: أن يتذكر أولو الألباب، والتذكر: يعني الاتعاظ والعمل بما علم الإنسان من معاني الآيات الكريمة، ولا يمكن العلم في معاني آيات القرآن الكريم إلا بالبحث ومراجعة أهل العلم، وعلى هذا فنقول أنه ما منكم من أحد إلا وارد النار: أي سيردها، واختلف العلماء في الورد المقصود من هذه الآية، فقليل معنى الورد: أن الإنسان يقع في النار لكنها لا تضره بشيء كما أن إبراهيم - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أُلْقِيَ فِي النَّارِ فقال الله تعالى: ﴿يَنَارُ كُوِّنِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ (الأنبياء: ٦٩) فكانت بردًا وسلامًا عليه، فيرد الناس النار ويسقطون فيها، وإذا كانوا لا يستحقون العقوبة بها لم تضرهم شيئًا.

وقال بعض العلماء: المراد بالورد: العبور على الصراط، والصراط هو الجسر الموضوع على جهنم - أعادنا الله والمستمعين وإخواننا المسلمين منها - فيمر الناس على هذا الصراط على قدر أعمالهم، وهو ممرٌ دحْضٌ ومزلة، وعليه الكلايب تخطف الناس بأعمالهم، والمرور عليه بحسب العمل في الدنيا، فمن الناس من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كلمح البصر، ومنهم من يمر كالفرس الجواد، ومنهم من يمر كركاب الإبل، ومنهم من يمشي، ومنهم من يزحف،

ومنهم من يخطف ويلقى في جهنم، وهذا المرور على قدر قبول الإنسان لشريعة الله في الدنيا، فمن قبلها بانسراح واطمئنان وسارع فيها وتسابق إليها فإنه سوف يمر على هذا الصراط سريعاً ناجياً، ومن كان دون ذلك فعلى حسب عمله.

فصار في معنى الورود المذكور في الآية قولان:

القول الأول: الوقوع في جهنم لكن لا تضر من لم يكن مستحقاً للعذاب فيها.

والثاني: العبور على الصراط الموضوع على جهنم.

وسئل - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ما معنى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ هل معنى ذلك أن الكافر والمسلم لا بد أن يردوها؟

فأجاب - رَحِمَهُ اللَّهُ -: نعم أما ورود الكافر النار فهذا أمر ظاهر ولا إشكال فيه، كما قال الله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ [هود: ٩٨].

وأما المؤمنون فإن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١] فقد اختلف أهل التفسير في المراد بالورود هنا.

فقال بعض المفسرين: إن المراد بالورود: ورود الناس على الصراط؛ لأن الصراط منصوب على جهنم، فإذا مر الناس عليه فهذا ورود لجهنم، وإن لم يكونوا في داخلها، والورود يأتي بمعنى القرب من الشيء، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣] أي: قرب حوله، وليس معناه أنه دخل في

وسط الماء.

وقال بعض المفسرين: إن المراد بالورود: دخول النار، لكن من دخلها من غير المذنبين فإنه لا يحس بها، فتكون عليه بردًا وسلامًا كما كانت على إبراهيم، أي كما كانت نار الدنيا بردًا وسلامًا على إبراهيم، والله أعلم^(١).

لم يجزم **الشيخ العثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -** بمعنى الورود في الآية في كثير من فتاويه، ولكنه قد استدل - **رَحِمَهُ اللهُ -** بالآية في شرحه للعبة الاعتقاد على إثبات الصراط. **فقال - رَحِمَهُ اللهُ -**: الصراط لغة: الطريق.

وشرعا: الجسر الممدود على جهنم؛ ليعبر الناس عليه إلى الجنة، وهو ثابت بالكتاب، والسنة، وقول السلف.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ **[مريم: ٧١]**. فسرها عبد الله بن مسعود، وقتادة، وزيد بن أسلم بالمرور على الصراط.

وفسرها جماعة منهم ابن عباس بالدخول في النار لكن ينجون منها. اهـ

وسئلت اللجنة الدائمة: س: ما تفسير قوله تعالى في الآية (٧١) في سورة مريم:

﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ **(٧١)**؟

الجواب ج: الورود في الآية الكريمة: هو المرور على الصراط المنسوب على متن جهنم، فقد دلت الأحاديث والآثار الكثيرة على أن الصراط ينصب على

(١) فتاوى نور على الدرب: (٢/٥).

جهنم، ويمر الناس عليه على قدر أعمالهم.

ونوصيك بمراجعة تفسير ابن كثير في ذلك؛ لمزيد الفائدة.

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

وسئلت اللجنة الدائمة أيضاً برئاسة الشيخ ابن باز - **رَحْمَةُ اللَّهِ -**:

ما معنى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ۖ ثُمَّ

نُجِّيَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [مريم: ٧١-٧٢]... الآية؟

الجواب: يبيِّنُ اللهُ تعالى لعباده أنَّه لا أحدَ من النَّاسِ -برًّا كان أم فاجرًا- إلا سَيَمُرُّ على الصُّراطِ المضروبِ على متني جهنَّمَ، وإنَّ هذا المرورَ عَلِمَهُ اللهُ تعالى، وكتبَهُ، وأَوْجَبَهُ على نفسه؛ عدلاً منه تعالى وحكمةً وفضلاً منه ورحمةً، فكان أمرًا مقضيًّا قضاءً لازمًا لا محيدَ عنه ولا مفرَّ منه، ثم ينجِّي اللهُ من عذابِ النَّارِ مَنْ اتَّقَاهُ أيامَ الدُّنيا، ففعلَ ما أمرَهُ اللهُ به من الطَّاعات، واجتنَبَ ما نهاهُ عنه من المعاصي والسَّيِّئات، ويتركُ الظَّالِمينَ في جهنَّمَ مُكَدَّسينَ جثيًّا، جزاءً وفاقًا بما كفروا بآياتِ الله وكانوا بها يستهزئون.



إشكال وجوابه

فإن قيل: كيف تفسرون الورود العام المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] بالمرور على الصراط، ومن المعلوم أن الكفار لا يمرون على الصراط بل يساقون إليها سوقا، ويقذفون في النار قذفاً قبل نصب الصراط!

كما قال الله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١]، وقال الله تعالى: ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَرِثَةً﴾ [مريم: ٨٦]، وقال الله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٩٤]، وقال الله تعالى: ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسْمِهِمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأَقْدَامِ﴾ [الرحمن: ٤١].

قال ابن كثير - رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره -: أي يجمع الزبانية ناصيته مع قدميه ويلقونه في النار كذلك. اهـ

وكذلك جاء في حديث أبي سعيد الخدري - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وغيره وقد تقدم ما يدل على ذلك.

وإن قيل: لو قلنا بقولكم وأن المراد بالورود المرور على الصراط لقلنا بدخول فرعون وقومه الجنة، بل وكذلك الأصنام وعابديها، فقد أخبر الله بورود هؤلاء جميعا النار! فلزمكم القول بأن الورود الدخول؟!

فالجواب عنه:

أن نعلم **أولاً**: أن الخلاف الوارد في معنى الورد في الآية هو مخصوص بطائفة من العلماء، وهم من قال بعموم الورد، وأن الآية تشمل المسلم والكافر، فالخطاب عام في قوله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١].

ثانياً: ورود الكفار ظاهر ولا إشكال فيه، فهو ورود دخول؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ (٩٨) لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ إِلَهًا مَا وَارَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ (٩٩) لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ (١٠٠) [الأنبياء: ٩٨-١٠٠] أي: أنتم لها داخلون، فالخطاب للمشركين خاصة ولا خلاف بين العلماء أن الورد هنا الدخول.

إذ أن الله قد أخبر بدخول الكفار والمشركين النار في غير ما موضع من كتابه، فمنها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (٣٩) [البقرة: ٣٩]. وقال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ (١٣٦) [البقرة: ١٣٦].

بل هي معدة للكافرين، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ (٢٤) [البقرة: ٢٤]، وقال: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ (٣٧) [النساء: ٣٧]، وقال: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ

حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾ [النساء: ١٥١]. ﴿أُولَئِكَ مَا وَلَّهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ﴿١٢١﴾ [النساء: ١٢١].

إذاً لا إشكال أصلاً في حمل الورد بالنسبة للكافرين في آية مريم: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] وفي غيرها على أنه الدخول، إذ أن الله حكم على الكافرين بالنار وأعدها لهم، وهذا محل اتفاق.

وإنما الإشكال والخلاف في ورود المؤمنين الذين أخبر الله بنجاتهم من النار وبعدهم عنها.

فلما كان الخلاف والإشكال في ورود المؤمنين وكان القول الصواب أن ورود المؤمنين المرور على الصراط أطلق العلماء القول بأن المراد بالورود في الآية: هو المرور على الصراط، فاقترضوا على حكاية القول الراجح في محل الخلاف، ولا حاجة لأن يخص بالمؤمنين، إذ أن ورود الكفار معلوم مجمع عليه لا خلاف فيه - كما سبق -، والله أعلم.

وظهر بهذا فساد قول الثعلبي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لو لم يكن الورد في هذه الآيات بمعنى الدخول لوجب أن تدخل الأصنام وعبدتها، وفرعون وقومه الجنة؛ لأن من مر على النار فلا بد له من الجنة، لأنه ليس بعد الدنيا دار إلا الجنة والنار^(١). اهـ وهذا قول عجيب، وإلزام غريب من الثعلبي - رَحِمَهُ اللَّهُ - تكفي حكايته في بيان

(١) قاله الثعلبي في تفسيره عند آية مريم: (٧١).

بطلانه.

ونقول كما قال ابن القيم - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ورود المتقين غير ورود الظَّالِمِينَ، فإن المتقين يردونها ورودًا ينجون به من عذابها، والظَّالِمِينَ يردونها ورودًا يصيرون جثيًا فيها به، فليس الورد كالورود (١).

بل نقول نحن: لو كان الورد في آية مريم هو الدخول لوجب دخول الأنبياء النار بما فيهم محمد - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وحاشاهم.

وهذا فاسد وظاهر البطلان؛ إذ أن الله قد أعد لهم جنته، وأخبر ببعدهم عن النار فهم أولياؤه وأحبائه.

وأخبر أن أعداءه الذين يبغضهم أعد لهم النار، ومآيز بينهم وبين أوليائه كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَمْتَرُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ (٥٩) [يس: ٥٩].



شبهتان للمعتزلة تتعلقان بالآية

وقبل أن نذكر هاتين الشبهتين والجواب عنهما نذكر التزام شيخ الإسلام الذي نقله عنه تلميذه ابن القيم في حادي الأرواح (ص: ٢٩٣) فقد قال - رَحِمَهُ اللهُ - وهو في سياق ذكر الأدلة على رؤية الله يوم القيامة:

وقال لي يعني - ابن تيمية - أنا ألتزم أنه لا يحتج بمطل بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله.

وسنجد مصداقية هذا الالتزام في استدلال المعتزلة بهذه الآية على باطلهم وكيف أن الآية الكريمة تدل على نقيض قولهم.

❦ الشبهة الأولى، وجوابها:

تمسكت المعتزلة بهذه الآية وقالت: في الآية دليل على أن صاحب الكبيرة من الموحدين يخلد في النار!!

وجه استدلالهم من الآية:

قالوا: صاحب الكبيرة والفاسق يخلد في النار بدليل أن الله بين في هذه الآية أن الكل يردونها ثم بين صفة من ينجو منها، وهم المتقون، والفاسق لا يكون متقيا فبقي في النار أبدا.

الجواب عنها:

قد ذكر هذه الشبهة وأجاب عنها المفسر علي بن محمد الخازن (٣/ ١٩٦) في

تفسيره (لباب التأويل في معاني التنزيل) وأكتفي هنا بنقل كلامه مع ما سبق من الحديث عن شيء من هذه المسألة فيما تقدم.

قال الخازن - رَحِمَهُ اللَّهُ -: قالت المعتزلة: في الآية دليل على صحة مذهبهم في أن صاحب الكبيرة والفاسق يخلد في النار، بدليل أن الله يَبِّنُ أن الكل يردونها ثم يَبِّنُ صفة من ينجو منها، وهم المتقون والفاسق لا يكون متقيا فبقي في النار أبدا.

وأجيب عنه: بأن المتقي هو الذي يتقي الشرك بقول: لا إله إلا الله، ويشهد لصحة ذلك أن من آمن بالله ورسوله صح أن يقال: إنه متق من الشرك، ومن صدق عليه أنه متق من الشرك صح أنه متق؛ لأن المتقي جزء من المتقي من الشرك، ومن صدق عليه المركب صدق عليه المفرد، فثبت أن صاحب الكبيرة متق وإذا ثبت ذلك وجب أن يخرج من النار بعموم قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [مريم: ٧٤].

فصارت الآية التي توهموها دليلا لهم من أقوى الدلائل على فساد قولهم، وهذا من حيث البحث.

وأما من حيث النص فقد وردت أحاديث تدل على إخراج المؤمن الموحد من النار، فعن أنس بن مالك - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قال: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا

إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزُنْ ذَرَّةٌ مِنْ خَيْرٍ» (١).

عن أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «هَلْ تُمَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَهَلْ تُمَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الْقَمَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبْقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَائِنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَا، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَيَدْعُوهُمْ فَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ مِنَ الرُّسُلِ بِأَمَّتِهِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ، وَكَلَامُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ، تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُوبَقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرَدُلُ ثُمَّ يَنْجُو، حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةً مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا فَيَصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ،

(١) رواه البخاري، برقم: (٤٤)، ومسلم، برقم: (١٩٣).

ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ». الحديث (١).

قلت -الخازن-: أما ما يتعلق بمعاني الحديث والكلام على الرؤية فسيأتي في تفسير سورة ن والقيامة، ونتكلم ههنا على شرح غريب ألفاظه، قوله: «مثل شوك السعدان» هو نبت ذو شوك معقف وهو من أجود مراعي الإبل.

وقوله: «فمنهم من يوبق بعمله» يقال: أوبقته الذنوب أي أهلكته. والمنجدل المرمى المصورع، وقيل: هو المقطع. والمعنى أنه تقطعه كلاليب الصراط حتى يقع في النار. قوله: «وقد امتحشوا» أي: احترقوا، وقيل: هو أن تذهب النار الجلد وتبدي العظم. قوله: «كما تنبت الحبة في حميل السيل»، الحبة بكسر الحاء، وهي البذورات جميعا وحميل السيل هو الزبد وما يلقيه الماء على شاطئه، قوله: «قشبنى ريحها» أي: آذاني والقشب السم، فكأنه قال: قد سمني ريحها. قوله: «وأحرقني ذكاؤها» أي: اشتعالها ولهبها، قوله: «رأى زهرتها» الزهرة الحسن والنضارة والبهجة.

عن ابن مسعود -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا وَآخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا: رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ كَبُوءًا، فَيَقُولُ اللَّهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَيَأْتِيهَا فَيَحْيِلُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَلَأَى، فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، وَجَدْتُهَا مَلَأَى، فَيَقُولُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَيَأْتِيهَا فَيَحْيِلُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَلَأَى،

(١) رواه البخاري، برقم: (٨٠٦)، ومسلم، برقم: (١٨٢).

فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ وَجَدْتُهَا مَلَأَى، فَيَقُولُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهَا، أَوْ إِنَّ لَكَ مِثْلَ عَشْرَةِ أَمْثَالِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: تَسْخَرُ مِنِّي أَوْ تَضْحَكُ مِنِّي وَأَنْتَ الْمَلِكُ؟» فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، وَكَانَ يُقَالُ: «ذَلِكَ أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً» (١).

قوله: «حتى بدت نواجذه» أي: أضراسه وأنيابه، وقيل: هي آخر الأسنان.

عَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «يُعَذَّبُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ فِي النَّارِ، حَتَّى يَكُونُوا حُمَمًا فِيهَا، ثُمَّ تُدْرِكُهُمُ الرَّحْمَةُ فَيُخْرَجُونَ، فَيُلْقَوْنَ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَرُشُّ عَلَيْهِمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْمَاءَ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا يَنْبُتُ الْغُثَاءُ فِي حِمَالَةِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ». أخرجه الترمذي. (٢)

الحمم: الفحم، والحمالة: كل ما جاء به السيل.

فدلت الآية الأولى على أن الكل دخلوا النار (٣)، ودلت الآية الثانية والأحاديث أن الله تعالى أخرج منها المتقين وجميع الموحدين وترك فيها الظالمين وهم المشركون.

(١) رواه البخاري، برقم: (٦٥٧١)، ومسلم، برقم: (١٨٦).

(٢) رواه الترمذي، برقم: (٢٥٩٧)، وأحمد، برقم: (١٥١٩٨)، وهو في سلسلة الأحاديث الصحيحة للعلامة الألباني، برقم: (٢٤٥١).

(٣) هذا بناء على القول بأن الورود الدخول.

❦ الشبهة الثانية وجوابها:

قال الشوكاني - رَحِمَهُ اللهُ - في فتح القدير (٣/ ٤٠٧): وَقَدْ اسْتَدَلَّتِ الْمُعْتَزَلَةُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الْعِقَابَ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ، وَعِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ أَنَّ هَذَا مُشَبَّهٌ بِالْوَاجِبِ مِنْ جِهَةِ اسْتِحَالَةِ تَطَرُّقِ الْخُلْفِ إِلَيْهِ.

فمن عقائد المعتزلة أن عقاب العاصي غير التائب منه واجب على الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** كما أنهم يعتقدون أن إثابة الطائع واجب على الله أيضاً، استدلالاً بهذه الآية ونظائرها.

وقالوا: إن الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** أوعد بالعقاب وأخبر به، فلو لم يعاقب لزم الخلف في وعيده والكذب في خبره وهو محال، قالوا: ولو جاز الخلف في الوعيد لجاز في الوعد لأن الطريقتين في الموضوعين واحد. (١)

وجه استدلالهم من الآية:

قالوا: ذكر الله في هذه الآية نجات المتقين وهلاك الظالمين ثم قال: ❦ كَانَ عَلَى رَّبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ❦ [مريم: ٧١]، فدل على أن إثابة المتقين واجب حتم على الله، وعقاب الظالمين واجب حتم على الله، ولا يجوز له الخلف والكذب.

إثبات هذا المعتقد عند المعتزلة:

(١) انظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة لعواد (ص: ٢٢٨)، وشرح الأصول الخمسة (١٣٤ -

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي^(١) في شرح الأصول الخمسة (ص ١٣٥):
وأما علوم الوعد والوعيد فهو أنه يعلم أن الله وعد المطيعين بالثواب وتوعد
العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به وتوعد عليه لا محالة، ولا يجوز عليه
الخلف والكذب.

والجواب عن هذه الشبهة :

وقبل أن نذكر الجواب عن هذه الشبهة نذكر انقسام الناس في هذه المسألة.

قال ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ في مدارج السالكين (٢ / ٣٢٢) -: ... وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا
أَحَقُّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ إِثَابَةٍ عَابِدِيهِ وَإِكْرَامِهِمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَقٌّ أَحَقُّهُ عَلَى نَفْسِهِ
بِمَحْضِ كَرَمِهِ وَبِرِّهِ وَجُودِهِ وَإِحْسَانِهِ، لَا بِاسْتِحْقَاقِ الْعَبِيدِ، وَأَنَّهُمْ أَوْجَبُوهُ عَلَيْهِ
بِأَعْمَالِهِمْ.

فَعَلَيْكَ بِالْفَرْقَانِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ مُفْتَرَقُ الطَّرِيقِ.

وَالنَّاسُ فِيهِ ثَلَاثُ فِرَقٍ:

فِرْقَةٌ رَأَتْ أَنَّ الْعَبْدَ أَقْلٌ وَأَعْجَزُ مِنْ أَنْ يُوجِبَ عَلَى رَبِّهِ حَقًّا، فَقَالَتْ: لَا يَجِبُ
عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ أَلْبَتَّةَ، وَأَنْكَرَتْ وَجُوبَ مَا أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ.

وَفِرْقَةٌ رَأَتْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ أُمُورًا لِعَبْدِهِ، فَظَنَّتْ أَنَّ الْعَبْدَ أَوْجَبَهَا

(١) **قال الذهبي - رَحِمَهُ اللهُ** -: الْعَلَامَةُ، الْمُتَكَلِّمُ، شَيْخُ الْمُعْتَزِلَةِ، أَبُو الْحَسَنِ الْهَمْدَانِيُّ،
صَاحِبُ التَّصَانِيفِ. سير أعلام النبلاء (١٧ / ٢٤٤) ط الرسالة.

عَلَيْهِ بِأَعْمَالِهِ، وَأَنَّ أَعْمَالَهُ كَانَتْ سَبَبًا لِهَذَا الْإِيجَابِ، وَالْفِرْقَتَانِ غَالِطَتَانِ.

وَالْفِرْقَةُ الثَّالِثَةُ: أَهْلُ الْهُدَى وَالصَّوَابِ، قَالَتْ: لَا يَسْتَوْجِبُ الْعَبْدُ عَلَى اللَّهِ بِسَعْيِهِ نَجَاةً وَلَا فَلَاحًا، وَلَا يُدْخِلُ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ أَبَدًا، وَلَا يُنْجِيهِ مِنَ النَّارِ، وَاللَّهُ تَعَالَى - بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ، وَمَحْضِ جُودِهِ وَإِحْسَانِهِ - أَكَّدَ إِحْسَانَهُ وَجُودَهُ وَبِرَّهُ بِأَنْ أَوْجَبَ لِعَبْدِهِ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ حَقًّا بِمُقْتَضَى الْوَعْدِ، فَإِنَّ وَعْدَ الْكَرِيمِ إِيجَابٌ، وَلَوْ بَعْسَى، وَلَعَلَّ. ١. هـ

ومراده - رَحْمَةُ اللَّهِ - بالفرقة الثانية المعتزلة، ومن قال بقولهم.

ويجب عنهم بأن يقال: إن كان المراد بالواجب شيء أوجبه غير الله على الله فهذا المعتقد له لوازم باطلة وتبعات بطالة نذكر منها:

الأول: أنه يلزم من قولهم هذا أن لا يكون **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** فاعلا مختارا.

وهذا باطل بالأدلة الدالة على أن له تعالى التصرف المطلق فيما شاء من مخلوقاته كما قال **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿٤٦﴾
[النور: ٤٦]، ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ ﴿٢١٢﴾ **[البقرة: ٢١٢]**، ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ ﴿٢٤٧﴾ **[البقرة: ٢٤٧]**، ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾
[البقرة: ٢٦٩]، ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿٢٨٤﴾
[البقرة: ٢٨٤]، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ **[الأعراف: ١٧٦]**، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ﴿١٣﴾

[السجدة: ١٣].

والآيات في ذلك كثيرة، ككونه **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** ربا خالقا مالكا محمودا مستعانا، وقد ذكر ابن القيم - **رَحِمَهُ اللَّهُ** - في المدارج (١/ ٨٨) أوجهها خمسة مأخوذة من سورة الفاتحة تدل على أن الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** فاعل مختار (١).

الثاني: يلزم من قولهم هذا أن هناك موجب فوق الله أوجب عليه وحاشاه

(١) قال ابن القيم - **رَحِمَهُ اللَّهُ** -: فَصْلٌ: فِي بَيَانِ تَضَمُّنِهَا - سورة الفاتحة - لِلرَّدِّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالْمُوجِبِ بِالذَّاتِ دُونَ الْإِخْتِيَارِ وَالْمَشِيئَةِ، وَيَبَيِّنُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَاعِلٌ مُخْتَارٌ، وَذَلِكَ مِنْ وَجُوهِ: **أَحَدُهَا:** مِنْ إِبْطَالِ حَمْدِهِ، إِذْ كَيْفَ يُحْمَدُ عَلَى مَا لَيْسَ مُخْتَارًا لَوْجُودِهِ، وَلَا هُوَ بِمَشِيئَتِهِ وَفِعْلِهِ؟ وَهَلْ يَصِحُّ حَمْدُ الْمَاءِ عَلَى آثَارِهِ وَمُوجِبَاتِهِ؟ أَوِ النَّارِ وَالْحَدِيدِ وَغَيْرِهَا فِي عَقْلِ أَوْ فِطْرَةٍ؟ وَإِنَّمَا يُحْمَدُ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ عَلَى أَفْعَالِهِ الْحَمِيدَةِ، هَذَا الَّذِي لَيْسَ يَصِحُّ فِي الْعُقُولِ وَالْفِطْرِ سِوَاهُ، فَخِلَافُهُ خَارِجٌ عَنِ الْفِطْرَةِ وَالْعَقْلِ، وَهُوَ لَا يُنْكِرُ خُرُوجَهُ عَنِ الشَّرَائِعِ وَالنُّبُوتِ، بَلْ يَتَّبِعُ بِذَلِكَ وَيَعُدُّهُ فَخْرًا.

الثاني: إِبْطَالُ رُبُوبِيَّةِ تَعَالَى يَقْتَضِي فِعْلَهُ بِمَشِيئَتِهِ وَإِخْتِيَارِهِ، وَتَدْبِيرِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي عَقْلِ وَلَا فِطْرَةٍ رُبُوبِيَّةُ الشَّمْسِ لِضَوْوِهَا، وَالْمَاءِ لِتَبَرُّيدِهِ، وَلِلنَّبَاتِ الْحَاصِلِ بِهِ، وَلَا رُبُوبِيَّةُ شَيْءٍ أَبَدًا لِمَا لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَيْهِ الْبَتَّةَ، وَهَلْ هَذَا إِلَّا تَصْرِيحٌ بِجَحْدِ الرُّبُوبِيَّةِ؟ فَالْقَوْمُ كَنُوا لِلْأَعْمَارِ، وَصَرَّحُوا لِأُولِي الْأَفْهَامِ.

الثالث: إِبْطَالُ مُلْكِهِ، وَحُصُولُ مُلْكٍ لِمَنْ لَا إِخْتِيَارَ لَهُ وَلَا فِعْلَ وَلَا مَشِيئَةَ غَيْرَ مَعْقُولٍ، بَلْ كُلُّ مَمْلُوكٍ لَهُ مَشِيئَةٌ وَإِخْتِيَارٌ وَفِعْلٌ أَتَمُّ مِنْ هَذَا الْمَلِكِ وَأَكْمَلُ ﴿١٧﴾ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ [النحل: ١٧].

الرابع: مِنْ كَوْنِهِ مُسْتَعَانًا، فَإِنَّ الْإِسْتِعَانَةَ بِمَنْ لَا إِخْتِيَارَ لَهُ وَلَا مَشِيئَةَ وَلَا قُدْرَةَ مُحَالٌ.

الخامس: مِنْ كَوْنِهِ مَسْئُولًا أَنْ يَهْدِيَ عِبَادَهُ، فَسُؤَالُ مَنْ لَا إِخْتِيَارَ لَهُ مُحَالٌ، وَكَذَلِكَ مِنْ كَوْنِهِ

مُنْعِمًا

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الثالث: أن هذا المعتقد فيه تشبيه لله بعباده، فإن العباد هم من يجب عليهم فعل الواجب الذي أوجبه الله ورسوله، ويحرم عليهم فعل المحرم الذي حرمه الله ورسوله.

قال ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ -: الْمُعْتَزِلَةُ وَنَحْوُهُمْ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الشَّيْعَةِ النَّافِينَ لِلْقَدَرِ، يُوجِبُونَ عَلَى اللَّهِ مِنْ جِنْسِ مَا يُوجِبُونَ عَلَى الْعِبَادِ، وَيُحَرِّمُونَ عَلَيْهِ مَا يُحَرِّمُونَهُ عَلَى الْعِبَادِ، وَيَضْعُونَ لَهُ شَرِيعَةً بِقِيَاسِهِ عَلَى خَلْقِهِ، فَهُمْ مُشَبَّهَةُ الْأَفْعَالِ.

وقال ابن أبي العز - رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح الطحاوية (٢/٦٤٣) -: وَأَمَّا تَرْتُبُ الْجَزَاءِ عَلَى الْأَعْمَالِ، فَقَدْ ضَلَّتْ فِيهِ الْجَبَرِيَّةُ وَالْقَدَرِيَّةُ، وَهَدَى اللَّهُ أَهْلَ السُّنَّةِ، وَلَهُ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ. فَإِنَّ الْبَاءَ الَّتِي فِي النَّفْيِ غَيْرُ الْبَاءِ الَّتِي فِي الْإِثْبَاتِ، فَالْمَنْفِي فِي قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : «لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ» بَاءُ الْعِوَضِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ كَالثَّمَنِ لِدُخُولِ الرَّجُلِ إِلَى الْجَنَّةِ، كَمَا زَعَمَتِ الْمُعْتَزِلَةُ أَنَّ الْعَامِلَ مُسْتَحِقُّ دُخُولِ الْجَنَّةِ عَلَى رَبِّهِ بِعَمَلِهِ! بَلْ ذَلِكَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ، وَالْبَاءُ الَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧] وغيرها، بَاءُ السَّبَبِ، أَيِ بِسَبَبِ عَمَلِكُمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ خَالِقُ الْأَسْبَابِ وَالْمُسَبِّبَاتِ، فَرَجَعَ الْكُلُّ إِلَى مَحْضِ فَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ.

قال الشيخ العثيمين - رَحِمَهُ اللَّهُ - في شرح الأربعين النووية (ص ٢٤٤): فلو

سألنا سائل: هل يحرم على الله شيء، وهل يجب على الله شيء؟

فالجواب: أما إذا كان هو الذي أوجب على نفسه أو حرم فنعم، لأن له أن يحكم بما شاء.

وأما أن نحرم بعقولنا على الله كذا وكذا، أو أن نوجب بعقولنا على الله كذا وكذا فلا، فالعقل لا يوجب ولا يحرم، وإنما التحريم والإيجاب إلى الله **عَزَّوَجَلَّ**.

وقال ابن القيم - **رَحْمَةُ اللَّهِ** - في النونية:

ما للعباد عليه حق واجب
هو أوجب الأجر العظيم الشان
كلّا ولا عمل لديه ضائع
إن كان بالإخلاص والإحسان
والإحسان يعني المتابعة. ١. هـ

قال شيخ الإسلام - رَحْمَةُ اللَّهِ كما في مجموع الفتاوى (٨ / ٧٢) -: الثَّوَابُ وَالْجَزَاءُ هُوَ بِفَضْلِهِ وَإِنْ كَانَ أَوْجَبَ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ الظُّلْمَ وَوَعَدَ بِذَلِكَ كَمَا قَالَ: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، فَهُوَ وَاقِعٌ لَا مَحَالَةَ وَاجِبٌ بِحُكْمِ إِيجَابِهِ وَوَعْدِهِ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ لَا يُوجِبُونَ عَلَى اللَّهِ شَيْئًا، أَوْ يُحَرِّمُونَ عَلَيْهِ شَيْئًا بَلْ هُمْ أَعْجَزُ مِنْ ذَلِكَ، وَأَقْلُ مِنْ ذَلِكَ وَكُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَذْلٌ. اهـ

وليس معنى قول أهل السنة: "إن الله فاعل مختار لم يوجب عليه أحد شيئاً" أنهم يجوزون على الله فعل القبيح والإخلال بالواجب كما يدعيه بعضهم، فيصف

أهل السنة بأنهم يجوزون على الله فعل القبيح والإخلال بالواجب، بل أهل السنة مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخِلُّ بِمَا كَتَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا يَفْعَلُ مَا حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ في منهاج السنة (١/ ٤٥١) -: [فَصْلُ قَوْلِ الرافضي بأن أهل السنة جَوَّزُوا عَلَى اللَّهِ فِعْلَ الْقَبِيحِ وَالْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ وَالرَدَّ عَلَيْهِ]

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: تَنَازَعُوا هَلْ يُوصَفُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ وَحَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ لَا مَعْنَى لِلْوُجُوبِ إِلَّا إِخْبَارُهُ بِوُقُوعِهِ، وَلَا لِلتَّحْرِيمِ إِلَّا إِخْبَارُهُ بِعَدَمِ وُقُوعِهِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ بِالْقَوْلِ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ يُطْلَقُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: بَلْ هُوَ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ، وَحَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا نَطَقَ بِذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ ﴿الْأَنْعَامُ: ٥٤﴾، وَقَوْلِهِ ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٤٧﴾ ﴿الرُّومُ: ٤٧﴾، وَقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْإِلَهِيِّ الصَّحِيحِ: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا».

وَأَمَّا أَنَّ الْعِبَادَ يُوجِبُونَ عَلَيْهِ وَيَحْرُمُونَ عَلَيْهِ فَمُمْتَنِعٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ كُلِّهِمْ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ فَهَذَا الْوُجُوبُ وَالتَّحْرِيمُ يُعْلَمُ عَنْهُمْ بِالسَّمْعِ، وَهَلْ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ.

وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا مَعْرُوفَةً لِأَهْلِ السُّنَّةِ، بَلْ لِأَهْلِ الْمَذْهَبِ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ، كَمَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَثَمَةِ فَمَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْتَنَعَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ مُخِلًّا بِوَاجِبٍ أَوْ فَاعِلًا لِقَبِيحٍ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ فَهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخِلُّ بِمَا كَتَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا يَفْعَلُ مَا حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ.

فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَهْلِ السُّنَّةِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يُخِلُّ بِوَاجِبٍ أَوْ يَفْعَلُ قَبِيحًا، لَكِنَّ هَذَا الْمُبْتَدِعَ سَلَكَ مَسْلَكَ أَمْثَالِهِ فَحَكَى عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ عَلَيْهِ تَعَالَى الْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ وَفِعْلَ الْقَبِيحِ. ١. هـ

فائدة: قال يحيى بن أبي الخير العمراني - رَحِمَهُ اللَّهُ في الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ٦٦) -: قعد المعتزلة أصل (العدل) وهو الأصل الثاني من أصولهم، وينسبون أنفسهم إليه بقولهم: (أهل العدل)، وقد نمقوا ببيانهم للمراد بالعدل بالفاظ ظاهرها التنزيه والتعظيم **عَزَّجَلَّ**، وباطنها تعجيز الله والحد من قدرته وسيادته والرد لشرعه ودينه.

فقال عبد الجبار المعتزلي في تعريفه للعدل: هو توقيف حق الغير واستيفاء الحق منه، ثم قال في تطبيق هذا التعريف على عدل الله: وأما علوم العدل فهو أن يعلم أن أفعال الله تعالى كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب عليه، وأنه لا يكذب في خبره، ولا يجور في حكمه.

فهذه العبارات من سمعها ظن أن المراد بها حق، فإن قولهم: إن أفعال الله تعالى

كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب عليه، يدخل تحتها أمور عديدة:

أولها: أن الحسن والقبح إنما يعرف بالعقل، وما حسن في العقل من الإنسان حسن من الله **عَزَّوَجَلَّ**، وما قبح في العقل من الإنسان قبح من الله **عَزَّوَجَلَّ**، فهذا فيه تشبيه وتحكم في أفعال الله **عَزَّوَجَلَّ** بميزان النظر البشري.

ثانيها: أن ما حسن يجب على الله أن يفعله، وما قبح لا يجوز له فعله، فهذان الأصلان جعلهما المعتزلة في كلامهم ميزان العدل الإلهي، فكل فعل أرادوا إثباته أو نفيه عرضه على هذا الميزان، فإن كان موافقا لهذا الميزان قبلوه وقالوا به، وإن خالف هذا الميزان ردوه ولم يقبلوه ولو قامت الأدلة الشرعية الصحيحة على إثباته. ١. هـ

فائدة: قال ابن القيم - **رَحْمَةُ اللَّهِ فِي** حادي الأرواح (٢ / ٧٨٥) -: والله تعالى لا يخلف وعده، وأما الوعيد: فمذهب أهل السنة كلهم: أن إخلافه عفو وكرم وتجاوز يُمدحُ الرب **تَبَارَكَ وَتَعَالَى** به، ويُثنى عليه به، فإنه حق له إن شاء تركه، وإن شاء استوفاه، والكرام لا يستوفي حقه، فكيف بأكرم الأكرمين؟

وقد صرح سبحانه في كتابه في غير موضع بأنه لا يخلف وعده، ولم يقل في موضع واحد: لا يخلف وعيده.

وقد روى أبو يعلى الموصلي في مسنده، برقم: (٣٣١٦): حَدَّثَنَا هُدْبَةُ، حَدَّثَنَا

سهيل بن أبي حزم، عن ثابت، عن أنس بن مالك - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** -، قال: قال رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - : «مَنْ وَعَدَهُ اللَّهُ عَلَى عَمَلٍ ثَوَابًا فَهُوَ مُنْجَرُّ لَهُ، وَمَنْ وَعَدَهُ عَلَى عَمَلٍ عِقَابًا فَهُوَ فِيهِ بِالْخِيَارِ» (١).

ومن باب الفائدة فقد تعقب الشيخ الألباني - **رَحِمَهُ اللَّهُ** - على كلام ابن القيم كما في موسوعة العقيدة (٧٨٦ / ٩) - وتعقبه - **رَحِمَهُ اللَّهُ** - يحتاج إلى مزيد نظر فيما يقوله عند أهل العلم من أهل السنة والجماعة -، فقال: (ما ذكره - ابن القيم - أن مذهب أهل السنة كلهم جواز إخلاف الله لوعيده، لا أعلمه بهذا الإطلاق، وقد بحث شيخ الإسلام الخلاف المعروف بين المرجئة والمعتزلة في الوعد والوعيد

(١) فيه : سهيل ابن أبي حزم، قال البخاري: لا يتابع في حديثه تكلموا فيه، وقال الإمام أحمد: روى عن ثابت أحاديث منكرة، وذكره ابن عدي في الكامل في ترجمة سهيل هذا وأنه من أفراده، إلا أن هناك ما يعضده أو يغني عنه من نصوص الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ومن السنة حديث عبادة بن الصَّامِتِ - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - فِي مَجْلِسٍ فَقَالَ: «بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَزْنُوا»، وَقَرَأَ - هَذِهِ الْآيَةَ كُلَّهَا: «فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ». رواه البخاري، برقم: (٦٧٨٤) ومسلم، برقم: (١٧٠٩).

قال الشيخ الألباني - **رَحِمَهُ اللَّهُ** - في السلسلة الصحيحة (١٢٦٧ / ٦): وفي الحديث رد كما قال العلماء على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب، وعلى المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة، لأن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - أخبر بأنه تحت المشيئة، ولم يقل لا بد أن يعذبه.

في مناسبات شتى فلم يذكر هذا، بل صرح بخلافه في بعض المواطن، فإنه بعد أن ذكر حديث الشفاعة وغيره في دخول بعض الموحدين النار وخروجهم منها قال: (١٦ / ١٩٦): وفيه رد على من يقول: يجوز أن لا يدخل الله من أهل التوحيد أحداً النار، كما يقوله طائفة من المرجئة والشيعة....

فإذا لم يجز هذا الإخلاف في حق الموحدين، فكيف يجوز الإخلاف الأكبر الذي هو في حق المشركين؟

ثالثاً: ولم يقل في موضع واحد: لا يخلف وعيده.

أقول: قد فاته - عفا الله عنا وعنه - قوله تعالى: ﴿قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطِغَيْتُهُ وَلَٰكِنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ (٢٧) قَالَ لَا تَخْصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾ [ق: ٢٧-٢٩].

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ - عقبه (١٤ / ٤٩٨): وهذا يقتضي أنه صادق في وعيده أيضاً، وأن وعيده لا يبدل، وهذا مما احتج به القائلون بأن فساق الملة لا يخرجون من النار، وقد تكلمنا عليهم في غير هذا الموضع، لكن هذه الآية يضعف جواب من يقول: أن إخلاف الوعيد جائز فإن قوله: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩] بعد قوله: ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ﴾ (٢٨) [ق: ٢٨] دليل على أن وعيده لا يبدل كما لا يبدل وعده.

رابعاً: حديث أنس المذكور إسناده ضعيف كما كنت بيته في الأحاديث

الصحيحة (٢٤٦٣)، وعلى فرض ثبوته فهو بمعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وما في معناها من الأحاديث، أي: أن الحديث في الموحدين وليس في المشركين، فهو لاء مستثنون من المغفرة بهذه الآية وغيرها.

وإلى هذا أشار العلامة المرتضى اليماني بقوله في إثبات الحق على الخلق (ص ٣٨٩): والحق أن الله لا يخلف الوعيد إلا أن يكون استثنى فيه. وهذا مما يشعر به قول ابن تيمية نفسه في مجموع الفتاوى (٣٧٥ / ٢٤) فإنه قال: وأحاديث الوعيد يذكر فيها السبب، وقد يتخلف موجهه لموانع تدفع ذلك إما بتوبة مقبولة، وإما بحسنات ماحية، وإما بمصائب مكفرة، وإما بشفاعة شفيع مطاع، وإما بفضل الله ورحمته ومغفرته فإنه ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

فهذا منه - رَحْمَةُ اللَّهِ - كالتفصيل لكلام ابن القيم، وهو يقيده ويبين أن الإخلاف للوعيد إنما يكون لمانع، من تلك الموانع وليس منها الشرك بداهة، فإن الله لا يغفره.

فتأمل في هذا يتبين لك خطأ ابن القيم في بعض ما يدعيه ويعزوه لأهل السنة دون قيد أو شرط. ا.هـ

انتهى المقصود والحمد لله رب العالمين أولا وآخرا وظاهرا وباطنا

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

انتهيت من مراجعته في يوم الثلاثاء ١٧ / رجب / ١٤٤٥ هـ

حضر موت - سيئون - شحوح

في مكتبة شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله ورعاه



الفهرس

- ٥..... مقدمة الشيخ العلامة يحيى بن علي الحجوري
- ٥..... كتبه:
- ٥..... يحيى بن علي الحجوري.
- ٦..... مقدمة الشيخ الفاضل: أبي عبد الله زايد الوصابي
- ٦..... كتبه : أبو عبد الله زايد بن حسن بن صالح الوصابي العمري
- ٧..... المقدمة.
- ١٤..... كتبه:
- ١٤..... أحمد بن محمد مرزوق الصنعاني
- ١٤..... سيئون - حضرموت - اليمن.
- ١٥..... عملي في هذا الكتاب
- ١٧..... سبب كتابتي لهذه الرسالة.
- ١٩..... نصيحة لي وللباحث.
- ١٩..... النصيحة الأولى: الحذر من الهوى في البحث والتحقيق:
- ٢٠..... النصيحة الثانية: الاهتمام بالتصنيف
- ٢٢..... تمهيد.
- ٢٢..... حكاية الخلاف في تفسير الورود.
- ٢٩..... في ذكر أقوال أهل العلم في معنى الورود وهي اثنا عشر قولاً.

الفصل الأول: ٣١

في ذكر أقوال أهل العلم في معنى الورد وهي اثنا عشر قولاً ٣١

القول الأول: أن الورد بمعنى الدخول: ٣١

القول الثاني: أن الورد معناه: المرور على الصراط. ٣٢

القول الثالث: أن الورد هو الدخول، وَلَكِنَّهُ عَنِ الْكُفَّارِ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ.

..... ٣٢

القول الرابع: وُرُودُ الْمُؤْمِنِ الْمُرُورُ، وَوُرُودُ الْكَافِرِ الدُّخُولُ. ٣٥

القول الخامس: وُرُودُ الْمُؤْمِنِ مَا يُصِيبُهُ فِي الدُّنْيَا مِنْ حُمَى وَمَرَضٍ ٣٥

القول السادس: يَرِدُهَا الْجَمِيعُ، ثُمَّ يَصْدُرُ عَنْهَا الْمُؤْمِنُونَ بِأَعْمَالِهِمْ. ... ٤١

القول السابع: أن الورد معناه: الإشراف والاطلاع والقرب. ٤٥

القول الثامن: الورد النظر إليها في القبر. ٤٥

القول التاسع: أن الورد هو الوقوف على النار. ٤٦

القول العاشر: أن الورد في قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَارِدُهَا﴾ أي: القيامة. .. ٤٦

القول الحادي عشر: أن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ منسوخة: ٤٧

القول الثاني عشر: أن الورد هو الجثو حولها^(١). ٤٨

القول الثالث عشر: التوقف عن تحقيق معنى الورد في الآية. ٥١

تنبيهان مهمان ٥٣

- ﴿ الوقفة الأولى: هل القول بالدخول والقول بالمرور على الصراط قولان لا تنافي بينهما؟ ... ٥٨
- ﴿ الوقفة الثانية: قول الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - بأن الصراط يكون كالنفق. ٦٤

٧٣ الفصل الثاني.

في سياق حجج الطائفة التي قالت: الورود في الآية بمعنى الدخول ٧٣

أولاً: تفسير القرآن بالقرآن. ٧٣

﴿ الحجة الأولى: قالوا: إن القول بالدخول من تفسير القرآن بالقرآن: ٧٣

﴿ الحجة الثانية: قالوا إن نفس الآية قرائن تدل على أن الورود في الآية الدخول. ٧٥

﴿ القرينة الأولى: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَبْغِي الَّذِينَ أَتَقَوْا﴾ [مريم: ٧٢].

٧٥.....

﴿ القرينة الثانية: قوله: ﴿وَنَذِرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًا﴾ [مريم: ٧٢]. ٧٥

﴿ الحجة الثالثة قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] ٧٦

ثانياً: تفسير القرآن بالسنة ٧٨

ثالثاً: تفسير القرآن بأقوال الصحابة ٨١

﴿ الحجة السابعة: تفسير الصحابة ومن بعدهم: ٨١

﴿ الحجة الثامنة: قالوا: كان من دعاء بعض السلف: (اللهم أدخلني النار سالماً وأخرجني منها

غانماً)^(١). ٨٣

﴿ المسألة الأولى: هل الأنبياء من جملة من يدخل النار ويندرجون في

عموم الآية؟ ٨٤

﴿ المسألة الثانية: هل يقال صريحاً: الأنبياء يدخلون النار ويطلق هذا

القول؟ ٨٤

❦ المسألة الثالثة: كيفية دخول المؤمنين النار؟ ٨٥

❦ المسألة الرابعة: أخرجون منها وهم يعلمون حقيقة ما نجوا منه ٨٥

❦ المسألة الخامسة: ما هي الحكمة من دخول المؤمنين النار؟ .. ٨٦

❦ المسألة السادسة: كيف يندفع عنهم ضرر النار مع دخولهم فيها؟

..... ٨٧

الفصل الثالث ٩١

في سياق حجج الطائفة التي قالت: الورود في قوله ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾

[مريم: ٧١] ليس بمعنى الدخول بل هو المرور على الصراط ٩١

❦ الحجة الأولى: كتاب الله. ٩٢

❦ الحجة الثانية: سنة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ٩٧

❦ الحجة الثالثة: ما ورد عن السلف في تفسير الورود بالمرور على الصراط ١٢٤

❦ الحجة الرابعة: المعنى اللغوي لكلمة الورود. ١٢٨

الفصل الرابع ١٣٥

في ذكر أثر ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - و تخريجه والحكم عليه: ١٣٥

❦ القسم الأول: ما ورد فيه ذكر الآية وهي طريقان: ١٣٦

❦ القسم الثاني: وهو ما جاء عن ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مما لم يرد

فيه ذكر الآية: ١٤٦

الفصل الخامس ١٥٥

في ذكر الجواب عن حجج ومزاعم الطائفة التي قالت: الورود بمعنى

الدخول..... ١٥٥

❦ القسم الأول: الجواب على ما احتجوا به من كتاب الله -

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -: ١٥٦

الآية الأولى ١٥٦

الآية الثانية: ١٥٩

الآية الثالثة: ١٦١

❦ القسم الثاني: الجواب على ما احتجوا به من السنة: ١٦٨

❦ الجواب عن احتجاجهم: بأن القول بالدخول هو قول أهل السنة.

..... ١٨٧

مسألة الوعيد ومعتقد أهل السنة في عصاة الموحدين: ١٩٨

الفصل السادس ٢٠٣

في ذكر تخريج أثر ابن عباس وعبد الله بن رواحة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - والحكم

عليها..... ٢٠٣

أثر عبد الله بن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ٢٠٥

❦ القسم الأول: طرق أثر ابن عباس التي فيها ذكر قصته مع نافع بن

الأزرق: ٢٠٦

❦ القسم الثاني: طرق أثر ابن عباس بدون ذكر قصته مع نافع بن

الأزرق: ٢١٣

- أثر عبد الله بن راحة: ٢٢٠
- أقوال وفتاوى أهل العلم: ٢٢٦
- إشكال وجوابه ٢٣٣
- شبهتان للمعتزلة تتعلقان بالآية ٢٣٧
- ﴿ الشبهة الأولى، وجوابها: ٢٣٧
- ﴿ الشبهة الثانية وجوابها: ٢٤٢
- الفهرس ٢٥٥